الحماية الجنائية للمواد الرقمية من التحايل والبث غير القانوني (القرصنة الرقمية)
"دراسة مقارنة"

د. محمود عبد الغني فريد جاد المولي

الأستاذ المساعد و رئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة بنها، مدير وحدة ضمان الجودة بالكلية، مدير مركز حقوق الإنسان بجامعة بنها.

المواجهة التشريعية لأعمال الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر الرقمية وأعمال القرصنة الرقمية في ضوء قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية Digital Millennium Copyright Act(1998) وقانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية Protecting Lawful Streaming Act (2020) مقارناً مع قانون الملكية الفكرية المصري.

(ISSN: 2537- 0758)

الحماية الجنائية للمواد الرقمية من التحايل والبث غير القانوني (القرصنة الرقمية) "دراسة مقارنة"

د. محمود عبد الغني فريد جاد المولي

مستخلص الدراسة باللغة العربية:

لا شك أن الغرض من حماية حماية حقوق الطبع والنشر بصفة عامة وحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بصفة خاصة بموجب النصوص التشريعية ذات الصلة يتمثل في تعزيز التقدم والابتكار والمساعي الفنية من خلال السماح للمبدعين بنحقيق الربح من خلال منحهم الحق الحصري في السيطرة على هذا العمل التي تمثل ثمرة إبداعهم، وبدون تقرير حقوق الطبع والنشر فهذا يعني على الفور حرية نسخ هذه الأعمال من قبل الآخرين، وهذا من شأنه أن يقلل الحافز علي الإبداع، ولهذا عكفت الإتفاقيات الدولية القائمة علي ضمان حماية تلك الحقوق.

وقد أكدت هذه الإتفاقيات علي الدول الأعضاء فيها ضرورة التعديل التشريعي في النظم القانونية الوطنية الخاصة بالأعضاء لضمان منع أعمال الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر سواء في الصورة التقليدية أو الرقمية، وفي ضوء تلك الإلتزامات الدولية أصدر المشرع الأمريكي ونظيره المصري التشريعات التي تحقق تلك الأهداف.

أولاً: الحماية الجنائية للمواد الرقمية من أعمال التحايل والبث غير القانوني في النظام القانوني الأمريكي: يعد قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٧٦ هو التشريع الأساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في الولايات المتحدة، وفي ضوء التطور التكنولوجي الهائل تناول الكونجرس ولأول مرة مسألة انتهاك حقوق الطبع والنشر على الإنترنت وذلك بموجب قانون منع السرقة الإلكترونية NET عام ١٩٩٧.

وقد وقعت الولايات المتحدة معاهدات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وعلي إثر ذلك أصدرت الولايات المتحدة قانون حقوق الطبع والنشر للألفية الرقمية DMCA كنتيجة مباشرة لمعاهدة حقوق الطبع والنشر، ويتناول هذا التشريع المحتوى الرقمي وتدابير الحماية التكنولوجية ومسئولية مقدمي الخدمات عبر الإنترنت لقانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي بالتكيف مع التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، كما

نص القسم الثاني من قانون الألفية الرقمية علي قانون الحد من انتهاك حقوق الطبع والنشر عبر الإنترنت (OCILLA).

في عام ٢٠١١ تم تقديم مشروع قانون بعنوان وقف القرصنة على الإنترنت SOPA، وكان هذا القانون يهدف إلى تجريم البث ومشاركة المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر عبر الإنترنت، غير أنه فوجئ برد فعل عنيف من جهات مختلفة، وكان السبب في ذلك راجعاً إلي اللغة والأحكام الشديدة التي تضمنها هذا المشروع بخصوص منع الوصول إلى مواقع الويب التي تباشر تلك الأفعال بالكامل.

في ضوء ما تقدم من مجهودات تم تقديم قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، في محاولة لملئ الفراغ القانوني في هذا الشأن، حيث لم تكن قوانين حقوق الطبع والنشر القائمة وقتها كافية لمعالجة القضايا المحددة المتعلقة بالبث عبر الإنترنت والتوزيع غير المصرح به للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر.

ثانياً: الحماية الجنائية للمواد الرقمية من أعمال التحايل والبث غير القانوني في النظام القانوني المصري: خصص المشرع المصري الكتاب الثالث من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالمواد من ١٣٨ إلي ١٨٨، وقد نصت المادة رقم ١٨١ من قانون الملكية المصري علي صور أفعال الإعتداء التي تقع علي حقوق الطبع والنشر المحمية لمالكها.

وقد خصصت تلك المادة البنود رابعاً وخامساً وسادساً لبيان الأفعال المعاقب عليها والتي لها صلة بتجريم نشر المصنفات المحمية عبر أجهزة الحاسب الألي أو شبكات الإنترنت أو شبكة المعلومات أو شبكات الإتصالات أو غيرها من تلك الوسائل بدون إذن مالكها (الفقرة رابعاً)، وكذلك تجريم التصنيع أو التجميع أو الإستيراد بغرض البيع أو التأجير لجهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره (الفقرة خامساً)، وكذلك تجريم الإزالة أوالتعطيل أو التعييب بسوء نيه أية ألية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره (الفقرة سادساً).

وكذلك جرمت الفقرة ثانياً من تلك المادة أعمال تقليد مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو الإيجار مع العلم بتقليد (دون تحديد

(ISSN: 2537- 0758)

لطبيعة العمل وهل هو من قبل المواد المحمية في صورتها التقليدية أم الرقمية) ومن ثم تصلح تلك الفقرة للتطبيق علي المواد الرقمية وعملية التقليد أو البيع أو العرض للبيع أو التداول أو الإيجار عبر الشبكات مع العلم بالتقليد.

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلي أن خطة المشرع لحماية المواد الرقمية من أعمال التحايل والبث غير القانوني عبر الشبكات محل نظر ونقد سواء من حيث عمومية النصوص، ومن حيث تفاهة العقوبات، ومن حيث عدم إجراء أية تعديلات علي القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية– والذي كان خطوة جيدة في هذا المجال– لفترة تقارب الربع قرن رغم التطورات الهائلة في عالم الرقمية.

وبمراجعة القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، كنا نأمل أن يتعرض المشرع المصري بمناسبة إصداره لتجريم أفعال التحايل علي ضوابط الوصول والنسخ للأعمال الرقمية المحمية قانوناً، وكذلك أفعال البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الشبكات بحسب أنها تدخل في إطار جرائم تقنية المعلومات، غير أن هذا الأمل لم يتحقق.

Abstract:

There is no doubt that the purpose of protecting copyright in general and digital materials copyright in particular under the relevant legislative texts is to promote progress, innovation and artistic endeavors by allowing creators to make a profit by granting them the exclusive right to control this work that represents the benifit of their creativity, and without determining copyright, this immediately means the freedom to copy these works by others, which would reduce the incentive to create, and for this reason, existing international agreements have been keen to ensure the protection of these rights.

These agreements have stressed to the member states the necessity of legislative amendment in the national legal systems of the members to ensure the prevention of acts of infringement on copyright, whether in traditional or digital form, and in view of these international obligations, the American and Egyptian legislator have issued legislation that achieves these goals.

First: Criminal protection of digital materials from circumventing and un lawful streaming in the American legal system: The Copyright Act of 1976 is the basic legislation for the protection of copyright in the United States, and in view of the tremendous technological development, Congress addressed for the first time the issue of copyright infringement on the Internet under the Electronic Theft Prevention Act (NET) in 1997.

The United States signed treaties with the World Intellectual Property Organization (WIPO), and as a result, the United States issued the Digital Millennium Copyright Act (DMCA) as a direct result of the Copyright Treaty. This legislation addresses digital content, technological protection measures, and the responsibility of online service providers for American copyright law in adapting to the challenges imposed by the digital age.

Section Two of the Digital Millennium Act also stipulated the Online Copyright Infringement Limitation Act (OCILLA). In 2011, a bill was introduced called the Stop Online Piracy Act (SOPA), which aimed to criminalize the streaming and sharing of copyrighted material online, but it was met with a backlash from various quarters, due to the harsh language and provisions included in this bill regarding blocking access to websites that engage in such acts in their entirety.

In view of the above efforts, the Protecting lawful streaming Act of 2020 was introduced to the US Senate on December 10, 2020, in an attempt to fill the legal void in this regard, as existing copyright laws at the time were not sufficient to address the specific issues related to online streaming and the unauthorized distribution of copyrighted material.

Second: Criminal protection of digital materials from circumventing and un lawful streaming in in the Egyptian legal system: The Egyptian legislator devoted Book Three of the Egyptian Intellectual Property Protection Law No. 82 of 2002 to copyright and related rights in Articles 138 to 188, and Article No. 181 of the Egyptian Property Law stipulated the forms of acts of aggression that occur on the copyright protected by its owner.

(ISSN: 2537- 0758)

This article has allocated clauses four, five and six to explain the punishable acts that are related to criminalizing the publication of protected works via computers, the Internet, the information network, communications networks or other such means without the permission of their owner (paragraph four), as well as criminalizing the manufacture, assembly or import for the purpose of sale or rental of a device, means or tool designed or prepared to circumvent technical protection used by the author or the owner of the neighboring right such as encryption or other (paragraph five), as well as criminalizing the removal, disabling or defecting in bad faith any technical protection mechanism used by the author or the owner of the additional right such as encryption or other (paragraph six). The second paragraph of this article also criminalizes the acts of imitating a work, audio recording, or radio program, or selling or offering it for sale, trading, or renting it with knowledge of the imitation (without specifying the nature of the work and whether it is protected material in its traditional or digital form). Therefore, this paragraph is suitable for application to digital materials and the process of imitating, selling, offering for sale, trading, or renting over networks with knowledge of the imitation.

It is worth noting here that the legislator's plan to protect digital materials from fraud and illegal broadcasting over networks is subject to review and criticism, whether in terms of the generality of the texts, in terms of the triviality of the penalties, or in terms of not making any amendments to Law No. 82 of 2002 regarding the protection of intellectual property- which was a good step in this field- for a period of nearly a quarter of a century despite the tremendous developments in the digital world. By reviewing Law No. 175 of 2018 on Combating Information Technology Crimes, we had hoped that the Egyptian legislator, upon its issuance, would criminalize acts of circumventing controls on access and copying of legally protected digital works, as well as acts of illegal broadcasting of digital materials over networks, as they fall within the framework of information technology crimes. However, this hope was not fulfilled.

مقدمة

تمهيد:

الأطر الأساسية لحماية حقوق الطبع والنشر والتشريعات ذات الصلة في النظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية: يعد قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٧٦ هو التشريع الأساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في الولايات المتحدة (ويختص هذا القانون بحماية حقوق الطبع والنشر في صورتها التقليدية)[١]، وقد أنشأ هذا القانون حماية أساسية لحقوق الطبع والنشر بما في ذلك الحقوق الحصرية لحامل حقوق الطبع والنشر في إعادة الإنتاج والتوزيع، كما قام بتقرير الحق في الإستخدام العادل لحقوق الطبع والنشر، بحيث يسمح باستخدام محدود للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر دون إذن من مالك حقوق الطبع والنشر أو دفع له، ويتم تحديد الاستخدام العادل على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى عوامل عديدة مثل الغرض وطبيعة الاستخدام، وطبيعة العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر، والكمية المستخدمة، والتأثير على السوق المحتملة للعمل[٢]، وفي حين لا يزال قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٧٦ بمثابة التشريع الأساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في الولايات المتحدة، فقد شهد العديد من التعديلات والتشريعات الإضافية للتكيف مع التكنولوجيا المتنامية.

قانون منع السرقة الإلكترونية NET وعدم اشتراط نية تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي لقيام جريمة الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر: وفي ضوء التطور التكنولوجي الهائل تناول الكونجرس ولأول مرة مسألة انتهاك حقوق الطبع والنشر على الإنترنت

---

[١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Copyright Act of 1976، Pub. L. No. 94-553, 90 Stat. 2541 (1976) (codified as 17 U.S.C. §§ 101–810).

[٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: Salsabilla Deniesa1& ETC: "Copyright Protection for Creators of Digital Artwork" INDONESIAN COMPARATIVE LAW REVIEW Volume 4, Issue 1, 2021, pages: from 43 to 58, p: 55.
file:///C:/Users/Administrator/Downloads/Copyright_Protection_for_Creators_of_Digital_Artwo.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

وذلك بموجب قانون منع السرقة الإلكترونية NET عام ١٩٩٧[٣]، وقد جاء إصدار هذا القانون استجابة مباشرة لقرار محكمة المقاطعة الفيدرالية في قضية LaMacchia[٤]، وهي قضية تطرح التساؤل حول ما إذا كان من الممكن سكب النبيذ الجديد في زجاجة قديمة؟ ومن خلال القيام بذلك، سلطت القضية الضوء على الفجوة الحادثة في الأطر القانونية القائمة، وكشفت عن كيف كان قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٧٦ غير مجهز بشكل جيد لمعالجة تعقيدات انتهاك حقوق الطبع والنشر الرقمية، ففي عام ١٩٩٣ صمم طالب في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا منصة إلكترونية Cynosure وهي وهي عبارة عن منصة أو لوحة إعلانات إلكترونية، وشجع الطالب الآخرين على تحميل تطبيقات برمجية وألعاب كمبيوتر مرغوبة لهم عليها، بما في ذلك برامج Excel 5.0,Sim City 2000، ثم تمكن طلاب آخرون من تنزيل هذه التطبيقات من خلال تلك اللوحة، وقد تسبب ذلك في خسارة أصحاب حقوق الطبع والنشر للبرمجيات خسائر مالية تزيد عن المليون دولار.

ولأن الطالب الذي أنشأ المنصة Cynosure لم يكن يعمل لتحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي، وكان قانون حقوق الطبع والنشر يشترط توافر نية تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي لقيام جريمة الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر، فقد قامت وزارة العدل بمقاضاته بموجب قانون الاحتيال الإلكتروني الفيدرالي، غير أن المحكمة رأت أن قانون الاحتيال الإلكتروني لا يشمل انتهاك حقوق الطبع والنشر، فرفضت الدعوي ودعت الكونجرس إلى اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمواجهة تلك الإشكالية، وأشارت إلى أنه "يمكن أن نتصور طرقًا يمكن من خلالها تعديل قانون حقوق الطبع والنشر للسماح بمثل هذه الملاحقة القضائية.

وفي ضوء سابقة LaMacchia جرم المشرع انتهاك حقوق الطبع والنشر الإلكترونية عبر الإنترنت بإصدار قانون حظر السرقة الإلكترونية لعام ١٩٩٧، والذي

---

[٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: No Electronic Theft (NET) Act، Pub. L. No. 105-147, 111 Stat. 2678 (1997).

[٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. LaMacchia, 871 F. Supp. 535 (D. Mass. 1994). https://case-law.vlex.com/vid/us-v-lamacchia-crim-895401086

فرض عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠ ألف دولار حال إرتكاب الجريمة للمرة الأولي، مع عدم اشتراط توافر نية تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي، فقبل صدور هذا القانون لم يكن انتهاك حقوق الطبع والنشر مجرمًا إلا إذا كان متعمدًا ومن أجل الربح.

وكان الأساس المنطقي لإصدار هذا القانون معالجة سهولة انتهاك حقوق الطبع والنشر عبر الإنترنت، حتى بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم مصلحة تجارية أو دافعًا للربح، وقد يشمل ذلك موظفًا سابقًا ساخطًا، أو عميلاً غير راضٍ، أو مستخدمًا للإنترنت يعارض المفهوم الأساسي لقانون حقوق الطبع والنشر.

غير أن حقيقة أن القرصنة الرقمية لا تزال قضية سائدة تشير إلى أن هذه العقوبات ربما لم تكن كافية، أو أن قانون حظر السرقة الإلكترونية NET فشل في معالجة التكتيكات المتطورة التي يستخدمها المجرمون في المجال الرقمي.

*** صدور قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بالولايات المتحدة الأمريكية 17 U.S.C. §§ 1201-1205 والغرض منه: في عام ١٩٩٦ وقعت الولايات المتحدة معاهدات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)[٥]، وقد شكل هذا جهدًا عالميًا لتوحيد قوانين حقوق الطبع والنشر استجابةً للعولمة المتزايدة للمعلومات والملكية الفكرية، ومن بين هذه المعاهدات معاهدة حقوق الطبع والنشر للويبو المصممة لمواجهة الأهمية المتزايدة للتكنولوجيات الرقمية والتحديات التي فرضتها على معايير حقوق الطبع والنشر التقليدية، وعلي إثر ذلك أصدرت الولايات المتحدة قانون حقوق الطبع والنشر للألفية الرقمية DMCA كنتيجة مباشرة لمعاهدة حقوق الطبع والنشر[٦]، وقد سعى قانون حقوق الطبع والنشر للألفية الرقمية إلى مواءمة الولايات المتحدة مع

---

[٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: Susan A. Mort,: "The WTO, WIPO & the Internet: Confounding the Borders of Copyright and Neighboring Rights", 8 FORDHAM INTELL. PROP. MEDIA & ENT. L.J. (Fall 1997) p: 173: 175.
https://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1148&context=iplj

[٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: Digital Millennium Copyright Act (DMCA), Pub. L. No. 105-304, 112 Stat. 2860 (1998).

(ISSN: 2537- 0758)

المعايير الدولية الجديدة لمعاهدة حقوق الطبع والنشر، وتنفيذ أحكام محددة من المعاهدة لمعالجة قضايا حقوق الطبع والنشر الرقمية[٧].

ويتناول هذا التشريع المحتوى الرقمي وتدابير الحماية التكنولوجية ومسئولية مقدمي الخدمات عبر الإنترنت لقانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي بالتكيف مع التحديات التي يفرضها العصر الرقمي[٨].

كما نص القسم الثاني من قانون الألفية الرقمية علي قانون الحد من انتهاك حقوق الطبع والنشر عبر الإنترنت (OCILLA)، وهذا القانون يتطلب من مقدمي الخدمات إزالة أو حظر وصول المستخدمين إلى المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر لتجنب المسئولية القانونية، ومنذ صدور هذا القانون عام ١٩٩٨ شهد عالمنا العديد من التطورات في مجال الإنترنت ومقدمي الخدمات، ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهد الإنترنت نموًا هائلاً مع انتشار اتصالات النطاق الواسع وظهور تقنيات الويب وتعزيز المحتوى الذي ينشئه المستخدم وظهور منصات الوسائط الاجتماعية، وكان الغرض من هذا القانون تشجيع أصحاب حقوق الطبع والنشر على جعل أعمالهم متاحة على الإنترنت مع ضمان معقول بأنها ستكون محمية ضد القرصنة، غير أنه من غير المرجح أن يتمكن مقدمو الخدمات من الإشراف حقاً على حركة المرور على الإنترنت[٩].

---

[٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Jerome H. Reichman et al.,: "A Reverse Notice and Takedown Regime to Enable Public Interest Uses of Technically Protected Copyrighted Works", 22 BERKELEY TECH. L.J. (Summer 2007) p: 981:, 983.
https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2509&context=faculty_scholarship

[٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: Adam Mossof: "Congress Should Protect the Rights of American Creators with Site-Blocking Legislation" LEGAL MEMORANDUM No. 349 | February 14, 2024 EDWIN MEESE III CENTER FOR LEGAL & JUDICIAL STUDIES, p:9. https://www.heritage.org/sites/default/files/2024-02/LM349.pdf

[٩] **راجع بشأن ذلك:**

See: Susanna Monseau: "Fostering Web 2.0 Innovation" "The Role of the Judicial Interpretation of the DMCA Safe Harbor, Secondary Liability

*** مشروع قانون وقف القرصنة علي الإنترنت SOPA خطوة علي الطريق إلى قانون حماية البث القانوني: في عام ٢٠١١ قدم النائب لامار سميث مشروع قانون إلي الكونجرس بعنوان وقف القرصنة على الإنترنت SOPA[١٠]، وكان هذا القانون يهدف إلى تجريم البث ومشاركة المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر عبر الإنترنت، غير أنه فوجئ برد فعل عنيف من جهات مختلفة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا، ودعاة حرية التعبير، وكان السبب في ذلك راجعاً إلي اللغة والأحكام الشديدة التي تضمنها هذا المشروع بخصوص منع الوصول إلى مواقع الويب التي تباشر تلك الأفعال بالكامل، وأنن ذلك من شأنه أن يزيد من مسئولية شركات التكنولوجيا، وكانت هذه الشركات– فيسبوك وجوجل وغيرها– قلقة من يقوض هذا القانون حماية قانون الألفية الرقمية المخصصة لها[١١].

بشأن المخاوف عن آثار هذا القانون علي حرية التعبير، زعم اتحاد الحقوق المدنية الأمريكي أن هذا القانون واسع النطاق بشكل خطير ولديه القدرة على انتهاك حقوق وأنشطة المستهلكين وأنه يعطي للحكومة الأميركية وحاملي حقوق الطبع والنشر صلاحيات واسعة لإزالة المواقع الإلكترونية أو منع الوصول إليها دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وهو شكل صارم من أشكال الرقابة وتهديد لحرية التعبير، وفي تأكيد على هذه المخاوف، **أشار الاتحاد الأميركي للحقوق المدنية إلى أن:**

- القوانين التي تحمي حقوق الطبع والنشر بحكم طبيعتها، تقيد حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ولكن على عكس القيود الأخرى على حرية التعبير، فإن قوانين حقوق الطبع والنشر قد تعمل أيضًا على تعزيز توليد المعلومات والأفكار. وتشجيع

---

and Fair Use" , 12 J. MARSHALL REV. INTELL. PROP. L. (2012), pages: from 71 to 117 p: 69: 79.
https://repository.law.uic.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1262&context=ripl

[١٠] **راجع بشأن ذلك:**

See: Stop Online Piracy Act, H.R. 3261, 112th Cong. (2010).

[١١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Adam Mossof: "Congress Should Protect the Rights of American Creators with Site-Blocking Legislation" OP. CIT., p:11.

(ISSN: 2537- 0758)

حرية التعبير من خلال إعطاء المتحدثين حوافز لإنشاء ونشر أعمال التأليف. وتشجع علي إنشاء المزيد من المحتوى من خلال ضمان أن منتجي المحتوى سوف يتلقون ثمار عملهم.

- الوصول إلى المعلومات من جميع الأنواع حتى المعلومات غير المفضلة هو حق أساسي يجب حمايته، والأمر الأكثر أهمية هو أن مجرد وجود محتوى منتهك على الإنترنت لا يبرر إزالة المحتوى غير المنتهك في سياق محاولة تطهير الإنترنت من المحتوى المنتهك.
- لا ينبغي أن تتغير هذه المبادئ الراسخة أو تُعامل بشكل مختلف لمجرد أن التكنولوجيا قد تغيرت.

وفي ضوء ماسبق اقترح اتحاد الحقوق المدنية الأمريكي التخلي عن مشروع القانون أو على الأقل تعديله بشكل ضيق ليتناسب مع المحتوى المخالف، وفي نهاية المطاف، تم تأجيل إقرار هذا القانون إلى أجل غير مسمى حتى يتم التوصل إلى اتفاق أوسع على حل لهذه الإشكاليات(١٢).

في عام ٢٠١٠ أنشأت وزارة التجارة فريق عمل لدراسة سياسة الإنترنت وتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة والتي تؤثر على قدرة القطاع الخاص الأميركي على تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال الإنترنت، وأصدر هذا الفريق وثيقة الورقة الخضراء"a green paper in 2013"، وتدعو هذه الوثيقة إلى زيادة العقوبات الجنائية على أعمال القرصنة الرقمية، وأشارت إلى أن وجود عوار في تغطية القانون الجنائي الأميركي يشكل عقبة إضافية أمام التنفيذ، فيما يتعلق بمواجهة النسخ والتوزيع المتعمد للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر باعتباره جريمة جنائية، وأن التحديثات المتتالية والمستحدثة لأحكام حقوق الطبع والنشر الجنائية تؤكد أن البث (سواء الصوتي أو المرئي) وسيلة مهمة إن لم تكن مهيمنة للمستهلكين

---

(١٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: American Civil Liberties Union, SOPA and PIPA Votes Delayed Indefinitely, https://www.aclu.org/news/free-speech/sopa-and-pipa-votes-delayed-indefinitely.

للاستمتاع بالمحتوى عبر الإنترنت، وأن الافتقار إلى عقوبات جنائية للأفعال الإجرامية المتمثلة في البث المباشر يثني عن الملاحقة القضائية ويقوض الردع [١٣].

وقد أشارت هذه الورقة إلى أن محاولات الحماية التي جاء بها مشروع قانون SOPA كانت في غاية الأهمية إلا أنه لم ينل التأييد لأنه كان واسع النطاق للغاية، وبسبب أحكام حظر المواقع الإلكترونية وردود الفعل العنيفة من جانب الناشطين على الإنترنت علي هذه الأحكام، غير أنه يجب تطوير المناقشة حول معالجة جرائم القرصنة الرقمية، لمكافحة انتهاك حقوق النشر والبث غير القانوني.

*** صدور قانون حماية البث القانوني ٢٠٢٠ ومواجهة القرصنة الإلكترونية علي خلفية قانون وقف القرصنة عبر الإنترنت: في ضوء ما تقدم من مجهودات تم تقديم قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل السيناتور توم تيليس، وهو جمهوري من ولاية كارولينا الشمالية، في محاولة لملء الفراغ القانوني في هذا الشأن، حيث لم تكن قوانين حقوق الطبع والنشر القائمة وقتها كافية لمعالجة القضايا المحددة المتعلقة بالبث عبر الإنترنت والتوزيع غير المصرح به للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر[١٤]، كلفت خدمات البث غير القانونية الاقتصاد الأمريكي ما يقرب من ٣٠ مليار دولار سنويًا من الخسائر، ويشمل ذلك عددًا لا يحصى من خدمات البث، بما في ذلك الأفلام السينمائية الكبرى، والبرامج التلفزيونية، والموسيقى، والكتب الصوتية، والأحداث الرياضية الحية، وبرامج الدفع مقابل المشاهدة[١٥].

---

[١٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: Copyright and Internet Policy, U.S. PAT. AND TRADEMARK OFF., https://www.uspto.gov/ip-policy/copyright-policy/copyright-internet-policy

[١٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: Adam Mossof: "Congress Should Protect the Rights of American Creators with Site-Blocking Legislation" OP. CIT., p:12.

[١٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: Press Release, Senator Thom Tillis, Tillis Releases Text of Bipartisan Legislation to Fight Illegal Streaming by Criminal Organization (Dec. 10, 2020).

(ISSN: 2537- 0758)

وقد اعتُبرت الخسائر المالية المنسوبة إلى البث غير القانوني كبيرة، مما دفع إلى اتخاذ إجراءات تشريعية للتخفيف من الآثار الضارة على صناعة المحتوى الإبداعي، ودعمًا لهذا القانون صرح السيناتور تيليس بأن الانتهاك يُثبط إنتاج المحتوى الإبداعي الذي يستمتع به الأميركيون(١٦).

ولقد صدر القانون بوضوح كاستجابة للتحديات المستفادة من الجدل حول قانون SOPA، وبدلاً من هذا التشريع الواسع النطاق الذي قد تكون له عواقب بعيدة المدى، تم صياغة قانون Protecting Lawful Streaming Act of 2020 بعناية مع التركيز بشكل خاص على معالجة انتهاكات حقوق الطبع والنشر المتعلقة بالبث المباشر فقط(١٧).

ويسمح القانون على وجه التحديد بتوجيه اتهامات جنائية وغرامات أكبر لأولئك الذين يشاركون في أعمال القرصنة لتحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي، وبصدور هذا القانون أغلق فعليًا ما أطلق عليه البعض "ثغرة البث المباشر"، حيث يمكن توجيه اتهام إلى المتهم بجناية لتقديم مواد مقرصنة للتنزيل، ولكن فقط توجه إليه جنحة إذا تم بثها(١٨)، ومع ذلك من الأهمية بمكان ملاحظة أن القانون لم يتناول أو يعاقب بشكل

---

https://www.tillis.senate.gov/2020/12/tillis-releases-text-of-bipartisan-legislationto-fight-illegal-streaming-by-criminal-organizations [https://perma.cc/5DSK

(١٦) **المرجع السابق نفسه.**

(١٧) **راجع بشأن ذلك:**

See: Protecting Lawful Streaming Act of 2020, Pub. L. No. 116-260, § 211(a), 134 Stat. 1182, 2175–76 (2020) (codified as 18 U.S.C. § 2319C(b)).

(١٨) **راجع بشأن ذلك:**

See: DEVLIN HARTLINE AND MATTHEW BARBLAN: " PROTECTING AUTHORS AND ARTISTS BY CLOSING THE STREAMING LOOPHOLE " 2015. https://sls.gmu.edu/cpip/wpcontent/uploads/sites/31/2014/04/Hartline-Barblan-Protecting-Authors-andArtists-by-Closing-the-Streaming-Loophole.pdf [https://perma.cc/56P3-FYUV].

مباشر المستهلكين من الأفراد المتورطين في البث المباشر أو الوصول إلى المحتوى المقرصن.

وقد تم توقيع القانون في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠، ودخل حيز التنفيذ فور صدوره، وقد تم تمرير القانون بسرعة نسبية كجزء من قانون المخصصات الموحدة لعام ٢٠٢١، وهو مشروع قانون إنفاق شامل ضخم يجمع بين عدة تشريعات[١٩].

١) خطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية من أعمال القرصنة الإلكترونية: بعد إستعراض الأطار الأساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في ضوء التشريعات المتعاقبة لمواجهة الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر الإلكتروني للمواد الرقمية ومكافحة القرصنة الإلكترونية وعمليات البث غير القانوني لهذه المواد يتضح لنا أن التشريعات الرئيسية التي تنظم تلك المسألة هي: قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية (1998)Digital Millennium Copyright Act، وقانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية (2020) Protecting Lawful Streaming Act، وهذا ماسنعرض له بالتفصيل حال عرض خطة المشرع بشأن كل تشريع منهما داخل الدراسة.

٢) خطة المشرع المصري في في حماية المواد الرقمية في قانون الملكية الفكرية المصري والقوانين الأخري ذات الصلة: بمراجعة النظام القانوني المصري نجد المشرع المصري قد أصدر قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، وقد تعرض فيه المشرع لسبل حماية حقوق الملكية الفكرية بكافة صورها، وخصص المشرع الكتاب الثالث من القانون أنف الذكر لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالمواد من ١٣٨ إلي ١٨٨، وقد نصت المادة رقم ١٨١ من قانون الملكية المصري علي صور أفعال الإعتداء التي تقع علي حقوق الطبع والنشر المحمية لمالكها.

---

[١٩] **راجع بشأن ذلك:**

See: Consolidated Appropriations Act of 2021, Pub. L. No. 116-260, 134 Stat. 1182 (2020).

(ISSN: 2537- 0758)

وقد خصصت تلك المادة البنود رابعاً وخامساً وسادساً لبيان الأفعال المعاقب عليها والتي لها صلة بتجريم نشر المصنفات المحمية عبر أجهزة الحاسب الألي أو شبكات الإنترنت أو شبكة المعلومات أو شبكات الإتصالات أو غيرها من تلك الوسائل بدون إذن مالكها (الفقرة رابعاً)، وكذلك تجريم التصنيع أو التجميع أو الإستيراد بغرض البيع أو التأجير لجهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره (الفقرة خامساً)، وكذلك تجريم الإزالة أوالتعطيل أو التعييب بسوء نيه أية ألية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره (الفقرة سادساً).

وكذلك جرمت الفقرة ثانياً من تلك المادة أعمال تقليد مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو الإيجار مع العلم بتقليد (دون تحديد لطبيعة العمل وهل هو من قبل المواد المحمية في صورتها التقليدية أم الرقمية) ومن ثم تصلح تلك الفقرة للتطبيق علي المواد الرقمية وعملية التقليد أو البيع أو العرض للبيع أو التداول أو الإيجار عبر الشبكات مع العلم بالتقليد.

وقد عاقب المشرع المصري بالمادة رقم ١٨١ أنفة الذكر علي من يقوم بتلك الأفعال بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة ألاف جنيهاً ولا تزيد عن عشرة ألاف جنيهاً، أو بإحدي هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يُنص عليها في أي قانون اخر.

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة فى إرتكابها، ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى أستغلها المحكوم عليه فى إرتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر.

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة ألاف جنيهاً ولاتجاوز خمسين ألف جنيهاً، وقد قررت الفقرة سابعاً من المادة رقم ١٨١ تعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الإداءات محل الجريمة.

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلي أن خطة المشرع لحماية المواد الرقمية من أعمال التحايل والبث غير القانوني عبر الشبكات محل نظر ونقد سواء من حيث عمومية النصوص وعدم إفراد نصوص خاصة لحماية المواد الرقمية، ومن حيث تفاهة العقوبات مقارنة مع حجم الخسائر التي قد تترتب علي الأفعال المجرمة، ومن حيث عدم إجراء أية تعديلات علي القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية– والذي كان خطوة جيدة في هذا المجال– لفترة تقارب الربع قرن رغم التطورات الهائلة في عالم الرقمية، وهذا ما سنتعرض له تفصيلياً في موضع لاحق من الدراسة.

وبمراجعة القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، كنا نأمل أن يتعرض المشرع المصري بمناسبة إصداره لتجريم أفعال التحايل علي ضوابط الوصول والنسخ للأعمال الرقمية المحمية قانوناً، وكذلك أفعال البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الشبكات بحسب أنها تدخل في إطار جرائم تقنية المعلومات، غير أن هذا الأمل لم يتحقق فلم يتعرض قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لهذا الجانب، ولم يلحق بهذا القانون أية تعديلات رغم صدوره من حوال ست سنوات.

٣) **منهجية البحث:** بحسب الأصل ستعتمد الدراسة علي المنهج المقارن في إلقاء الضوء علي أحكام التشريعات المقارنة بشأن الحماية الجنائية للمواد الرقمية من أعمال التحايل وعمليات البث غير القانوني (القرصنة)، وتتخذ الدراسة القانون الأمريكي كأس للمقارنة مع القانون المصري، وهذا سوف يساعدنا في الوصول إلي صورة متكاملة عن تجريم الاعتداء علي المواد الرقمية، وكذلك الوصول إلي الوضع القانوني الأمثل الذي يجب أن يكون عليه التشريع الوطني في هذا المجال. وبالإضافة إلي ذلك فإن الدراسة قد انتهجت عديداً من المناهج البحثية الأخري إلي جوار اعتمادها علي المنهج المقارن بحيث يتم المزج بينها والاستفادة منها في كل جزئية بحسب طبيعة الموضوع الذي تتناوله هذة الجزئية، وذلك علي النحو التالي:

المنهج الوصفي في العرض لصور السلوك المجرم في الإعتداء علي المواد الرقمية سواء بالتحايل علي ضوابط الوصول أو النسخ الخاصة بها أو عمليات البث غير القانوني لها عبر الإنترنت، وبيان بعناصر التجريم في كل جريمة من هذه الجرائم، والمنهج التحليلي الذي يقوم علي تحليل الكل إلي أجزاء وذلك في تحليل عناصر التجريم

(ISSN: 2537- 0758)

وتحليل النصوص القانونية والسوابق القضائية في النظام القانوني محل المقارنة، ومن خلال هذا التحليل نستعين بالمنهج الاستقرائي في استقراء التطبيقات القضائية ذات الصلة لتفسيرها والوقوف علي النتائج المرجوة منها، وفي النهاية نقوم برد كل مفردات الموضوع إلي أصلها من خلال المنهج التكاملي للوقوف علي كل ما يتعلق بحماية تلك المواد الرقمية المحمية قانوناً من المساس بها أو الاعتداء عليها.

٤) خطة البحث وتقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلي ثلاثة مباحث بعد المقدمة:

المبحث الأول: خطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية في ضوء التشريعات ذات الصلة:

المبحث الثاني: صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في ضوء التشريعات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية:

المبحث الثالث: صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الملكية الفكرية المصري:

وفي النهاية نختتم الدراسة بخاتمة موجزة نعرض فيها لأهم التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

المبحث الأول
خطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية في ضوء التشريعات ذات الصلة

تمهيد وتقسيم:

سبق وأوضحنا أن الأطار الأساسي لحماية حقوق الطبع والنشر في ضوء التشريعات المتعاقبة لمواجهة الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر الإلكتروني للمواد الرقمية ومكافحة القرصنة الإلكترونية وعمليات البث غير القانوني لهذه المواد يتركز في تشريعين رئيسيين وهما: قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية Digital Millennium Copyright Act(1998)، وقانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية Protecting Lawful Streaming Act (2020)، وهذا ماسنعرض له بالتفصيل في مطلبين مستقلين:

المطلب الأول: خطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية 17 U.S.C. §§ 1201-1205:

المطلب الثاني: خطة المشرع الأمريكي في مواجهة القرصنة والبث غير القانوني في قانون حماية البث القانوني في الولايات **المتحدة الأمريكية ٢٠٢٠**:

المطلب الأول
خطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية 17 U.S.C. §§ 1201-1205

*** خلفية صدور قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بالولايات المتحدة الأمريكية 17 U.S.C. §§ 1201-1205 والغرض منه:

مع ظهور الوسائط الرقمية والإنترنت كوسيلة لتوزيع المواد الرقمية، أصبح النسخ الرقمي واسع النطاق وتوزيع المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر أمرًا سهلاً وغير مكلف، واستجابة لهذا التطور ولمنع قرصنة المحتوى الرقمي على نطاق واسع عبر الإنترنت، استجابت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام ١٩٩٧ بمعاهدتين: معاهدة حق المؤلف، ومعاهدة الأداء والتسجيل الصوتي، لمنع القراصنة من

(ISSN: 2537- 0758)

خرق الشفرات الرقمية التي يستخدمها مالكو حقوق الطبع والنشر لحماية المحتوى الرقمي الخاص بهم من الوصول أو النسخ غير المصرح به[٢٠].

وعلى وجه التحديد، تنص المادة رقم ١١ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على أن توفر الدول المتعاقدة حماية قانونية كافية وسبل انتصاف قانونية فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستخدمها المؤلفون فيما يتعلق بممارسة حقوقهم بموجب هذه المعاهدة أو اتفاقية برن ويقيد الأفعال فيما يتعلق بأعمالهم التي لا يصرح بها المؤلفون المعنيون أو التي يسمح بها القانون[٢١].

ولتنفيذ هذه المعاهدات، أصدر الكونجرس قانون الألفية للملكية الفكرية DMCA في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨، بالتزامن مع حماية المصنفات المحمية بحقوق الطبع والنشر من القرصنة وتعزيز التجارة الإلكترونية، وقد حقق الكونجرس هذه الأهداف من خلال تحديد المحظورات المتعلقة بالتحايل على أنظمة حماية حقوق النشر الرقمي على النحو المنصوص عليه في المادة رقم 17 U.S.C. § 1201، وكذلك سلامة المعلومات الخاصة بإدارة حقوق النشر طبقًا للمادة 17 U.S.C. § 1202[٢٢]، وفي هذا الشأن

---

[٢٠] **راجع بشأن ذلك:**

See: Salsabilla Deniesa1& ETC: "Copyright Protection for Creators of Digital Artwork" OP. CIT., p: 44.

[٢١] **راجع بشأن ذلك:**

See: WIPO Copyright Treaty, Apr. 12, 1997, S. Treaty Doc. No. 105-17, art. 11 (1997); WIPO Performances and Phonograms Treaty, Apr. 12, 1997, S. Treaty Doc. No. 105-17, art. 18 (1997) (same with respect to performers or producers of phonograms). The United States signed these treaties on April 12, 1997, and ratified them on October 21, 1998.

See: 144 Cong. Rec. 27,708 (1998), Volume 144, Part 20B (January 27, 1998 to December 19, 1998) (Resolution of Ratification of Treaties).

[٢٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: H.R. Rep. No. 105-551 (II), at 23 (1998); S. Rep. No. 105- 190, at 8 (1998); See also: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429, 440 (2d Cir. 2001) https://casetext.com/case/universal-city-studios-inc-v-corley;

and See: United States v. Elcom Ltd., 203 F. Supp. 2d 1111, 1129-30 (N.D. Cal. 2002) https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd.

أشارت المحكمة الفيدرالية العليا إلي أن "الكونجرس يدرك بلا شك السهولة التي يمكن بها نسخ الوسائط الإلكترونية مثل البرامج"[٢٣].

تقسيم: وفي هذا الموضع من الدراسة نتعرض لبيان الحماية الجنائية للمواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية وذلك في فرع أول، ثم نتعرض للتمييز بين بعض المصطلحات ذات الصلة بقانون الألفية الرقمية الجديدة وذلك أمراً حتمي البيان قبل التعرض لصور الحماية الجنائية في قانون الألفية الرقمية الجديدة من خلال دراسة صور السلوك المجرم في هذا القانون وذلم في فرع ثانً، ثم نتعرض لبيان العلاقة بين قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية وقانون حقوق الطبع والنشر التقليدي في الولايات المتحدة، وذلك في فرع ثالث:

الفرع الأول

الحماية الجنائية للمواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية 17 U.S.C. §§ 1201-1205

سن المشرع الأمريكي القانون سالف الذكر بعاليه بالقسم السابع عشر من القانون الأمريكي بالمواد ١٢٠١-١٢٠٥، ففي المادة رقم 17 U.S.C. § 1201[٢٤] جرم **الانتهاكات المتعلقة بالتحايل على التدابير التكنولوجية بحيث لا يجوز لأي شخص التحايل على إجراء تقني يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا**

---

[٢٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: Microsoft Corp. v. AT&T Corp., 550 U.S. 437 (2007). "Congress is doubtless aware of the ease with which electronic media such as software can be copied, and has not left the matter untouched."
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/550/437/

[٢٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 1201- Circumvention of copyright protection systems.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1201

See: Michael J. Derderian: "Reimerdes, Chamberlain, and RealDVD: The DMCA and a Doctrine of Nonsubstantial Infringing Uses" NOTRE DAME LAW REVIEW 2011, volume 86, issue 2, article 9, pages: 851 to 878, p: 854-855.
https://scholarship.law.nd.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1070&context=ndlr

(ISSN: 2537- 0758)

القانون، ويسري الحظر الوارد في الفقرة السابقة في نهاية مدة سنتين تبدأ من تاريخ سن هذا القانون، كما لا ينطبق هذا الحظر أيضا علي الأشخاص الذين يستخدمون عملاً محميًا بحقوق الطبع والنشر في فئة معينة من الأعمال متي كان هؤلاء الأشخاص في فترة الثلاث سنوات التالية، وبحيث تتأثر سلبًا بحكم هذا الحظر قدرتهم على استخدام أعمال غير مخالفة لتلك الفئة المعينة من المصنفات تحت هذا القانون كأمين مكتبة الكونجرس، بناءً على توصية سجل حقوق التأليف والنشر وبالتشاور مع مساعد وزير الاتصالات والمعلومات لتقديم مثل هذه التوصية[٢٥].

ويعني التحايل على تدبير تكنولوجي " circumvent a technological measure" وفق هذا النص فك شفرة عمل محمي، أو فك تشفير عمل مشفر، أو تجنب إجراء تقني أو تجاوزه أو إزالته أو إلغاء تنشيطه أو إضعافه، دون إذن من مالك حقوق الطبع والنشر؛ واستعمال أداة تقنية تتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل إذا كان

---

[٢٥] **يجب أن يتخذ القرار بعد فحص ما يلي:**

- مدى توافر الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر؛
- مدى توافر المصنفات لاستخدامها في أغراض الأرشفة والحفظ والتعليم غير الهادفة للربح؛
- تأثير الحظر المفروض على التحايل على التدابير التكنولوجية المطبقة على الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر على النقد أو التعليق أو التقارير الإخبارية أو التدريس أو المنح الدراسية أو البحث؛
- تأثير التحايل على التدابير التكنولوجية على سوق الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر أو قيمتها؛
- والعوامل الأخرى التي يراها أمين المكتبة مناسبة.

وينشر أمين المكتبة أي فئة من هذه الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والتي قرر أمين المكتبة وفقًا لوضع القواعد التي تم إجراؤها بموجب الاستثناء السابق، أن الاستخدامات غير المنتهكة من قبل الأشخاص الذين يستخدمون عملاً محميًا بحقوق الطبع والنشر هي، أو من المحتمل أن تكون، تتأثر سلبًا، ولا ينطبق الحظر الوارد في هذه المادة على هؤلاء المستخدمين فيما يتعلق بهذه الأعمال لفترة الثلاث سنوات التالية.

الإجراء، في السياق العادي لتشغيله يتطلب تطبيق معلومات أو عملية أو معاملة بسلطة مالك حقوق الطبع والنشر، للوصول إلى للعمل 17 U.S.C. §1201(a)(1)(A).

وفي ضوء هذا النص لا يجوز لأي شخص تصنيع أو استيراد أو عرض للجمهور أو توفير أو نقل أي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، والذي تم تصميمه أو إنتاجه بشكل أساسي لغرض التحايل على إجراء تقني يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو له غرض أو استخدام محدود الأهمية تجاريًا فقط بخلاف التحايل على إجراء تقني يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو يتم تسويقه من قبل ذلك الشخص أو غيره من الأشخاص الذين يتصرفون بالتنسيق مع ذلك الشخص مع معرفة ذلك الشخص لاستخدامه في التحايل على إجراء تقني يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي قانوناً.

وكذلك لا يجوز لأي شخص تصنيع أو استيراد أو عرض للجمهور أو توفير أو نقل أي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، والذي تم تصميمه أو إنتاجه بشكل أساسي بغرض التحايل على الحماية التي يوفرها إجراء تقني يحمي بشكل فعال حقًا لمالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون في عمل أو جزء منه؛ أو أن يكون له غرض أو استخدام مهم تجاريًا محدودًا فقط بخلاف التحايل على الحماية التي يوفرها إجراء تقني يحمي بشكل فعال حقًا لمالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون في عمل أو جزء منه؛ أو القيام بتسويقها من قبل ذلك الشخص أو أي شخص آخر يتصرف بالتنسيق مع ذلك الشخص مع معرفة ذلك الشخص لاستخدامها في التحايل على الحماية التي يوفرها إجراء تقني يحمي بشكل فعال حقًا لمالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون في عمل أو جزء منه.

تعني عبارة التحايل على الحماية التي يوفرها تدبير تكنولوجي" circumvent protection afforded by a technological measure" تجنب، أو تجاوز، أو إزالة، أو تعطيل، أو إعاقة إجراء تكنولوجي؛ أو إجراء تقني يحمي بشكل فعال حقًا من حقوق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون إذا كان الإجراء، في السياق العادي لتشغيله، يمنع أو يقيد أو يحد من ممارسة حق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي ضوء هذا النص يكون المشرع الأمريكي قد حظر صورا ثلاث من السلوك المجرم ذات الصلة بحقوق طبع ونشر المواد الرقمية وهي: أولاً: التحايل علي إجراء تقني يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون، ثانيًا: تصنيع أو الاتجار في المنتجات أو التكنولوجيا المصممة للتحايل على إجراء تقني يتحكم في الوصول إلى عمل محمي بحقوق الطبع والنشر، ثالثًا: التصنيع أو الاتجار في المنتجات أو التكنولوجيا المصممة للتحايل على الإجراءات التي تحمي حقوق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب القانون.

وفي المادة رقم 17 U.S.C. § 1202 **جرم الاعتداء العمدي علي سلامة المعلومات الخاصة بإدارة حقوق التاليف والنشر** بالتحريض علي الانتهاك أو تمكينه أو تسهيله أو إخفائه بتقديم معلومات كاذبة عن إدارة حقوق التأليف والنشر، أو توزيع أو استيراد معلومات خاطئة عن إدارة حقوق النشر، أو إزالة أو تغيير معلومات إدارة حقوق الطبع والنشر، أو توزيع أو استيراد معلومات إدارة حقوق النشر للتوزيع دون إذن من مالك حقوق الطبع والنشر [٢٦].

وفي المادة رقم 17 U.S.C. § 1203 تحدث المشرع عن المسئولية المدنية عن مخالفة تلك المحظورات، وفي ذلك تتطلب المشرع من المدعي إثبات أن انتهاك قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية كان متعمدًا أو من أجل تحقيق ميزة تجارية أو مكاسب مالية خاصة[٢٧]، وفي المادة رقم 17 U.S.C. § 1204 حدد المشرع العقوبات المقررة لهذه الجرائم وأحكام التقادم فيها، وفي المادة رقم 17 U.S.C. § 1205 قرر المشرع أن هذا القانون لا يقلل من العقاب ولايخفف مما قد ينص عليه أي قانون فيدرالي أو قانون داخلي لأي ولاية من الولايات بشأن تلك الأفعال.

---

[٢٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 1202- Integrity of copyright management information. https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1202

[٢٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 1203- Civil remedies. https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1203

الفرع الثاني
التمييز بين بعض المصطلحات ذات الصلة بقانون الألفية الرقمية الجديدة

أولاً: التمييز بين مصطلح ضوابط التحكم في الوصول Access Controls مقابل مصطلح ضوابط التحكم في النسخ والاستخدام Copy/Use Controls بشأن أحكام قانون الألفية الرقمية: لفهم المتطلبات الفنية للفعل المُجرم بموجب قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية يجب أولاً فهم التكنولوجيا التي تنطبق عليها قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بشكل عام، وما الذي يجرمه هذا القانون حيث قصد الكونجرس أن ينطبق هذا القانون علي الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والتي تكون في شكل أو تنسيق رقمي، وبالتالي يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة زهيدة وإعادة إنتاجها وتوزيعها عبر الإنترنت دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر.

وبالتالي، فإن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية ينطبق على ما يمكن أن نطلق عليه القفل الرقمي "digital lock"– وهو أدة أو وسيلة تكنولوجية يستخدمها مالكو حقوق الطبع والنشر للتحكم في من يمكنه رؤية أو سماع أو استخدام الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر المخزنة في شكل رقمي، وتسمى هذه الأقفال الرقمية عادةً إما "أدوات التحكم في الوصول "أو" أدوات التحكم في النسخ والاستخدام"، اعتمادًا على الوظيفة التي تم تصميم القفل الرقمي للتحكم فيها.

وقد نص قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية على أن القفل الرقمي، أو "التدبير التكنولوجي" (كما يشير قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية إلى مثل هذه الأقفال) يشكل عنصر تحكم في الوصول إذا كان الإجراء في المسار العادي لتشغيله يتطلب تطبيق معلومات بتفويض من مالك حقوق الطبع والنشر للوصول إلى العمل 17 U.S.C. § 1201(a)(3)(B)، فعلى سبيل المثال، فإن التكنولوجيا التي تسمح بالوصول إلى مقال صحفي على موقع إنترنت فقط من قبل أولئك الذين يدفعون رسومًا أو لديهم كلمة مرور ستُعتبر من أدوات التحكم في الوصول.

وهذا ما أعتمدته الدائرة الأولي بمحكمة الاستئناف الفيدرالية في قضية CoxCom, Inc. v. Chaffee بقولها بأن الاحتفاظ بنظام الدفع والفوترة وفق برمجة الدفع مقابل

(ISSN: 2537- 0758)

المشاهدة ما لم يختار المشتركون الشراء وعرضه يشكل عنصر أو أداة تحكم في الوصول، ففي هذا المثال، يستخدم المؤلف (أي مالك حقوق الطبع والنشر) مثل هذه الرسوم أو متطلبات كلمة المرور كعناصر تحكم في الوصول تسمح للمؤلف بالتمييز بين أولئك الذين لديهم إذن المؤلف لقراءة المقالة عبر الإنترنت ومن لا يفعل ذلك، إذا لم يدفع المستخدم الرسوم ويُدخل كلمة المرور، فلا يمكن له قراءة المقالة بشكل قانوني أو الوصول إليها بطريقة أخرى[٢٨].

وفي المقابل فإن القفل الرقمي يشكل أداة تحكم في النسخ والاستخدام إذا كان الإجراء في المسار العادي لتشغيله، يمنع أو يقيد إعداد أعمال مشتقة بناءً على العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر، وتوزيع النسخ عن طريق البيع أو غير ذلك، وأداء العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر علنًا، وعرض العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر علنًا، بمعنى آخر يمنع هذا القفل الرقمي أي شخص من استخدام عمل محمي بحقوق الطبع والنشر بشكل ينتهك حقوق الطبع والنشر بعد أن يكون المستخدم قد وصل بالفعل إلى العمل.

---

[٢٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: Rep. No. 105- 190, at 11-12 (1998);

See: Paul Goldstein: "Goldstein on Copyright" Third Edition 2005, Aspen publishers on line, p: (7-303).

https://books.google.com.eg/books?id=KaXXAr1ywaMC&pg=SA7PA399&lpg=SA7PA399&dq=CoxCom,+Inc.+v.+Chaffee,+536+F.3d+101,+110+(1st+Cir.+2008)&source=bl&ots=da_n08dJcB&sig=ACfU3U2rDStUUYdQ-1S8i-ZIJQtU-gYWTg&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiL_KGwnvH8AhViSfEDHXu9DIQ6AF6BAgUEAM#v=onepage&q=CoxCom%2C%20Inc.%20v.%20Chaffee%2C%20536%20F.3d%20101%2C%20110%20(1st%20Cir.%202008)&f=false

See: CoxCom, Inc. v. Chaffee, 536 F.3d 101 (2008), Aug. 4, 2008 · United States Court of Appeals for the First Circuit · Nos. 07-2030, 07-2031,536 F.3d 101.

(holding that cable company's pay-per-view billing and delivery system that scrambles pay-per-view programming unless subscribers choose to purchase and view it constitutes an access control). https://cite.case.law/f3d/536/101/

وذلك رغم أن بعض المحاكم– الدائرة الثانية بمحكمة الاستئناف الفيدرالية في قضية Universal City Studios, Inc. v. Corley– أشارت إلي مثل هذه الضوابط علي أنها من قبيل ضوابط الاستخدام لأن مثل هذه الأقفال تسعى للسيطرة على جميع الاستخدامات المخالفة، في حين أن الممارسة العملية توضح تحكم هذه الأقفال الرقمية عادةً في النسخ غير المصرح به للعمل– ومن هنا جاء اسم "التحكم في النسخ والاستخدام"(٢٩).

ونعطي مثالاً توضيحياً للتحكم في النسخ، عبر الإنترنت وبالتطبيق علي المقال الصحفي المشار إليه بعاليه فإن الإجراء التكنولوجي على موقع ويب على الإنترنت والذي يسمح للمستخدم بقراءة (أي الوصول) إلى المقالة عبر الإنترنت، ولكنه يمنع المشاهد من عمل نسخة من المقالة بمجرد الوصول إليها سيكون بمثابة أداة تحكم في النسخ(٣٠).

---

(٢٩) **راجع بشأن ذلك:**

See: Michael J. Derderian: OP. CIT., P: 851.

See: Rep. No. 105- 190, at 11-12 (1998); and See: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429, 440 (2d Cir. 2001).

وفي ذات الاتجاه كان حكم محكمة المقاطعة الشمالية الفيدرالية لولاية كاليفورنيا في قضية Real Networks، وفيها قررت المحكمة أن نسخ قرص DVD يعني فك تشفير أنظمة الأمان العديدة التي تحمي استخدامات معينة لمحتواها، مثل منع المستخدمين من تشغيل ملفات المحتوى الموجود على أجهزة الكمبيوتر غير المتوافقة أو نسخ المحتوى إلى محركات الأقراص الثابتة للكمبيوتر.

See: Real Networks, Inc. v. DVD Copy Control ASSOCIATION, n: 641 F. Supp. 2d 913, 924 (N.D. Cal. 2009). (To "rip" a DVD is to decrypt the numerous security systems that protect certain uses of its content, such as preventing users from playing back the content on noncompliant computers or copying content to computer hard drives).

https://www.courtlistener.com/opinion/1483100/realnetworks-inc-v-dvd-copy-control-assn/

(٣٠) **راجع بشأن ذلك:**

See: Rep. No. 105- 190, at 11-12 (1998).

(ISSN: 2537- 0758)

وبالتالي فإن أدوات التحكم في الوصول وأدوات التحكم في النسخ هي أنواع مختلفة من الأقفال الرقمية التي تم تصميم كل منها لأداء وظائف مختلفة، في حين أن أدوات التحكم في الوصول تمنع الوصول إلى حقوق الطبع والنشر مثل التقنيات التي تسمح بالوصول إلى مقالة على موقع ويب على الإنترنت فقط من قبل أولئك الذين يدفعون رسومًا أو لديهم كلمة مرور، أما أدوات التحكم في النسخ فتحمي حقوق الطبع والنشر نفسها مثل التقنيات الموجود على نفس موقع الويب والتي تمنع المشاهد من نسخ المقالة بمجرد الوصول إليها.

على الرغم من أن تمييز قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بين "التحكم في الوصول" و"التحكم في النسخ" يبدو واضحًا من حيث المبدأ، إلا أن المحاكم ليست دائمًا متسقة في كيفية وصف تقنية حماية معينة علي أنها من قبيل أدوات التحكم في الوصول أم من قبيل أدوات التحكم في النسخ.

على سبيل المثال في التسعينيات، طورت إحدي الشركات صناعة أقراص DVD بنظام تشفير المحتوى (CSS)- وهو نظام تشفير مدمج في أقراص DVD يستخدم خوارزمية تم تكوينها بواسطة مجموعة من "المفاتيح" لتشفير محتويات قرص DVD، بحيث يجب أن يكون لدى مشغل القرص خوارزمية التشغيل من مالك حقوق الطبع والنشر، وقد وصفت الدائرة الثانية تقنية CSS هذه بأنها من قبيل أدوات التحكم في الوصول، لأن مشغل DVD المزود بمفاتيح المشغل المناسبة والخوارزمية من مالك حقوق الطبع والنشر يمكنه عرض الفيلم على شاشة التلفزيون أو الكمبيوتر، رغم أنه لا يمنح المشاهد القدرة على استخدم وظيفة النسخ للكمبيوتر لنسخ الفيلم أو لمعالجة المحتوى الرقمي[٣١].

---

[٣١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Eric Wanner: "NAVIGATING THE NEXUS: DMCA AntiCircumvention Protection of Computer Software "ARIZONA STATE LAW JOURNAL 2012, pages: 1081to1106, p:1086.
https://deliverypdf.ssrn.com/delivery.php?ID=1&EXT=pdf&INDEX=TRUE

See: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429, 440 (2d Cir. 2001).

See: A.H. Rajani: Davidson & Associates v. Jung. (Re)interpreting Access Controls, Berkeley Technology Law Journal, Vol. 21, No. 1, ANNUAL

وكذلك أيضا نجد الحكم الصادر في قضية Apple, Inc. v. Psystar Corp.، حيث قررت المحكمة أنه "على الرغم من أن الإجراء التكنولوجي الذي اتخذته شركة Apple ربما كان يهدف في المقام الأول إلى التحكم في الوصول، إلا أنه قام أيضًا بحماية فعالة لحقها في النسخ"(٣٢).

وبناءً على ذلك ينبغي علي المدعين العامين توخي الحذر عند وصف الضوابط التكنولوجية بأنها أدوات الوصول أو النسخ، وفي بعض الحالات قد يكون من المستحسن للمدعين العامين وصف نظام معين لحماية حقوق الطبع والنشر على أنه يمثل كليهما.

ثانياً: التمييز بين مصطلح التحايل Circumvention في مقابل مصطلح الإتجار في أدوات التحايل Trafficking in Circumvention Tools: تجرم المادة 1201(a) من قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية نوعين من السلوك فيما يتعلق بضوابط الوصول: **الأول:** التحايل على أدوات أو عناصر التحكم في الوصول 1201(a)(1)، **والثاني:** الإتجار بالتكنولوجيا المصممة أساسًا لتسهيل التحايل على ضوابط الوصول 1201(a)(2)، وعلي ذلك لم يجرم الكونجرس أفعال التحايل على ضوابط النسخ، بل جرمت المادة 1201(b) فقط الإتجار بالتكنولوجيا المصممة أساسًا لتسهيل التحايل على عناصر التحكم في النسخ 1201(b)(1)، فقد أختار المشرع الأمريكي صراحة عدم حظر التحايل على ضوابط النسخ في قانون الألفية الجديدة

REVIEW OF LAW AND TECHNOLOGY (2006), pp. 365-394 (30 pages), p: 365. https://www.jstor.org/stable/24119555

(٣٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: Apple, Inc. v. Psystar Corp., 673 F. Supp. 2d 931, 941 (N.D. Cal. 2009).

"Although Apple's technological measure may have been primarily aimed at controlling access, it also effectively protected its right to copy."

https://itlaw.fandom.com/wiki/Apple_v._Psystar

See: Eric Wanner: OP. CIT., p:1089.

See: Rebecca Sundin: "Next Generation Copyright Misuse "Chicago-Kent Journal of Intellectual Property (Chicago-Kent College of Law), Volume 13, issue 1, article 11, pages: 279 to 297, p: 290-291.

https://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1108&context=ckjip

(ISSN: 2537- 0758)

لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية لأن التحايل على التحكم في النسخ هو في الأساس عمل من أعمال انتهاك حقوق الطبع والنشر التي يغطيها قانون حقوق الطبع والنشر بالفعل سواء وقعت في صورة إلكترونية أم عادية[٣٣].

وبالتالي فإن المادة رقم 1201(a)(1) تحظرالاستخدام الفعلي لتقنية التحايل للوصول إلى عمل محمي بحقوق الطبع والنشر دون موافقة مالك حقوق الطبع والنشر، بحيث أن استهداف التحايل على وسائل الحماية التكنولوجية لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية كان أحد أهداف الكونجرس من وراء تفعيل قانون الألفية الجديدة[٣٤].

وفي المقابل ركزت الفقرتان 1201(a)(2)، 1201(b)(1) علي مكافحة الإتجار بتكنولوجيا التحايل بغض النظر عما إذا كانت هذه التكنولوجيا تؤدي في النهاية إلى قيام طرف ثالث بالتحايل على التحكم في الوصول أو النسخ [٣٥].

وهذا ما أكدته الدائرة الثانية بمحكمة الإستئناف الفيدرالية بقولها أنه "وفيما يتعلق بأحكام مكافحة الاتجار وعلى الرغم من أن كلا النصين يحظران الاتجار بتكنولوجيا

---

[٣٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: Rep. No. 105-190, at 12 (1998).

[٣٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: Eric Wanner: OP. CIT., p:1088.

See: MGE UPS Sys., Inc. v. GE Consumer and Indus., Inc., 622 F.3d 361, 365 (5th Cir. 2010). "One of Congress' purposes behind enacting the DMCA was targeting the circumvention of technological protections."
https://casetext.com/case/mge-ups-systems-v-ge-consumer-and-indus

See: Ryan Iwahashi: "HOW TO CIRCUMVENT TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES WITHOUT VIOLATING THE DMCA: AN EXAMINATION OF TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES UNDER CURRENT LEGAL STANDARDS "Berkeley technology law journal 2012 volume 26, University of California, Berkeley School of Law, pages: from 491 to526, p: 491.
https://www.btlj.org/data/articles2015/vol26/26_1_AR/26-berkeley-tech-l-j-0491-0526.pdf

[٣٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: Davidson & Assocs. v. Jung, 422 F.3d 630, 640 (8th Cir. 2005).
https://casetext.com/case/davidson-associates-v-jung

التحايل، فإن تركيز 1201(a)(2) هو التحايل على التقنيات المصممة لمنع الوصول إلى العمل، بينما نجد تركيز 1201(b)(1) هو التحايل على التقنيات المصممة للسماح بالوصول إلى المصنف مع منع نسخ العمل أو أي فعل آخر ينتهك حقوق الطبع والنشر[٣٦].

وإن إختلفا من حيث الموضوع بحسب ما ذكرتة محكمة المقاطعة الفيدرالية لمنطقة شمال كاليفورنيا بقولها أن "الفقرة 1201(a)(2) تجرم الإتجار بالأجهزة التي تتحايل على التدابير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول إلى المصنفات المحمية، في حين أن الفقرة 1201(b)(1) تجرم الإتجار في الأجهزة التي تتحايل على التدابير التكنولوجية التي تحمي حقوق مالك حقوق الطبع والنشر في العمل بصفة عامة"[٣٧].

---

[٣٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 440- 441 (2d Cir. 2001).

In other words, although both subsections prohibit trafficking in a circumvention technology, the focus of subsection 1201(a)(2) is circumvention of technologies designed to prevent access to a work, and the focus of subsection 1201(b)(1) is circumvention of technologies designed to permit access to a work but prevent copying of the work or some other act that infringes a copyright.

[٣٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Craigslist, Inc. v. Naturemarket, Inc., 694 F. Supp. 2d 1039, 1056 (N.D. Cal. 2010).

“As the district court explained in Ticketmaster, "Sections 1201(a)(2) and 1201(b)(1) differ only in that 1201(a)(2), by its terms, makes it wrongful to traffic in devices that circumvent technological measures that control access to protected works, while 1201(b)(1) makes it wrongful to traffic in devices that circumvent technological measures that protect rights of a copyright owner in a work".

https://casetext.com/case/craigslist-inc-v-naturemarket

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثالث
العلاقة بين قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية وقانون حقوق الطبع والنشر التقليدي في الولايات المتحدة

يركز قانون حقوق الطبع والنشر على الانتهاك المباشر للعمل المحمي بحقوق الطبع والنشر، في حين يركز قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية إلى حد كبير على تسهيل هذا الانتهاك من خلال أدوات وخدمات التحايل المصممة أو المنتجة في المقام الأول للتحايل على التحكم في الوصول أو النسخ للمصنفات الرقمية. بمعنى أخر يمثل قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية تحولاً من التركيز علي الانتهاك الذي يلحق العمل أو المصنف المحمي إلى أدوات المتعدين.

فقبل صدور قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية كان قانون حقوق الطبع والنشر عاجزاً بشأن تجريم تصنيع أو الاتجار بالأدوات المصممة لتسهيل انتهاك حقوق الطبع والنشر، وفي ذلك قررت المحكمة العليا أن "بيع معدات النسخ المستخدمة في الإعتداء علي المصنف، مثل بيع المواد التجارية الأخرى، لا يشكل انتهاكًا مساهمًا ما دام يتم استخدام هذا المنتج على نطاق واسع لأغراض مشروعة وغير مجرمة"(٣٨).

وبموجب هذا المعيار، لا يعد استخدام أداة التحايل على التحكم في النسخ مجرما في ضوء قانون حقوق الطبع والنشر إذا كانت هذه الأدوات تستخدم على نطاق واسع لأغراض مشروعة أو كانت مجرد أدوات ذات استخدامات جوهرية غير مجرمة، ولهذا تحول قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية من التركيز علي تحديد ما إذا كان الاستخدام النهائي للمعدات سيتم استخدامه في الإعتداء علي العمل أو

---

(٣٨) **راجع بشأن ذلك:**

See: Sony Corp. of America v. Universal City Studios, Inc., 464 U.S. 417 (1984).

"the sale of copying equipment, like the sale of other articles of commerce, does not constitute contributory infringement if the product is widely used for legitimate, unobjectionable purposes. Indeed, it need merely be capable of substantial noninfringing uses."

https://supreme.justia.com/cases/federal/us/464/417/

المصنف، إلى تحديد ما إذا كان مصممًا في المقام الأول للتحايل على التحكم في الوصول أو النسخ حتى لو كانت هذه المعدات في النهاية ذات استخدامات عادية غير مجرمة، وهذا مايتضح لنا من المادة 1201(a)(2)(A)، 1201(b)(1)(A).

على سبيل المثال فيما يتعلق بالبرمجيات المصممة في المقام الأول للتحايل على ضوابط النسخ على أقراص الفيديو الرقمية (DVD)، فقد رأت محكمة المقاطعة الفيدرالية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا "أن الاستخدام القانوني النهائي للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر من قبل العملاء لا يقبل كدفاعًا عن انتهاك الشركة المصنعة للبرنامج لأحكام المادة 1201(b)(1)"[٣٩].

وفي ذات الإتجاه قررت محكمة المقاطعة الفيدرالية بواشنطن العاصمة أن "الاستخدام العادل للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر من قبل المستخدمين النهائيين لا يعد دفعاً للمسئولية بموجب قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية، ولا يلعب أي دور في تحديدها"، وبالتالي فعلى الرغم من أن الاتجار بتكنولوجيا التحايل التي قد تكون مستخدمة في العديد من الإستخدامات المشروعة قد لا يشكل انتهاكًا لحقوق الطبع والنشر، إلا أنه يظل مخالفاً لقانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية متي تم تصميم التكنولوجيا في المقام الأول للتحايل على ضوابط الوصول أو النسخ[٤٠].

---

[٣٩] **راجع بشأن ذلك:**

See: Sony Corp. of America v. Universal City Studios, Inc., 464 U.S. 417 (1984).

"the sale of copying equipment, like the sale of other articles of commerce, does not constitute contributory infringement if the product is widely used for legitimate, unobjectionable purposes. Indeed, it need merely be capable of substantial noninfringing uses."

https://supreme.justia.com/cases/federal/us/464/417/

[٤٠] **راجع بشأن ذلك:**

See: RealNetworks, Inc. v. Streambox, Inc., No. 2:99CV02070, 2000 WL 127311, at *7 (W.D. Wash. Jan. 18, 2000).

"The fair use of the copyrighted material by end users is not a defense to, and plays no role in determining, liability under the DMCA".

https://www.cs.jhu.edu/~mjacobs/rda/RealNetworks_v._Streambox.doc

(ISSN: 2537- 0758)

وعلاوة علي ذلك فإن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية يحظر التحايل على ضوابط الوصول، حتى لو كان هذا التحايل لا يشكل انتهاكًا لحقوق الطبع والنشر، فمجرد التحايل يعد جريمة في وجهة نظر هذا القانون، وهذا مايتضح لنا من المادة 1201(a)(1)(A).

وقد أكدت محكمة الإستئناف الفيدرالية للولايات المتحدة أنه "قبل صدور قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية لم يكن إجراء التحايل على ضوابط الوصول عملا مجرماً في ظل قانون حقوق الطبع والنشر"(٤١).

وعلى نفس المنوال لا يتضمن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية تجريماً للإعتداء علي الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر بمجرد وصول المستخدم إلى العمل، فهذا الأمر محميا بموجب نصوص قانون حقوق الطبع والنشر التقليدي، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الفيدرالية بالمنطقة الشمالية لولاية كاليفورنيا بقولها أنه "لطالما حظر قانون حق المؤلف انتهاك حقوق الطبع والنشر، لذلك لم تكن هناك حاجة لحظر جديد"(٤٢).

---

(٤١) **راجع بشأن ذلك:**

See: Rep. No. 105-190, at 12 (1998), and See: Chamberlain Group, Inc. v. Skylink Techs., Inc., 381 F.3d 1178 ،1195-96 (Fed. Cir. 2004).

Para. 1196: "the conduct of circumvention [of access controls] was never before made unlawful."

https://casetext.com/case/chamberlain-group-v-skylink-technologies

(٤٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: Rep. No. 105-190, at 12 (1998), OP, CIT..

See: Robert C. Denicola: "Fair's Fair: An Argument for Mandatory Disclosure of Technological Protection Measures" Michigan Telecommunications and Technology Law Review 2004, volume 11 m issue 1, pages: 1 to22, p: 6.

https://repository.law.umich.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1121&context=mttlr

See: United States v. Elcom Ltd., 203 F.. Supp. 2d 1111, 1121 (N.D. Cal. 2002). "under the DMCA The copyright law has long forbidden copyright infringements, so no new prohibition was necessary ".

https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd

وفي الوقت نفسه قرر قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية أنه لا شيء في هذا القانون يؤثر على الحقوق أو سبل الانتصاف أو القيود أو الدفاعات ضد انتهاك حقوق الطبع والنشر، بما في ذلك الاستخدام العادل الذي سيتم التعرض له في موضع لاحق وذلك بالمادة 1201(c)(1)، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الفيدرالية بالمنطقة الشمالية لولاية كاليفورنيا في حكمها في قضية United States v. Elcom Ltd. السالف الإشارة إليه بعاليه(٤٣).

وقد أشارت الدائرة الخامسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية MGE UPS Sys. السالف الإشارة إليه إلي أن العلة في ذلك ترجع إلي أن "تطبيق قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية على استخدام عمل محمي بحقوق الطبع والنشر بعد تمام فعل التحايل والوصول إلي العمل المحمي من شأنه أن يوسع نطاق قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية إلى ما هو أبعد من الأغراض المقصودة والوصول إلى سلوك واسع النطاق يتم تنظيمه جيدًا بالفعل بموجب قوانين حقوق الطبع والنشر الحالية"(٤٤).

وفي ذات الإتجاة تقول الدائرة الثامنة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية United States v. Crippen أن "المعنى الواضح للفقرة 1201(c) يؤكد أن قانون

---

(٤٣) **راجع بشأن ذلك:**

See: article 1201 (c)(1):
"Nothing in this section shall affect rights, remedies, limitations, or defenses to copyright infringement, including fair use, under this title".
See: United States v. Elcom Ltd., 203 F.. Supp. 2d 1120 (N.D. Cal. 2002).
"Congress did not ban the act of circumventing the use restrictions because it sought to preserve the fair use rights of persons who had lawfully acquired a work".
See: MGE UPS Sys., Inc. v. GE Consumer and Indus., Inc., 622 F.3d 361, 365 (5th Cir. 2010).

(٤٤) **راجع بشأن ذلك:**

See: MGE UPS Sys., Inc. v. GE Consumer and Indus., Inc., 622 F.3d 361, 366 (5th Cir. 2010). "applying the DMCA to the use of a copyrighted work subsequent to a circumvention... would extend the DMCA beyond its intended purposes to reach extensive conduct already well-regulated by existing copyright laws ".

(ISSN: 2537- 0758)

انتهاك حقوق الطبع والنشر (والاستخدام العادل) لم يتم إقراره من الكونجرس لإنشاء المسئولية الجنائية عن فعل التحايل المنفصل الذي ينتهك المادة (c)1201"[٤٥].

المطلب الثاني

خطة المشرع الأمريكي في مواجهة القرصنة والبث غير القانوني في قانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٢٠

تمهيد وتقسيم:

وفي هذا الموضع من الدراسة نعرض لخلفية صدور قانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية وذلم في فرع أول، ثم نعرض للمواجهة التشريعية لأعمال القرصنة والبث غير القانوني في قانون حماية البث القانوني الذي أضافة إلي القسم الثامن عشر في القانون الجنائي الفيدرالي بالولايات المتحدة بالمادة رقم 18 USC 2319C وذلك في فرع ثانٍ:

الفرع الأول

خلفية صدور قانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تم التوقيع على قانون حماية البث القانوني لعام (2020 PLSA) ليصبح قانونًا نافذاً في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١[٤٦]، ويهدف هذا التشريع إلى إنهاء البث غير القانوني

---

[٤٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: Jacob M. Abdo: "Keeping Princess Peach Locked in Her Castle: Criminal Liability for Trafficking Circumvention Technology—United States v. Reichert "WILLIAM MITCHELL LAW REVIEW 2015, volume 41, issue 4, article 6, pages: 1470 to1499, p: 1476.

https://open.mitchellhamline.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2906&context=wmlr

See: United States v. Crippen, No. 09-703 ،2010 WL 7198205, at *2 (C.D. Cal. Nov. 23, 2010)." The plain meaning of article 1201(c) is clear; the law of copyright infringement (and fair use) is not altered by Congress' decision to create liability for the separate act of circumvention in violation of § 1201(a).".https://casetext.com/case/us-v-crippen

[٤٦] **راجع بشأن ذلك:**

للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر وذلك من خلال زيادة العقوبات الجنائية علي عمليات البث غير القانوني، ويسمح هذا القانون لوزارة العدل بتوجيه اتهامات جنائية ضد أولئك الذين يقومون عمدًا ببث مواد محمية بحقوق الطبع والنشر بشكل غير قانوني لتحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي[٤٧]، فقد كان الوضع قبل إصدار هذا القانون يُخضع عمليات البث غير القانوني فقط لاتهامات بالجنح.

ويمثل هذا القانون خطوة حاسمة في معالجة المشهد المتطور لانتهاك حقوق الطبع والنشر الرقمية من خلال الاعتراف بالحاجة إلى عقوبات أكثر شدة لردع أنشطة البث غير المشروعة التي تؤثر سلبًا على منشئي المحتوى.

وقد تأخر صدور هذا القانون كثيراً، حيث بدأت هيئة براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة، والإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات، ووزارة التجارة في الولايات المتحدة في الدعوة إلى زيادة العقوبات الجنائية منذ عام ٢٠١١، وتجدر الإشارة إلي أن هذا القانون لا يفرض عقوبات على المستهلكين، وإنما يستهدف مقدمي خدمات البث التجاري والهادف إلى الربح الذين يباشرون عمليات البث غير القانونية[٤٨].

See: Protecting Lawful Streaming Act of 2020, Pub. L. No. 116-260, § 211(a), 134 Stat. 1182, 2175–76 (2020) (codified as 18 U.S.C. § 2319C (b)).

[٤٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: UNITED STATES PATENT AND TRADEMARK OFFICE, Protecting Lawful Streaming Act of 2020, https://www.uspto.gov/ip-policy/enforcement-policy/protecting-lawfulstreaming-act-2020 [https://perma.cc/N2RK-M7TE].

[٤٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: Melissa Rezzag: "Legislative Report: Protecting Lawful Streaming Act of 2020 "CYBARIS (AN INTELLECTUAL PROPERTY LAW REVIEW) Mitchell Hamline School of Law 2024, volume 15, article 15, issue 2, pages: from 233 to 250, p: 234.
https://open.mitchellhamline.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1132&context=cybaris

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
المواجهة التشريعية لأعمال القرصنة والبث غير القانوني
في قانون حماية البث القانوني

لقد أصدر المشرع قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ وأضافة إلي القسم الثامن عشر في القانون الجنائي الفيدرالي بالولايات المتحدة بالمادة رقم18 USC 2319C– قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠– وذلك لتجريم خدمات النقل الرقمي غير المشروعة الواقعة علي المواد الرقمية المحمية قانوناً عبر الإنترنت، حيث جرمت المادة رقم 18 USC 2319(C)(b) قيام أي شخص عن عمد وبغراض تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص بعملية عرض أو توفير للجمهور خدمة من خدمات النقل الرقمية، وقد حددت هذه المادة تلك الخدمات الرقمية التي يحظر عرضها أو توفيرها للجمهور.

وتتمثل هذه الخدمات في أي خدمة من خدمات النقل الرقمي التي تكون قد صممت خصيصاً لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها؛ وكذلك أية خدمة من خدمات النقل الرقمي التي ليس لها غرض أو استخدام تجاري محدد بخلاف الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها؛ أو أية خدمة من خدمات النقل الرقمي التي يتم تسويقها بصورة عمدية من قبل ذلك الشخص للترويج لاستخدامها لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي باستخدام خدمات النقل الرقمي دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر أو القانون[٤٩].

---

[٤٩] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** (b)(C)2319:

See: 18 USC 2319C: Illicit digital transmission services:

(b) Prohibited Act.-It shall be unlawful for a person to willfully, and for purposes of commercial advantage or private financial gain, offer or provide to the public a digital transmission service that-

وقد حددت الفقرة الثالثة من المادة رقم 18 USC 2319(C)(c) العقوبات واجبة التطبيق علي كل من يخالف الفقرة السابقة، وهذا بالإضافة إلي العقوبات المنصوص عليها في القسم السابع عشر من القانون الأمريكي– عقوبات الإعتداء علي الأعمال المحمية قانوناً– أو العقوبات المنصوص عليها في أي قانون آخر.

وتتمثل هذه العقوبات في: الغرامة، والسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً؛ وإذا ارتكبت الجريمة فيما يتعلق بإعداد واحد أو أكثر من الأعمال المعدة للأداء التجاري العلني؛ وكان الشخص مرتكب الفعل يعلم أو كان يجب أن يعلم أن هذا العمل قيد الإعداد للأداء التجاري العلني فإن العقوبة تكون الغرامة، والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بكلتا العقوبتين،؛ و إذا كانت الجريمة في حالة العود فإن العقوبة تكون الغرامة، أو السجن لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات، أو كليهما، بموجب هذا القانون"(٥٠).

---

(1) is primarily designed or provided for the purpose of publicly performing works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law؛
(2) has no commercially significant purpose or use other than to publicly perform works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law; or
(3) is intentionally marketed by or at the direction of that person to promote its use in publicly performing works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law.
(Added Pub. L. 116–260, div. Q, title II, §211(a), Dec. 27, 2020, 134 Stat. 2175 .)
https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title18-section2319C&num=0&edition=prelim

(٥٠) **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** (c)(C)2319:

See: 18 USC 2319C: Illicit digital transmission services:
(c) Penalties.-Any person who violates subsection (b) shall be, in addition to any penalties provided for under title 17 or any other law-
(1) fined under this title, imprisoned not more than 3 years, or both؛
(2) fined under this title, imprisoned not more than 5 years, or both, if-
A- the offense was committed in connection with 1 or more works being prepared for commercial public performance; and

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني
صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في ضوء التشريعات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد وتقسيم:

سبق وحددنا نطاق البحث في إطار قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية، وقانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلي ذلك سنعرض لصور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية في مطلب أول ونختتم المطلب بفقرة ختامية تحدد العقوبات المقررة قانوناً، ثم نعرض لصور السلوك المجرم بشأن عمليات البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الإنترنت باستخدام خدمات النقل الرقمي في مطلب ثان ونختتم المطلب بفقرة ختامية تحدد العقوبات المقررة قانوناً، وأخيراً نعرض لأهم الدفوع القانونية التي أثيرت أمام القضاء الأمريكي بشأن قانون الألفية الرقمية، وذلك في مطلب ثالث:

المطلب الأول: صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية:

المطلب الثاني: تجريم أعمال البث غير القانوني (القرصنة) للمواد الرقمية باستخدام خدمات النقل الرقمي في ضوء قانون حماية البث القانوني:

المطلب الثالث: الدفوع القانونية ذات الصلة بقانون الألفية لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية:

B- the person knew or should have known that the work was being prepared for commercial public performance; and

(3) fined under this title, imprisoned not more than 10 years, or both, if the offense is a second or subsequent offense under this section or section 2319(a).

(Added Pub. L. 116–260, div. Q, title II, §211(a), Dec. 27, 2020, 134 Stat. 2175 .)

https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title18-section2319C&num=0&edition=prelim

المطلب الأول
صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية

تقسيم: لقد أورد المشرع الأمريكي وعلي نحو ماسلف وأوضحنا حال عرض خطة المشرع بشأن الحماية خمس صور من صور السلوك المجرم في ضوء أحكام قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية وهي: التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي وفقا للمادتين 17 U.S.C. §§ 1201(a)(1) and 1204، والتصنيع أو الإتجار في تقنيات أو أدوات التحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي بقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي، والاتجار بالأدوات والأجهزة والخدمات للتحايل على ضوابط النسخ وفق المادتين 1201(b)(1)، 1204، والاتجار في مسجلات أشرطة الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديوإذا كانت متوافقةً مع تكنولوجيا التحكم في النسخ للعمل المحمي قانوناً بموجب المادة رقم 1201(b)، وتزوير أو تغيير أو إزالة المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر وفق نص المادة رقم 17 U.S.C. § 1202، وهذا ما سنعرض له في خمس فروع مستقلة فيما يلي:

الفرع الأول
التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي وفقا للمادتين 17 U.S.C. §§ 1201(a)(1) and 1204

يحظر قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية التحايل على أي إجراء تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى العمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر وذلك بموجب المادة 1201(a)(1)، ولإثبات مخالفة القانون في هذا الصدد يجب على جهة الإعاء إثبات أن المتهم قد أتي أعمال التحايل علي الإجراءات التكنولوجية المتخذة للتحكم في الوصول إلي العمل المحمي بطريق العمد، مع إثبات وجود الإجراء التكنولوجي الذي يتحكم بشكل فعال في الوصول (أي صلاحية التحكم وصلاحية الدخول) إلى العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر، وأن يكون ذلك بقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكاسب مالية خاصة.

(ISSN: 2537- 0758)

ولبيان ماسبق فالأمر يقتضي توضيح ماهية عناصر التجريم في هذا النص سواء ما يتعلق منها بالركن المادي أو المعنوي، وعليه يجب بيان المقصود بأفعال التحايل في ضوء هذا النص، وكذلك ماهية الإجراءات التكنولوجية المتخذة للتحكم في الوصول إلي العمل المحمي، وكذلك ماهية العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر، وفي النهاية يجب توضيح الجوانب المتعلقة بالركن المعنوي من خلال بيان عنصر العمد، وقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكاسب مالية خاصة.

وقد يُثار التساؤل في هذا الصدد عن: هل يشترط لقيام المسئولية الجنائية في حالة التحايل على أي إجراء تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى العمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر أن يكون هذا التحايل بغرض الإستخدام الغير مشروع للعمل المحمي أم أن التجريم قائم في حالة التحايل بقصد الإستخدام العادل أو المشروع؟

والإجابة علي هذا التساؤل أن بعض المحاكم الأمريكية قررت أن المسئولية تقوم في حالة التحايل على أي إجراء تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى العمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر، وأن يكون هذا التحايل بغرض الإستخدام الغير مشروع للعمل المحمي، أما إذا كان التحايل علي الإجراء التكنولوجي الذي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى العمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر في إطار الإستخدام العادل للعمل المحمي فلا تقوم هذه الجريمة، وهذا ما أكدته الدائرة الثالثة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Storage Tech. Corp بقولها "أنه لا يعد انتهاكًا لمالك أو مستأجر الآلة أن يقوم بعمل نسخة من برنامج كمبيوتر أو التصريح بصنعها إذا تم إجراء هذه النسخة فقط بموجب تنشيط جهاز يحتوي بشكل قانوني على نسخة معتمدة من برنامج الكمبيوتر، لغرض صيانة أو إصلاح تلك الآلة فقط"[٥١].

---

[٥١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Storage Tech. Corp. v. Custom Hardware Eng'g & Consulting, Inc. ("StorageTek"), 421 F.3d 1307, 1318 (Fed. Cir. 2005).

"it is not an infringement for the owner or lessee of a machine to make or authorize the making of a copy of a computer program if such copy is made solely by virtue of activation of a machine that lawfully contains

وفي ضوء ذلك رأي بعض الفقه أن المحكمة خلصت إلى أنه على الرغم من التحايل الواقع من الشركة التي قامت بإصلاح الكمبيوتر من خلال التحايل علي عناصر الأمان على الخوادم التي كانت تقوم بإصلاحها، إلا أنها لم تتطفل بأفعالها على أي من حقوق الطبع والنشر التي تحتفظ بها شركة Storage Tek والمنصوص عليها بموجب المادة ١٢٠١، حيث كان استخدام البرنامج الأساسي غير مخالف(٥٢).

وفي ذات الاتجاه جاء حكم الدائرة الثالثة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Chamberlain Group رغم أن جهة الإدعاء جادلت بأن قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية يحظر تصنيع جميع أدوات التحايل والاتجار بها، حتى تلك المصممة لتسهيل الاستخدام العادل(٥٣).

وعلي العكس من ذلك الإتجاه هناك من يري أن ما توصلت المحاكم من نتائج كان نتاج تحليل معيب لا تسمح به اللغة الواضحة لقانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية ولا تاريخه التشريعي بالتحايل على ضوابط الوصول أو الاتجار في الوصول أو أجهزة التحايل على التحكم في النسخ بقصد الاستخدام العادل بدلاً من

---

an authorized copy of the computer program, for purpose only of maintenance or repair of that machine ". https://case-law.vlex.com/vid/storage-tech-v-custom-894541111

(٥٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: John Haubenreich: "The iPhone and the DMCA: Locking the Hands of Consumers" Vanderbilt Law Review 2008, Volume 61 Issue 5, Issue 5, pages: 1508- 1553, p: 1522.
https://core.ac.uk/download/pdf/230476192.pdf

(٥٣) **راجع بشأن ذلك:**

See: Chamberlain Group, Inc. v. Skylink Techs., Inc., 381 F.3d 1178, 1203 (Fed. Cir. 2004).
https://casetext.com/case/chamberlain-group-v-skylink-technologies
See: Ryan Iwahashi: "HOW TO CIRCUMVENT TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES WITHOUT VIOLATING THE DMCA: AN EXAMINATION OF TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES UNDER CURRENT LEGAL STANDARDS "OP. CIT., P: 496.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستخدام المخالف أو غير المشروع، وهذا هو الإتجاه المعمول به في القضاء الأمريكي حالياً.

وفي ضوء هذا التوجه رفضت الدائرة التاسعة بمحكمة الفيدرالية اشترط الاستخام غير المشروع، وأوضحت أن "نهج الدائرة الفيدرالية الثالثة في سابقتي .Storage Tech Corp، Chamberlain Group يتعارض مع اللغة الواضحة للقانون"، وقررت الدائرة التاسعة أيضًا "أن التاريخ التشريعي [لقانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية] يدعم الاستنتاج القائل بأن الكونجرس كان ينوي حظر التحايل والاتجار غير المخالفين".

وطبقت ذلك في قضية,.MDY Indus., LLC v. Blizzard Entm't, Inc، وتتلخص وقائعها في قيام شركة Blizzard (المدعية) بتشغيل لعبة متعددة اللاعبين عبر الإنترنت "World of Warcraft"، يحتاج اللاعبون في هذه اللعبة إلى فتح حساب وتنزيل البرنامج للعب اللعبة، كان الهدف من اللعبة هو جعل شخصية اللاعب أكثر قوة من خلال استكمال الأهداف في اللعبة، فقامت شركة MDY (المدعى عليه) بإنشاء برنامج حاسوبي يسمى Glider، يمكن اللاعبين تنزيل باستخدامه من وضع شخصياتهم في لعبة World of Warcraft دون لعب اللعبة فعليًا، وقد أنشأت Blizzard برنامجًا برمجيًا يسمى Warden لاكتشاف البرامج غير المصرح بها مثل Glider ومنعها من العمل، تم تعديل Glider لاحقًا لتجاوز Warden ومواصلة العمل في اللعبة World of Warcraft، رفعت Blizzard دعوى قضائية ضد شركة MDY لانتهاكها قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية DMCA، زاعمة أن Glider تم تطويره لتجاوز الإجراءات التي تحمي المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر الخاصة بـ Blizzard، قضت محكمة المقاطعة بمسئولية شركة MDY وفق قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية DMCA[٥٤].

---

[٥٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: MDY Indus., LLC v. Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 950 (9th Cir. 2010). https://www.quimbee.com/cases/mdy-indus-llc-v-blizzard-entertainment-inc

أولاً: الركن المادي لجريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي وفقا للمادتين 1204 and 1201(a)(1) §§ U.S.C. 17: ويقتضي بيان جوانب الركن المادي لهذه الجريمة التعرض للمقصود بالتحايل في ضوء نص المادة رقم 17 U.S.C. § 1201، وكذلك التعرض للمقصود بالتدابير التكنولوجية التي تتحكم بشكل فعّال في الوصول إلي العمل المحمي، وأخيراً التعرض لشرط وقوع الفعل المادي (التحايل علي أدوات التحكم في الوصول إلي) عمل محمي بموجب حقوق الطبع والنشر، **وهذا ما سنعرض له بالتفصيل فيما يلي:**

١- المقصود بالتحايل في ضوء نص المادة رقم 17 U.S.C. § 1201:

يُقصد بالتحايل على عنصر من عناصر التحكم في الوصول كما عرفته المادة رقم 17 U.S.C. § 1201(a)(3) "فك تشفير عمل مشفر، أو تجنب أو تجاوز أو إزالة أو تعطيل أو إضعاف التدبير التكنولوجي الذي يتحكم في الوصول إلي العمل المحمي، دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر".

ولإثبات قيام هذا التحايل يجب على جهة الإدعاء إثبات أمرين: **الأول:** أن المتهم قد تجاوز تدبيرًا تكنولوجيًا يتحكم في الوصول إلي العمل المحمي، **والثاني:** أن هذا الفعل تم دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر.

*** تجاوز المتهم تدبيرًا تكنولوجيًا يتحكم في الوصول إلي العمل المحمي: وقد أستقرت أحكام القضاء الأمريكي علي أن التحايل يتحقق إما بفك التشفير أو تجنب أو تجاوز أو إزالة أو إلغاء تنشيط أو إضعاف التدابير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول إلي العمل المحمي، وبعبارة أخرى يحدث التحايل على التحكم في الوصول عندما يتجاوز شخص ما قدرة التدبير التكنولوجي على الحراسة، وبالتالي يمنع مالك حقوق الطبع والنشر من تحديد المستخدمين الذين لديهم إذن بالوصول إلى العمل الرقمي المحمي بحقوق الطبع والنشر والذين لا يملكون ذلك.

ومن قبيل الأحكام القضائية التي أقرت ذات المعني، حكم محكمة المقاطعة بمنطقة South Dacotaبولاية نيويورك في قضية I.M.S. Inquiry Manag، وكذلك محكمة المقاطعة بولاية كولومبيا في قضيةEgilman v. Keller & Heckman، وغيرها من الأحكام الأخري[٥٥].

---

[٥٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: I.M.S. Inquiry Manag. Systems v. Berkshire Inform.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي ذات الإتجاه قررت محكمة المقاطعة الفيدرالية بولاية Pennsylvania أن التحايل يتحقق "إذا تحايل الشخص على التدبير التكنولوجي فقط عندما يقوم بشكل إيجابي بإجراء يعطل أو يبطل التدبير الذي تم تثبيته لمنعه من الوصول إلى المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر"، وفي هذه الدعوي قررت المحكمة أن "شركة المحاماة لم تتحايل على تدبير الحماية التكنولوجية المسمي Robot txt على موقع Internet Archive عندما تعطل هذا التدبير من نفسه وسمح بالوصول إلى الصور المؤرشفة التي كانت لتمنع من الوصول إليها لولا ذلك" وأن نسخ شركة المحاماة لمجموعة كاملة من صفحات الويب المحمية بحقوق الطبع والنشر كان مبررًا عندما كانت صفحات الويب بمثابة أدلة ذات صلة بالتقاضي(٥٦).

وبصدد هذه الدعوي أيد الفقه ما توصلت إليه المحكمة في هذه القضية موكداً أن شركة المحاماة لم تنتهك قانون حقوق الطبع والنشر للألفية الرقمية من خلال التحايل على تدابير تكنولوجيا شركة "هيلث كير" لأن عطلاً في الخادم سمح لها بالوصول إلى هذا المحتوي، كما أن الشركة لم تتجاوز عمدًا الوصول المصرح به إلى جهاز كمبيوتر محمي في انتهاك لقانون مكافحة الاحتيال والفساد، وأن شركة المحاماة أطلعت على صفحات شركة هيلث كير باستخدام موقع ويب عام بالطريقة التي كان من المفترض أن يُستخدم بها الموقع، وعليه فإن شركة هيلث كير لا يمكنها رفع دعاوي قانونية وفق قانون الولاية(٥٧).

---

https://case-law.vlex.com/vid/i-m-s-inquiry-889610195

see: Egilman v. Keller & Heckman, 401 F. Supp. 2d 105, 113 (D.D.C. 2005).

https://www.casemine.com/judgement/us/59147356add7b0493438e02f

(٥٦) **راجع بشأن ذلك:**

See: Healthcare Advocates, Inc. v. Harding, Earley, Follmer & Frailey, 497 F. Supp. 2d 627, 644 (E.D. Pa. 2007). Holding that “law firm's copying of an entire set of copyrighted web pages was justified where the web pages were relevant evidence in litigation“.

https://casetext.com/case/healthcare-advocates-v-harding-earley

(٥٧) **راجع بشأن ذلك:**

See: Xavier P. Diokno: Healthcar Healthcare Advocates, Inc. v ocates, Inc. v. Harding, Earle ding, Earley, Follmer & F ollmer & Frailey 497 F.SUPP.2D 627 (E.D. PA. 2007), DePaul Journal of Art, Technology &

وفي قضية Corley أعتبرت الدائرة الثانية بمحكمة الإستئناف الفيدرالية أن "نظام CSS وهو مخطط لتشفير الأفلام الرقمية المخزنة على أقراص DVD، بأنه وسيلة للتحكم في الوصول تشبه قفلاً موضوعاً على باب صاحب المنزل، أو مزيجاً من خزانة وجهاز أمان متصل بمنتجات المتجر الخاص بشركة UNIVERSAL CITY STUDIOS"[٥٨]. وعلي ذلك قضت المحكمة بأن برنامج الكمبيوتر الخاص بالمتهم،

Intellectual Property Law 2007, volume 18, article 9, issue 1, pages: from 221to234, p:221.
https://via.library.depaul.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1141&context=jatip

[٥٨] **راجع بشأن ذلك:**

قد طورت شركة UNIVERSAL CITY STUDIOS نظام ترخيص لتوزيع التكنولوجيا على مصنعي مشغلات أقراص DVD، وتم منح مفاتيح المشغل والمعلومات الأخرى اللازمة لنظام CSS لمصنعي مشغلات أقراص DVD مقابل رسوم إدارية، وفي مقابل هذه التراخيص، كان المصنعون ملزمين بالحفاظ على سرية مفاتيح المشغل، كما كان المصنعون ملزمين في اتفاقية الترخيص بمنع نقل بيانات CSS من محرك أقراص DVD إلى أي جهاز تسجيل داخلي، بما في ذلك القرص الصلب الأساسي للكمبيوتر.

ومع وجود تكنولوجيا التشفير واتفاقيات الترخيص في متناول اليد، بدأت الشركة في إصدار الأفلام على أقراص DVD في عام ١٩٩٧، وسرعان ما اكتسبت أقراص DVD شعبية كبيرة، وأصبحت مصدرًا مهمًا لإيرادات الشركة، في عام ١٩٩٨، حصلت الشركة على حماية إضافية ضد قرصنة أقراص DVD عندما أقر الكونجرس قانون DMCA، الذي يحظر تطوير أو استخدام التكنولوجيا المصممة للتحايل على تدبير الحماية التكنولوجية مثل CSS.

See: UNIVERSAL CITY STUDIOS, INC. v. ERIC CORLEY 273 F.3d 429 (2d Cir. 2001).
https://cyber.harvard.edu/people/tfisher/IP/2001%20Corley%20Abridged.pdf

See: Lindsey M. Shinn: "Passwords and Keys under the DMCA: A Call for Clarification from the Courts or Congress "HASTINGS LAW JOURNAL 2009, volume 60, article 6, issue 5, pages: from 1173 to1202, page: 1177-1178.
https://repository.uclawsf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3742&context=hastings_law_journal

(ISSN: 2537- 0758)

المسمي DeCSS تحايل على نظام CSS لأنه فك تشفير خوارزمية CSS لتمكين أي شخص من الوصول إلى فيلم DVD دون استخدام مشغل أقراص الـ DVD المرخص من الشركة، ويعمل نظام DeCSS مثل مفتاح هيكلي يمكنه فتح باب مقفل، أو يمكنه فتح الخزانة، أو جهاز يمكنه تحييد جهاز أمان متصل بمنتجات المتجر، وبالتالي فإن استخدام DeCSS لتشغيل قرص DVD على مشغل غير مرخص يتحايل على التحكم في الوصول لأنه يُقوض قدرة مالك حقوق الطبع والنشر على التحكم في من يمكنه الوصول إلى فيلم DVD[٥٩].

*** أن يتم هذا التجاوز دون إذن مالك حقوق الطبع والنشرالرقمية: يشترط لقيام الجريمة أن يتحقق التحايل علي التدابير التكنولوجية المصصمة للتحكم في الوصول لهذا العمل المحمي دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر، أما إذا تم تجاوز التدابير التكنولوجية من خلال الاستخدام السليم لقدرة التدبير التكنولوجي على الحراسة فلا مسئولية في ذلك، وفي ذلك تقول الدائرة السادسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية (ولاية أوهايو) أن إستخدام كلمة المرور المعتمدة للوصول من قبل المتهم لا يُشكل التحايل المعاقب عليه قانونا، وقد أكدت علي هذا المعني في قضية R.C. Olmstead Inc. v. CU Interface LLC بقولها "بشكل مبسط لم تتحايل CUI أو تتجاوز أي تدابير

---

[٥٩] **راجع بشأن ذلك:**

See: Glenn M. Schley:“ The Digital Millennium Copyright Act and the First Amendment: How Far Should Courts Go to Protect Intellectual Property Rights? “JOURNAL OF HIGH TECHNOLOGY LAW 2004, volume 3, pages: from 115-140, p: 127.

“CSS, atechnological measure taken to protect DVDs from being copied or used without authorization from the copyright owner, works by encrypting the information on a DVD in such a manner that it can only be decrypted in an authorized DVD player or an authorized computer DVD driver. With the authorized player or driver, one can descramble the encryption and play the DVD, but still can not copy it. Numerous manufacturers are licensed to have the CSS encryption algorithms and as of the year 2000, over 4,000 films had been released in the DVD format“.

https://bpb-use1.wpmucdn.com/sites.suffolk.edu/dist/5/1153/files/2018/02/Schley-Note-PDF-1xoqnnx.pdf

تكنولوجية لبرنامج RCO– فقط لقد استخدمت فقط اسم مستخدم وكلمة مرور – المنهجية المعتمدة– للوصول إلى البرنامج"[٦٠].

ولذلك نجد أن هناك إتجاها لدي المحاكم الأمريكية يفصل بين فكرة التحايل علي التدابير التكنولوجية وفكرة إستئذان مالك حقوق النشر علي العمل المحمي، فقد قضت العديد من المحاكم بأن الاستخدام غير المصرح به لاسم مستخدم وكلمة مرور صالحين لا ينتهك المادة ١٢٠١ (على الرغم من أن محكمة واحدة في ولاية كاليفورنيا عارضت ذلك)، فلا تنشأ المسئولية بموجب المادة ١٢٠١ (على عكس قانون مكافحة الاحتيال والفساد) من الوصول غير المصرح به وحده، ولكن من التحايل على الحماية الرقمية للوصول إلى المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر، وقد استنتجت بعض المحاكم أن إدخال اسم مستخدم وكلمة مرور صالحين لا يعد تحايلاً لأنه الطريقة المقصودة للوصول، حتى لو استخدمها طرف غير مقصود[٦١].

ومن قبيل ذلك ما أكدته محكمة المقاطعة في ولاية كولومبيا في قضية Egilman السابق التعرض لها بقولها إن "تعريف التحايل يفتقر إلى "أي إشارة إلى" استخدام "تدبير تكنولوجي دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر"[٦٢]، بل والأكثر من ذلك أن بعض

---

[٦٠] **راجع بشأن ذلك:**

See: R.C. Olmstead, Inc. v. CU Interface LLC, 657 F. Supp. 2d 878, 889 (N.D. Ohio 2009 .) "Simply put, CUI did not circumvent or bypass any technological measures of the RCO software—it merely used a username and password-the approved methodology—to access the software".

https://casetext.com/case/rc-olmstead-inc-v-cu-interface

[٦١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Sunoo Park & Kendra Albert- Harvard Law School: "A Researcher's Guide to Some Legal Risks of Security Research "Cyberlaw Clinic at Harvard Law School & Electronic Frontier Foundation (EFF), October 2020, page: 15.

https://clinic.cyber.harvard.edu/wpcontent/uploads/2020/10/Security_Researchers_Guide-2.pdf

[٦٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: Egilman, 401 F. Supp. 2d at 113: (holding that the definition of circumvention is missing "any reference to 'use' of a technological measure without the authority of the copyright owner ".

(ISSN: 2537- 0758)

المحاكم قد قررت أن إستخدام كلمة المرور المحددة من مالك الحقوق علي العمل المحمي ينفي قيام التحايل لو تحصل عليها المتهم بطريق غير قانوني، ففي هذه الفرضية يمكن مساءلة المتهم عن الطريقة غير القانونية التي تحصل بها علي رمز المرور، غير أن ذلك يخرج من إطار مكافحة التحايل ولا يستهدفه قانون حقوق التأليف والنشر الرقمي. ومن أمثلة ذلك ذلك حكم محكمة المقاطعة الفيدرالية بولاية نيورك في قضية .I.M.S. Inquiry Mgmt، حيث قررت المحكمة أن "استخدام المدعى عليه غير المصرح به لإسم مستخدم وكلمة مرور شخص آخر، والذي تم الكشف عنه في انتهاك للالتزام التعاقدي فيما ينهم، لم يكن مؤهلاً للتحايل بموجب قانون حقوق التأليف والنشر الرقمي"[٦٣]، وكذلك قررت المحكمة أنه "مهما كان سلوك المتهم غير اللائق، فإن قانون حقوق التأليف والنشر الرقمي وبند مكافحة التحايل قيد المناقشة لا يستهدفان هذا النوع من النشاط"[٦٤].

See: Lindsey M. Shinn: "Passwords and Keys under the DMCA: A Call for Clarification from the Courts or Congress "OP. CIT., page: 1183.

[٦٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: I.M.S. Inquiry Mgmt. Sus. v. Berkshire Info. Sys., 307 F. Supp. 2d 521, 532–33 (S.D.N.Y. 2004)." defendant's unauthorized use of someone else's username and password، disclosed in violation of contractual obligation, did not qualify as circumvention under the DMCA".

https://casetext.com/case/ims-inquiry-manag-systems-v-berkshire-inform

See: Sunoo Park & Kendra Albert- Harvard Law School: "A Researcher's Guide to Some Legal Risks of Security Research", OP. CIT. page: 15.

https://casetext.com/case/rc-olmstead-inc-v-cu-interface

[٦٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: I.M.S. Inquiry Mgmt. Sus. v. Berkshire Info. Sys., at 533." Whatever the impropriety of defendant's conduct, the DMCA and the anti-circumvention provision at issue do not target this sort of activity."

See: Ryan Iwahashi: "HOW TO CIRCUMVENT TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES WITHOUT VIOLATING THE DMCA: AN EXAMINATION OF TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES UNDER CURRENT LEGAL STANDARDS "OP. CIT., P: 499-500.

وفي ذلك الشأن يقول بعض الفقه أن سابقة I.M.S. Inquiry Mgmt تناولت إشكالية كلمات المرور المطبقة يدويًا بموجب قانون الألفية الرقمية، وفي هذه القضية زُعم أن المتهم حصل على هوية مستخدم وكلمة مرور تم إصدارهما لطرف ثالث "ودخل عمدًا وبدون إذن إلى خدمة الـ e-Basket الخاصة بشركة I.M.S، وجمع ونسخ المحتوى منها، غير أن قانون الألفية الرقمية يغطي كلاً من الإجراءات المتطورة تقنيًا مثل فك التشفير وإلغاء التنشيط والتعطيل وتجنب أو تجاوز الأقفال، وقررت المحكمة أن تصرفات المتهم لا ينطبق عليها مع أي من هذه الأمور، وبالتالي قضت المحكمة بأن المتهم لم يتغلب أو يخترق أو يتهرب من أي إجراء تكنولوجي للوصول إلى الموقع الإلكتروني؛ بل استخدم بدلاً من ذلك كلمة مرور أصدرها المدعي عمدًا إلى كيان آخر، وبالتالي لم ينتهك قانون حقوق الطبع والنشر الرقمي(٦٥).

وباستخدام تقنيات الـ CSS كمثال، لا يمكن أن ينسب إلي المتهم أنه تحايل على التحكم في الوصول إلى قرص CSS -DVD، بمجرد استعارة مشغل DVD مرخص لشخص آخر لعرض قرص DVD، حتى لو لم يحصل المتهم علي إذنًا من مالك مشغل DVD المرخص لاستعارة المشغل، فهنا لم يحدث أي تحايل لأن المتهم لم يتجاوز التدابير التكنولوجية لـ CSS، بل في الواقع كان المتهم يشاهد قرص DVD وفق ضوابط وتعليمات مالك حقوق الطبع والنشر وباستخدام مشغل DVD مرخص.

وبالمثل قضت العديد من المحاكم بأن المتهم الذي يستخدم وبدون إذن كلمة مرور صالحة للوصول إلى موقع ويب محمي بكلمة مرور يحتوي على أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر لا يمكن نسبة التحايل إليه لأنه استخدم كلمة مرور مصرح بها بدلاً من تعطيل التحكم في الوصول، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة بولاية ميرلاند في قضية Ground Zero Museum Workshop، والعديد من المحاكم الأمريكية الأخري(٦٦).

---

(٦٥) **راجع بشأن ذلك:**

See: Lindsey M. Shinn: "Passwords and Keys under the DMCA: A Call for Clarification from the Courts or Congress "OP. CIT., page: 1182.

(٦٦) **راجع بشأن ذلك:**

See: Ground Zero Museum Workshop v. Wilson, 813 F. Supp. 2d 678, 692 (D.Md. 2011);

(ISSN: 2537- 0758)

غير أنه تجدر الإشارة في هذا المقام إلي أن التوزيع غير المصرح به لكلمات المرور وأسماء المستخدمين يتجاوز تدبيرًا تكنولوجيًا ويخالف المادة ١٢٠١ من قانون الألفية، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة في شمال ولاية كاليفورنيا بقولها أن "أن التوزيع غير المصرح به لكلمات المرور وأسماء المستخدمين ينتهك ويتجاوز تدبيرًا تكنولوجيًا ويخالف البندين (2)(a)، (1)(b) من المادة رقم ١٢٠١"[٦٧].

وفي نفس الإتجاه قضت ذات المحكمة في قضية Microsoft Corp. v. EEE Bus. Inc. بقولها أن "من خلال توزيع [مفتاح ترخيص البرنامج] دون إذن، تحايل [المتهم] بشكل فعال على التدبير التكنولوجي لشركة Microsoft للتحكم في الوصول إلى عمل محمي بحقوق الطبع والنشر في انتهاك للمادة 17 U.S.C. § 1201(a)(2)"[٦٨]، مع إمكانية مسائلته أيضا عن تهم أخري إذا حصل على معلومات من جهاز كمبيوتر محمي وفق نصوص قانون الاحتيال وإساءة استخدام الكمبيوتر بالولايات المتحدة 18 U.S.C. § 1030(a)".

---

https://casetext.com/case/ground-zero-museum-workshop-v-wilson-4
See also: R.C. Olmstead, 657 F. Supp. 2d at 889; Egilman, 401 F. Supp. 2d at 113-14; I.M.S., 307 F. Supp. 2d at 531-33.

[٦٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Actuate Corp. v. INTERNATIONAL BUSINESS MACHINES CORP., No. C-09-05892 JCS (N.D. Cal. Apr. 5, 2010).
"holding that unauthorized distribution of passwords and usernames avoids and bypasses a technological measure in violation of sections 1201(a)(2) and (b)(1)".
https://casetext.com/case/actuate-corp-v-international-business-machines-corp

[٦٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: Microsoft Corp. v. EEE Bus. Inc., 555 F. Supp. 2d 1051, 1059 (N.D. Cal. 2008). "By distributing a [software license key] without authorization, [defendant] effectively circumvented Microsoft's technological measure to control access to a copyrighted work in violation of 17 U.S.C. § 1201(a)(2)".
https://casetext.com/case/microsoft-corporation-v-eee-business-inc-2

بالإضافة إلى ذلك لكي يكون هناك تحايل وفقًا للفقرة 17 § 1201(a)(3)(A) USC، ويجب أن يحدث التحايل بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر، وعليه أكدت الدائرة التاسعة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية MDY Indus علي أن "المتهم الذي يفك تشفير أو يتجنب تدبير التحكم في الوصول بموافقة مالك حقوق الطبع والنشر لا يعد مرتكباً للتحايل"، فهده المادة تعفي بوضوح أولئك الذين يسمح لهم مالك حقوق الطبع والنشر بالالتفاف على تدبير التحكم في الوصول من المسئولية القانونية(٦٩).

كما أن المشتري له الحق في استخدام المنتج الذي تم شراؤه، ولكن هذا لا يعني أن مالك حقوق الطبع والنشر قد سمح للمشتري بالتحايل على ضوابط الوصول للمنتج، فعلى سبيل المثال، المشتري لفيلم DVD مشفر بتقنية الـ CSS لديه سلطة مالك حقوق الطبع والنشر لعرض DVD، ولكنه لا يملك سلطة عرضه على أي منصة قادرة على فك التشفير الخاص بالـ DVD، وهذا ما أكدت عليه محكمة المقاطعة بشمال ولاية كاليفورنيا في قضية321 Studios v. Metro Goldwyn Mayer Studios بقولها أن "شراء DVD لا يمنح المشتري سلطة حامل حقوق الطبع والنشر لفك تقنيات تشفير الـ CSS، ولا يمنحه سلطة القيام بوظائف غير مرخصة، مثل نسخ محتوى الـ DVD"(٧٠).

---

(٦٩) **راجع بشأن ذلك:**

See: MDY Indus., LLC v .Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 954 n.16 (9th Cir. 2010). "without the authority of the copyright owner 17 U.S.C. § 1201(a)(3)(A), A defendant who decrypts or avoids an access control measure with the copyright owner's authority has not committed a "circumvention" within the meaning of the statute".
https://casetext.com/case/mdy-indus-llc-v-blizzard-entmt-inc

(٧٠) **راجع بشأن ذلك:**

See: Studios v. Metro Goldwyn Mayer Studios, Inc., 307 F. Supp. 2d 1085, 1096 (N.D. Cal. 2004). "holding "that the purchase of a DVD does not give to the purchaser the authority of the copyright holder to decrypt CSS"), nor " to perform non-licensed functions, such as copying DVD content."
https://casetext.com/case/321-studios-v-metro-goldwyn-mayer-studios
See: "Steve P. Calandrillo & Ewa A. Davison:" The Dangers of the Digital Millennium Copyright Act: Much Ado about Nothing? "William and

(ISSN: 2537- 0758)

وفي ذات الإتجاه قررت الدائرة الثامنة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Davidson & Assocs. v. Jung أن "مشتري برامج الألعاب التفاعلية لديهم إذن لاستخدام اللعبة ولكن ليس لديهم إذن مالك حقوق الطبع والنشر للتحايل على تدبير التشفير الذي يتحكم في الوصول إلى الوضع التفاعلي للعبة"، وبالتالي فإن مشتري المنتجات التي تحتوي على أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر– بموجب هذا الشراء وحده– لا يتمتعون بإذن مالك حقوق الطبع والنشر للالتفاف أو التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم في الوصول إلى العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر(٧١)، ولذلك قد تُضمن شركات البرمجيات في اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي إلتزاماً تعاقديًا بعدم إجراء هندسة عكسية لمنتجاتها(٧٢).

٢– المقصود بالتدابير التكنولوجية التي تتحكم بشكل فعّال في الوصول إلي العمل المحمي:

لا يشكل التدبير التكنولوجي عنصراً للتحكم في الوصول إلي العمل المحمي بموجب قانون حقوق الطبع والنشر الرقمي إلا إذا كان يتحكم بشكل فعّال في الوصول إلى العمل وذلك وفق المادة رقم 17 U.S.C. § 1201(a)(1)(A)، والتدبير التكنولوجي يتحكم

Mary Law Review 2008, VOLUME 50, pages: from 349 to 415, p: 375-376.
https://digitalcommons.law.uw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1132&context=faculty-articles

(٧١) **راجع بشأن ذلك:**

See: Davidson & Assocs. v. Jung, 422 F.3d 630, 641 (8th Cir. 2005). "holding that purchasers of interactive gaming software had permission to use the game but lacked the copyright owner's permission to circumvent the encryption measure controlling access to the game's interactive mode".
https://casetext.com/case/davidson-associates-v-jung

(٧٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: Guy A. Rub: "COPYRIGHT SURVIVES: RETHINKING THE COPYRIGHTCONTRACT CONFLICT "Virginia Law Review 2017, volume 103, pages: from 1141 to 1248, p: 1157.
https://www.virginialawreview.org/wp-content/uploads/2020/12/Rub_Online.pdf

بشكل فعّال في الوصول إلى عمل محمي بموجب حقوق الطبع والنشرالرقمي إذا كان في سياق عمله العادي يتطلب تطبيق معلومات، أو عملية أو معالجة، بسلطة مالك حقوق الطبع والنشر حتي يتم الوصول إلى العمل وذلك وفق ما جاء في المادة رقم 17 U.S.C. § 1201(a)(3)(B).

*** عدم إشتراط قوة التدابير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول للعمل المحمي علي نحو يضمن نجاحها دائما في هذه المهمة: يوصف التدبير التكنولوجي بأنه "يتحكم فعليًا في الوصول إلى العمل" إذا كانت وظيفته وعمله العاديان يتمثلان في التحكم في الوصول إلى العمل المحمي، وذلك بغض النظر عن مدي قوته في الحماية، وفي ضوء هذا الفكر رفضت المحاكم الأمريكية القول بأن تفسير عبارة "التدابير التي تتحكم بشكل فعال" بأن معنى مصطلح "بشكل فعال" يشترط نجاح التدبير التكنولوجي في التحكم في الوصول إلى العمل المحمي، وقد أكدت الدائرة التاسعة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية علي هذا المعني في قضية Apple, Inc. v. Psystar Corp بقولها "إن أجهزة التحايل قد تكون متاحة على نطاق واسع، وهذا لا يعني أن التدبير التكنولوجي لا يحمي حقوق أصحاب حقوق الطبع والنشر بشكل فعّال في سياق عمله العادي، كما ينص قانون الألفية الرقمية"(٧٣).

ولذلك يمكننا القول بأن تدابير الحماية القائمة على التشفير تعمل بشكل فعّال في التحكم في الوصول إلى الأعمال المحمية، على الرغم من أنه من المعروف جيدًا أنه ما قد يتم فك التشفير الخاص بها، وهذا ما أكدته الدائرة الثانية بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Universal City Studios السالف الإشارة إليها.

---

(٧٣) **راجع بشأن ذلك:**

See: Apple, Inc. v. Psystar Corp., 658 F.3d 1150 (9th Cir. 2011).

"The fact that circumvention devices may be widely available does not mean that a technological measure is not, as the DMCA provides, effectively protecting the rights of copyright owners in the ordinary course of its operation".

https://casetext.com/case/apple-inc-v-psystar-corp-2

(ISSN: 2537- 0758)

والعلة من الأخذ بهذا التفسير أن إشتراط كون التدبير التكنولوجي الذي يتحكم في الوصول إلي العمل المحمي ناجح وقوي من شأنه أن يحد من تطبيق القانون على تدابير التحكم في الوصول التي تحبط التحايل فحسب، لكنه يحجب الحماية عن تلك التدابير التي يمكن التحايل عليها، وبالتالي يوفر الحماية حيث لا تكون هناك حاجة إليها، بينما "يحجب الحماية على وجه التحديد حيث تكون الحماية ضرورية، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الشمالية بولاية كاليفورنيا في قضية Sony Computer Entertainment America, Inc. v. Divineo[٧٤].

وفي ذلك الصدد عرفت الدائرة التاسعة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية االتعريف عبارة "التحكم الفعال في الوصول إلى العمل" وقالت أنه "لا يشترط أن يكون تدبير التحكم في الوصول قويًا أو مقاومًا للتحايل، بل يشترط فقط أن يوفر تدبير التحكم في الوصول درجة معينة من التحكم في الوصول إلى العمل المحمي"[٧٥].

وفي ذات الإتجاه أكدت الدائرة السادسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية علي ذات المعني في قضية Lexmark، بقولها "ليس شرطاً أساسياً لقيام المسئولية في قانون

---

[٧٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: Sony Computer Entertainment America, Inc. v. Divineo, Inc., 457 F. Supp. 2d 957 (N.D. Cal. 2006).

https://www.courtlistener.com/opinion/2388295/sony-computer-entertainment-america-v-divineo-inc/

[٧٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: MDY Indus., LLC v. Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 954 n.17 (9th Cir. 2010)." The statutory definition of the phrase 'effectively control access to a work' does not require that an access control measure be strong or circumvention-proof. Rather, it requires an access control measure to provide some degree of control over access to a copyrighted work."

https://casetext.com/case/mdy-indus-llc-v-blizzard-entmt-inc

See: Alessandra Garbagnati: "The Wrath of the Blizz King: How the Ninth Circuit's Decision in MDY Industries, Inc. v. Blizzard Entertainment May Slay the Game Genie "HASTINGS COMM/ENT L.J 2012, volume 345, Number 3, article 1, pages: from 313 to 340, p: 329.

https://repository.uclawsf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1773&context=hastings_comm_ent_law_journal

الألفية الرقمية أن يتم إنشاء درع منيع لمنع الوصول للعمل المحمي.... وإلا فإن قانون الألفية الرقمية سينطبق فقط عندما لا تكون هناك حاجة إليه"[٧٦].

*** المقصود بمصطلح "التحكم في الوصول" في إطار جريمة التحايل علي أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي: لم يُعَرف قانون الألفية الرقمية مصطلح التحكم في الوصول Access Control، غير أن القضاء قد عرفه بأنه "التحكم في الوصول يقصد به التحكم في القدرة على رؤية أو قراءة النص الفعلي لبرنامج كمبيوتر محمي بحقوق الطبع والنشر، أو الاستماع إلى أغنية محمية بحقوق الطبع والنشر، أو مشاهدة فيلم محمي بحقوق الطبع والنشر.

وفي ذلك قررت الدائرة السادسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Lexmark Intern أن "تسلسل المصادقة الذي يمنع "الوصول" إلى برنامج كمبيوتر محمي بحقوق الطبع والنشر على شريحة خرطوشة طابعة عن طريق منع الطابعة من العمل أوالبرنامج من التنفيذ لا "يتحكم في الوصول" بموجب قانون الألفية الرقمية لأن تعبير العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر (برنامج الكمبيوتر) كان مع ذلك قابلاً للقراءة بحرية"[٧٧].

---

[٧٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: Lexmark Int'l, Inc. v. Static Control Components, Inc., 387 F.3d 522, 549 (6th Cir. 2004). "A precondition for DMCA liability is not the creation of an impervious shield to the copyrighted work.... Otherwise, the DMCA would apply only when it is not needed".

https://casetext.com/case/lexmark-intern-v-static-control-components

[٧٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Lexmark Intern. V. Static Control Components, 387 F.3d 522 (6th Cir. 2004). holding that "an authentication sequence that prevented "access" to a copyrighted computer program on a printer cartridge chip by preventing the printer from functioning and the program from executing did not "control access" under the DMCA because the copyrighted work's expression-the computer program- was nonetheless "freely readable" para.547.

https://casetext.com/case/lexmark-intern-v-static-control-components

(ISSN: 2537- 0758)

كما رأت الدائرة السادسة في ذات القضية أن عنصر التحكم في الوصول بموجب قانون الألفية الرقمية يجب أن يتحكم في الوصول إلى العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر أي التحكم في القدرة على رؤية أو قراءة علامة البرنامج التجارية(٧٨).

كذلك قررت محكمة المقاطعة الفيدرالية شرق ولاية ميتشجان أن "ميزة اكتشاف المستخدم user detection feature التي تشكل جزءًا من البرنامج نفسه ولا تتحكم بأي شكل من الأشكال في الوصول إلى الكود المصدر لا تشكل عنصر تحكم في الوصول، لأنها تنبه فقط مالك العمل أن شخصاً ما يطلع علي العمل المحمي في سياق برنامج كمبيوتر معين"(٧٩).

وعلي العكس مما سبق قررت الدائرة الثامنة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في سابقة Davidson & Assocsالسابق التعرض لها أن "التدبير التكنولوجي الذي يتحكم في الوصول إلى برنامج كمبيوتر غير متاح مجانًا بإستخدام أعمال الهندسة العكسية يشكل أداة للتحكم في الوصول بموجب قانون الألفية الرقمية"(٨٠).

---

(٧٨) **راجع بشأن ذلك:**

See: Lexmark Intern. v. Static Control Components, 387 F.3d 522 (6th Cir. 2004). (para.548).

(٧٩) **راجع بشأن ذلك:**

See: Auto Inspection Services ،Inc. v. Flint Auto Auction, Inc., (E.D .Mich. Dec. 4, 2006).

holding that " a "user detection feature" that "is a part of the program itself and in no way controls access to the source code" does not constitute an access control because "it merely alerts [plaintiff] as to who is using the Program ".

(٨٠) **راجع بشأن ذلك:**

See: Davidson & Assocs. v. Jung, 422 F.3d 630, 641 (8th Cir. 2005). holding that "a technological measure that controlled access to a computer program's expression that otherwise "was not freely available" "without acts of reverse engineering" constituted an "access control" under the DMCA" (para 641).

٣- اشتراط وقوع الفعل المادي (التحايل علي أدوات التحكم في الوصول إلي) عمل محمي بموجب حقوق الطبع والنشر:

يشترط لقيام الحماية الجنائية أن نكون بصدد عمل من الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر الرقمية، وهذا ما عبر عنه المشرع الأمريكي بعبارة أن يكون العمل محمياً بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي " a work protected under the title 17"، وتعد توافر صفة العمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر عنصرًا أساسيًا في التجريم (يراجع تقرير الكونجرس رقم ١٠٥-١٩٠ لسنة ١٩٩٨ السالف ذكره)، فلا ينطبق حظر التحايل على قانون الألفية الرقمية على شخص يتحايل على ضوابط الوصول إلى عمل في المجال العام، مثل كتاب للكاتب شكسبيرمثلا، لأن مثل هذا الإجراء الوقائي يتحكم في الوصول إلى عمل غير محمي بموجب حقوق الطبع والنشر، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الشمالية بولاية كاليفورنيا في قضية United States v. Elcom Ltd[٨١].

ثانياً: الركن المعنوي لجريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي وفقا للمادتين 17 U.S.C. §§ 1201(a)(1) and 1204: لقد أشترط المشرع الأمريكي لقيام جريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي، أن تقع أفعال التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي بصورة عمدية، وبقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص، وهذا ما سنعرض له بالتفصيل فيما يلي:

١- ضرورة أن تقع أفعال التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي بصورة عمدية:

يشترط أن تقع أفعال التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي عمداً، ومن الجدير بالذكر أن القواعد التي أقرها المشرع بشأن جرائم الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر الرقمية في مجال الركن المادي هي ذاتها القواعد المعمول بها وفق

---

[٨١] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Elcom Ltd., 203 F. Supp. 2d 1111, 1131-32 (N.D. Cal. 2002). https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd

(ISSN: 2537- 0758)

القواعد العامة والمعمول بها في مجال جرائم الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر في صورتها التقليدية.

فيشترط لإثبات القصد الجنائي أن تثبت جهة الإدعاء (الحكومة) أن المتهم انتهك حقوق الطبع والنشر عمدًا (بالتحايل)، فلا يعد إعادة إنتاج أو توزيع عمل محمي بموجب حقوق الطبع والنشر في حد ذاته دليلاً كافياً لإثبات الانتهاك المتعمد لحقوق الطبع والنشر، فمن يعتقد أنه بحسن نية يشارك في الاستخدام العادل لمواد محمية بموجب حقوق الطبع والنشر لا يمكن مقاضاته بموجب هذا القانون.

وقد اعترفت المحكمة العليا بأن "العمد... كلمة ذات معانٍ عديدة، وغالبًا ما يتأثر تفسيرها بسياقها"(٨٢)، وأنه في مجال جرائم حقوق الطبع والنشر يجب أن تعني كلمة العمد نية انتهاك واجب قانوني معروف، وعلي ذلك فإن سوء فهم المتهم بحسن نية للواجبات القانونية المفروضة عليه بموجب القوانين من شأنه أن ينفي التعمد، ولا يعني ذلك إلزام جهة الإدعاء (الحكومة) بإثبات أن المتهم كان على دراية بقانون حقوق الطبع والنشر أو انتهكه عمدًا، وخاصة في حالات الانتهاك الواضح، بحيث يستوفي معيار التعمد إذا كان هناك دليل كافٍ على أن المتهم تصرف أو تحايل في حقوق الطبع والنشر متجاهلاً لحقوق مالكها.

أما بخصوص إثبات نية العمد فنادرًا ما يمكن إثبات العمد من خلال الأدلة المباشرة، وغالبًا يتم إثباته بالاستدلال من الأدلة المقدمة، وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في قضية Sherman(٨٣)، ومن أمثلة إثبات القصد بالأدلة المباشرة في هذه الفئة من الجرائم نجد اعتراف المتهم بأن سلوكه كان غير قانوني ومن أمثلة ذلك ما جاء في إعترافات المتهم في قضية Manzer، حيث أعترف المتهم بأن بيع أو إهداء رقائق

---

(٨٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: Spies v. United States, 317 U.S. 492, 497 (1943).
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/317/492/

(٨٣) **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Sherman, 576 F.2d at 297.
https://www.casemine.com/judgement/us/5914940aadd7b049345b53ff

الكمبيوتر المحمية بحقوق الطبع والنشر كان غير قانوني، وأن برامج الكمبيوتر وحزمها تحمل إشعارًا بحقوق الطبع والنشر[٨٤].

وكذلك إعتراف المتهم في قضية Hux أمام مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه "كان يعلم أن تعديل شرائح فك التشفير المحمية بحقوق الطبع والنشر كان انتهاكًا للقانون"[٨٥]، وكذلك إعتراف المتهم بالنسخ، جنبًا إلى جنب مع أدلة ظرفية أخرى تشير إلى أنه كان يعلم أن النسخ غير مصرح بها، وهذا ما أقرته الدائرة االحادية عشرة في محكمة الإستئناف الفيدرالية في قضيةUnited States v. Dadamuratov[٨٦].

وعلي الجانب الأخر يمكن الاستدلال علي توافر العمد من خلال إثبات وجود إشعار فعلي للمتهم يعلمه بأن سلوكه غير قانوني، وهذا مايتحقق بإنذاره من المدعين بأن فعله يشكل إعتداءً علي حقوقهم، وهذا ما أعتمدته الدائرة السابعة في محكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية United States v. Cross[٨٧]،

---

[٨٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Manzer, 69 F.3d 222, 227-28 (8th Cir. 1995).
"defendant's admission in a published interview that selling or giving away copyrighted computer chips was illegal, and software program and packaging bore copyright notice ".
https://www.casemine.com/judgement/us/5914bd37add7b049347a0f81

[٨٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Hux, 940 F.2d 314, 319 (8th Cir. 1991).
"defendant's admission to FBI that he knew modifying copyrighted descrambler chips was infringement ". https://casetext.com/case/us-v-hux

[٨٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Dadamuratov, 340 Fed. Appx. 540 (11th Cir. 2009).
"admission of copying, along with circumstantial evidence of infringement and knowledge, sufficient to prove willful infringement ".
https://casetext.com/case/us-v-dadamuratov

[٨٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Cross, 816 F.2d 297, 300-01 (7th Cir. 1987).
https://casetext.com/case/us-v-cross-4

(ISSN: 2537- 0758)

كما يمكن الاستدلال علي قيام العمد من إدراك المتهم أن الحكومة تلاحق الأفراد المتورطين في سلوك مماثل لسلوكه، وأن هذا السلوك قد حُكِم بأنه غير قانوني من قبل عدة محاكم فيدرالية، وهذا ما أعتمدته لدائرة السابعة في محكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية United States v. Heilman[٨٨]،

وبتطبيق القواعد العامة السالف التعرض لها بعاليه فإنه يمكننا القول بأنه يشترط لقيام جريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي أن تقع أفعال التحايل بصورة عمدية، فهذه الجريمة من الجرائم العمدية والتي يقوم ركنها المعنوي على القصد الجنائي المتمثل في العلم والإرادة وفق القواعد العامة المستقرة في ذلك.

فيشترط أن يعلم الجاني بالعناصر الأساسية لجريمته، والتي تتمثل في العلم بطبيعة السلوك الذي يباشره والمتمثل في هذه الجريمة في فعل التحايل، فعلى الجاني أن يعلم أن الافعال التي أتاها تخالف القانون وتشكل إعتداء على حقوق مالك العمل المحمي في قانون الألفية الرقمية، فإذا أتى الفاعل هذه الأعمال معتقدا بأنها من قبيله الأعمال العادية أو المباحة انتفى القصد متي ثبت للمحكمة صحة هذا الإعتقاد.

كذلك يجب أن يعلم الجاني أن فعله منصباً على عمل من الأعمال المحمية قانوناً بموجب قانون الألفية الرقمية (الحق محل الإعتداء)، وأن من شأن هذا الفعل الالتفاف والتحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي، وإلا انتفي القصد الجنائي، ذلك كله مع ضرورة إرادة الجاني النتيجة الإجرامية المعاقب عليها وهي التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي بقصد الوصول إليه على نحو غير مشروع ينتهك ويعتدي على حقوق مالكه.

أما بخصوص إثبات نية العمد لدى الجاني في جريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي فقد يتم إثبات ذلك بالاعتماد على الأدلة المباشرة

---

[٨٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Heilman, 614 F.2d 1133, 1138 (7th Cir. 1980).

"defendant's awareness that government was prosecuting individuals engaged in conduct similar to his own and that conduct had been ruled illegal by four federal and three state courts".

https://casetext.com/case/united-states-v-heilman

كالاعتراف، وهو ما يتحقق إذا أعترف الجاني بأنه تحايل عن عمد على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي بموجب قانون الألفية الرقمية، وكذلك يمكن إثبات هذه النية بالاستعانة بالأدلة غير المباشرة مثل إثبات علم الجاني بأن سلوكه غير قانوني من خلال توجيه بعض الإنذارات إليه من مالك العمل المحمي بأنه يحاول الوصول إلى العمل المحمي بطرق غير قانونية تنتهك حقوقه.

٢- وقوع أفعال التحايل بقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص:

التطور التاريخي لنشأة شرط تحقيق الميزة التجارية أو المكسب المالي الخاص في جرائم الملكية الفكرية بصفة عامة: قبل عام ١٩٩٧ كان المشرع الأمريكي يتطلب من جهة الإدعاء (الحكومة) إثبات نية المدعى عليه أو المتهم في السعي للحصول على ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص في كل دعوي جنائية لحقوق الطبع والنشر، وفي إحدي السوابق القضائية ذات الأهمية في هذا الشأن وهي سابقة United States v. LaMacchia، كان المتهم يدير موقعًا على الإنترنت يدعو فيه المستخدمين إلى تحميل وتنزيل برامج مقرصنة، غير أن جهة الإدعاء (الحكومة) أدركت هي والمحكمة الجزئية لاحقًا أن المتهم لا يمكن اتهامه بانتهاك حقوق الطبع والنشر الأنه كان يدير موقعه على الإنترنت لتداول الأعمال المقرصنة دون دافع الربح، فوجهت له بدلاً من ذلك تهمة الاحتيال الإلكتروني. ولكن رفضت المحكمة هذه التهمة، مشيرة إلى أن تطبيق قانون الاحتيال الإلكتروني الواسع النطاق على انتهاك حقوق الطبع والنشر من شأنه أن يقوض العقوبات المحسوبة بعناية والنهج المدروس بعناية والذي تبناه الكونجرس في مجال حماية حقوق الطبع والنشر[٨٩].

وكردًا مباشرًا على الإشكالية التي أثيرت في سابقة LaMacchia أقر الكونجرس قانون منع السرقة الإلكترونية NET رقم Act, Pub. L. No. 105-147, 111 Stat. 2678 لعام 1997، والذي أغلق باب هذه الإشكالية، بحيث ألغي الميزة التجارية أو

---

[٨٩] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. LaMacchia, 871 F. Supp. 535, 539-40 (D. Mass. 1994).
https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/871/535/1685837/

(ISSN: 2537- 0758)

المكسب المالي الخاص كعنصر من عناصر التجريم في مجال انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائية (راجع التقرير التشريعي للكونجرس رقم) (143 Cong. Rec. 24,324 والسابق ذكره)، ومن ثم أصبح الكونجرس لا يتطلب سوى إثبات الانتهاك المتعمد.

ولقد أدرك الكونجرس في رده السريع على قضية LaMacchia كيف أن الإنترنت والتكنولوجيا الجديدة قد غيرت بشكل كبير الطريقة التي تتم بها انتهاكات حقوق الطبع والنشر والضرر الناتج عنها لأصحاب حقوق الطبع والنشر، والآن يمكن للمخالفين المتعمدين أن يتصرفوا بناءً على مجموعة متنوعة من الدوافع غير المرتبطة بالربح– بما في ذلك رفض قوانين حقوق الطبع والنشر، أو المشاعر المعادية للشركات، أو حقوق المفاخرة في مجتمع القرصنة– ومع ذلك فإنهم يتسببون في ضرر مالي كبير لمالكي هذه الحقوق (راجع ذات التقرير التشريعي السابق).

وعلى الرغم من أن دافع الربح ليس عنصرًا ضروريًا في كل جريمة تتعلق بحقوق الطبع والنشر، إلا أنه يجب توجيه الاتهام به عندما يكون ذلك ممكنًا لأنه يزيد من الحد الأقصى للعقوبة القانونية للمتهم، ويساعد في رفض الدفوع التي لا أساس لها من الاستخدام العادل.

المعيار القانوني لبيان ماهية شرط تحقيق الميزة التجارية أو المكسب المالي الخاص في جرائم الملكية الفكرية بصفة عامة: يمكن القول بأن المتهم قد تصرف من أجل تحقيق "ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص" إذا سعى إلى تحقيق ربح، مالي أو غير ذلك، يتم تعريف "المكسب المالي" على نطاق واسع بحيث لا يشمل فقط المبالغ النقدية، بل يشمل أيضًا أي شيء أخر ذي قيمة، بما في ذلك الحصول علي أعمال أخري محمية بحقوق الطبع والنشر، وقد أضاف الكونجرس هذا التعريف للمكسب المالي في قانون No Electronic Theft Act لمعالجة حالة المقايضة على وجه التحديد (راجع التقرير التشريعي السابق ذكره).

وعلى سبيل المثال، نجح المدعون الفيدراليون في توجيه اتهامات بالحصول على ميزة تجارية أو مكاسب مالية خاصة في قضايا أدار المتهمون فيها شبكة قرصنة مغلقة وزعت أعمالاً مقرصنة في مقابل الوصول إلى أعمال مقرصنة أخرى.

وعلي ذلك فإن المعنى الواضح لمصطلح– ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص– في أحكام القضاء يشير إلى أن "الميزة التجارية" لا تشمل فقط الحصول على الدفع مقابل المنتجات المخالفة، بل وأيضًا استخدام المنتجات المخالفة للحصول على ميزة حتى لو لم يتقاض المتهم أي رسوم أو أموال مقابل النسخ المخالفة، وهذا ما أكدته المحكمة العليا الفيدرالية في قضية Herbert v. Shanley[٩٠].

والأمثلة علي الانتهاك من أجل تحقيق ميزة تجارية كثيرة ومنها: استخدام شركة هندسية لبرامج رسم مقرصنة للحفاظ على انخفاض النفقات العامة، وكذلك موقع الويب الذي يقدم برامج مقرصنة مجانية لتوليد عائدات إعلانية عندما يزوره من يقومون بالتنزيل الموقع، والشركة التي تقدم سلعًا مقلدة لجذب العملاء الذين تبيع لهم بعد ذلك خدمات مشروعة، وفي كل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن المخالف قد لا يتوقع تلقي أموال أو عناصر أخرى ذات قيمة في مقابل النسخ المخالفة، فإن الانتهاك يوفر للشركة الأموال التي كانت ستنفقها على النسخ أو التراخيص المصرح بها، تسمح المدخرات للمخالف بالحصول على ميزة تجارية على المنافسين الذين يستخدمون نسخًا مرخصة فقط من الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر.

لا يشترط للمسئولية الجنائية أن يحقق المتهم ربحًا فعليًا المهم هو توافر نية تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص: ويرجع ذلك إلي أن تعريف "المكسب المالي" يتسع بحيث يشمل مجرد توقع استلام أي شيء ذي قيمة، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الفيدرالية بالمنطقة المركزية بولاية كاليفورنيا في قضية United States v. Taxe بقولها أن "الربح يشمل بيع أو تبادل العمل المنتهك مقابل شيء ذي قيمة على أمل تحقيق مكسب مالي"[٩١].

---

[٩٠] **راجع بشأن ذلك:**

See: Herbert v. Shanley Co., 242 U.S. 591, 593-94 (1917).
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/242/591/

[٩١] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Taxe, 380 F. Supp. 1010, 1018 (C.D. Cal. 1974).
"Profit includes the sale or exchange of the infringing work for something of value in the hope of some pecuniary gain".
https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/380/1010/1457926/

(ISSN: 2537- 0758)

الإستعمال الشخصي ينفي قصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص: يتعين على المدعين العامين عمومًا الامتناع عن الادعاء بأن المتهم حصل على مكسب مالي من خلال الحصول على أعمال منتهكة مجانية أو مخفضة فقط نتيجة لنسخ أو تنزيل الأعمال لنفسه، والقول بأن مجرد الانتهاك يساوي مكسبًا ماليًا خاصًا من شأنه أن يحول كل قضية انتهاك إلى قضية من أجل مكسب مالي خاص وبالتالي محو التمييزات المهمة في قوانين حقوق الطبع والنشر.

وفي ذلك قضي بأن "استخدام وتداول أجهزة فك تشفير التلفزيون عبر الأقمار الصناعية والكابلات غير المصرح بها لكي يتم تصنيفه كميزة تجارية أو مكسب مالي خاص، يجب أن يكون المدعي عليه قد استخدم الجهاز لدعم بعض المشاريع التجارية أو الاستفادة بطريقة ما من الجهاز بخلاف مجرد الجلوس بمفرده أو مع أسرته وأصدقائه حول جهاز تلفزيون باستخدام الجهاز غير القانوني لمشاهدة البرامج التي كان يجب دفع ثمنها"[٩٢].

وبتطبيق القواعد العامة السالف ذكرها بعاليه يتبين لنا أن المشرع لم يشترط للعقاب على جريمة التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي أن تتوافر نية الحصول على الميزة التجارية أو المكسب المالي الخاص، وإنما اشترطها المشرع لتشديد العقوبة، وهو ما سوف نتعرض له في موضع لاحق من الدراسة.

حيث أن اشتراط توافر هذه النية قد يترتب عليه إفلات العديد من الجناة من المسئولية والعقاب إذا ارتكبت أفعال التحايل لدوافع غير ربحية، كرفض تطبيق قانون

---

[٩٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: Comcast Cable Commc'ns v. Adubato, 367 F. Supp. 2d 684, 693 (D.N.J. 2005).

"holding that to qualify as commercial advantage or private financial gain, the defendant must have used the device "to further some commercial venture or profited in some way from the device beyond simply sitting by himself or with his family and friends around a television set using the illegal device to watch programs for which payment should have been made".

https://casetext.com/case/comcast-cable-commcns-llc-v-sprint-commcns-co-5

الألفية الرقمية مثلاً، أو وجود عداء مع الشركات أو مع مالك الأعمال المحمية، أو لمجرد إثبات التفوق في مجتمع القراصنة.

كما أنه بشان هذه الجريمة لم يشترط المشرع حال توافر نية تحقيق الميزة التجارية أو المكسب الخاص الحصول الفعلي للجاني على الربح، فمجرد توافر هذه النية وحده كافي لإعمال أثرها في تشديد العقوبة مع ضرورة التنبيه إلى أنه إذا قام الجاني بأفعال التحايل بقصد الاستعمال الشخصي للعمل المحمي قانوناً أي الوصول إليه بشكل غير قانوني لمنفعة شخصية فلا يمكن أن تنسب إليه نية تحقيق الميزة التجارية أو المكسب الخاص.

الفرع الثاني
التصنيع أو الإتجار في تقنيات أو أدوات التحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي بقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي

بالإضافة إلى حظر التحايل على ضوابط التحكم في الوصول، يحظر قانون حقوق الطبع والنشر الرقمي أيضًا تصنيع أو الاتجار بأي تقنية تتحايل على ضوابط الوصول دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر، وذلك وفق المادتين 17 U.S.C. §§ 1201(a)(2) and 1204 من قانون الألفية الرقمية.

وقد حظرت المادة رقم 17 U.S.C. §§ 1201(a)(2) علي أي شخص أن يقوم بتصنيع أو استيراد أو عرض أو توفير أو بالاتجار بأي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، سواء تم تصميمها بشكل رئيسي لغرض التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو كان لها غرض أو استخدام تجاري معين ومحدد بخلاف التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو تم تسويقه من قبل ذلك الشخص أو شخص آخر بالتنسيق معه وبعلمه لاستخدامه في التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون[٩٣].

[٩٣] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** 17 U.S.C. §§ 1201(a)(2):

(ISSN: 2537- 0758)

وفيما يلي سوف نعرض لمدلول فعل الإتجار في تقنيات التحايل علي أدوات التحكم في االوصول إلي العمل المحمي قانوناً، ثم نبين موضوع الإتجار في "التكنولوجيا أو المنتج أو الخدمة أو جزء منها" التي تتحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي والغرض منها:

أولاً: فعل الاتجار Trafficking:

تنص المادة رقم 17 U.S.C. §§ 1201(a)(2) على أنه "لا يجوز لأي شخص تصنيع أو استيراد أو عرض أو توفير أو الاتجار بأي شكل آخر" بتكنولوجيا أو خدمة تتحايل بشكل غير قانوني على التحكم في الوصول، ويُقصد بالاتجار في مثل هذه التكنولوجيا الإنخراط والتعامل في تلك التكنولوجيا أو الخدمة أو في سلوك ينطوي بالضرورة على الوعي بطبيعة موضوع الاتجار، وهذا ما أكدته المحاكم الأمريكية في العديد من أحكامها(٩٤).

وتتضمن عبارة الاتجار معنى كلمتي عرض وتوفير الواردتين في ذات النص، وبالتالي فإن حكم مكافحة الاتجار في هذه التقنيات في قانون الألفية الرقمية يطبق عندما يعرض شخص ما أو يوفر تقنية أو جهازًا للتحايل علي أدوات التحكم في

No person shall manufacture, import, offer to the public, provide, or otherwise traffic in any technology, product, service, device, component, or part thereof, that—

A) is primarily designed or produced for the purpose of circumventing a technological measure that effectively controls access to a work protected under this title؛

B) has only limited commercially significant purpose or use other than to circumvent a technological measure that effectively controls access to a work protected under this title; or

C) is marketed by that person or another acting in concert with that person with that person's knowledge for use in circumventing a technological measure that effectively controls access to a work protected under this title.

(٩٤) **راجع بشأن ذلك:**

See: Universal City Studios, Inc. v. Reimerdes, 111 F. Supp. 2d 294, 325 (S.D.N.Y. 2000).

https://casetext.com/case/universal-city-studios-inc-v-reimerdes-sdny-2000

See: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429 (2d Cir. 2001).

الوصول للعمل المحمي قانوناً، مع علمه بطبيعته، وبغرض السماح للآخرين بالحصول عليه، وبالتالي فإن المعيار الحاسم للقول بتوافر فعل الإتجار يقوم على تقييم غرض المتاجر من جعل تقنية التحايل متاحة، مع العلم بأن جهة الإدعاء ليست بحاجة إلى إثبات نية التسبب في الضرر لإثبات قيام فعل الاتجار، وهذا ما أكده القضاء في سابقة Universal City Studios, Inc. v. Corley السابق الإشارة إليها.

وعلي ذلك يمكننا القول بأن المتهم قد تاجر عبر الإنترنت في تكنولوجيا التحايل غير القانونية إذا عرض تكنولوجيا التحايل للتنزيل عبر الإنترنت، أو نشر روابط لمواقع الويب التي تقوم تلقائيًا بتنزيل هذه التكنولوجيا عندما يتم نقل المستخدم عن طريق ارتباط تشعبي، حيث يكون الغرض من هذا الارتباط هو السماح للآخرين بالحصول على تكنولوجيا التحايل، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الفيدرالية بـ "ساوث داكوتا– نيويورك" في قضية Reimerdes السالف الإشارة إليها بقولها أن "عرض وتوفير تنزيل برنامج كمبيوتر للتحايل على ضوابط الوصول إلى أقراص DVD لغرض نشر البرنامج يحقق الاتجار وفق المادة (2)(a) §1201"[٩٥]،

ويشترط للقول بأن نشر رابط ببرنامج للتحايل على القانون قد يشكل "اتجارًا" أن يكون الشخص الذي يربط بالبرنامج يعلم بأن البرنامج موجود على الموقع المرتبط به؛ ويعلم أن البرنامج يشكل تقنية تحايل غير قانونية؛ وأن ينشر الرابط بغرض نشر هذه التقنية.

ثانياً: **موضوع الإتجار** في "التكنولوجيا أو المنتج أو الخدمة أو جزء منها" التي تتحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي والغرض منها: يتمثل موضوع الإتجار في هذه الجريمة في أي أداة بغض النظر عن شكلها، وسواء كانت مصممة أو منتجة في المقام الأول للتحايل على الحماية التكنولوجية أو أنها ذات غرض تجاري معين ومحدد

---

[٩٥] **راجع بشأن ذلك:**

See: Universal City Studios, Inc. v. Reimerdes, 111 F. Supp. 2d at 325, 341 n.257 (S.D.N.Y. 2000). "holding that offering and providing for download a computer program to circumvent DVD access controls for the purpose of disseminating the program satisfies trafficking element of § 1201(a)(2)".
https://casetext.com/case/universal-city-studios-inc-v-reimerdes-sdny-2000

(ISSN: 2537- 0758)

وتستخدم للتحايل هذه الحماية التكنولوجية، وهذا ما أكدته محكمة المقاطعة الفيدرالية بشمال ولاية كاليفورنيا في قضية Elcom[٩٦].

ولا يقتصر هذا العنصر على الأجهزة التقليدية فحسب ولكنه يشمل أيضاً أي تكنولوجيا أخري بما في ذلك التعليمات البرمجية للكمبيوتر والبرامج الأخرى القادرة على التحايل غير القانوني، وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في سابقة Reimerdes السالف الإشارة إليها.

ويُثار التساؤل حول: مدي إشتراط أن يتم إنتاج الأدوات أو التقنيات التكنولوجية التي تتحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي لهذا الغرض خصيصاً؟ والإجابة علي ذلك بالنفي، فالمشرع الأمريكي في المادة رقم ١٢٠١ يجرم الاتجار بالتكنولوجيا التي تتحايل بشكل غير قانوني على ضوابط الوصول في إحدي ثلاث حالات: إذا صُممت أو أنتجت في المقام الأول لهذا الغرض– التحايل علي ضوابط الوصول–، أو التكنولوجيا لها غرض أو استخدام تجاري محدد ومعين بخلاف هذا الغرض ولكنها أستخدمت فيه؛ أو تلك التي يتم تسويقها عن علم لهذا الغرض، وبالتالي، يكفي للتجريم استيفاء أو قيام حالة واحدة فقط من هذه الحالات الثلاثة المذكورة، وهذا ما أكدته المحاكم الأمريكية في العديد من الأحكام الصادرة عنها[٩٧].

وعلي ذلك لا تقبل المحاكم الأمريكية في جريمة الإتجار بالتكنولوجيا التي تتحايل على ضوابط الوصول الدفع بأن تقنية التحايل المستخدمة غير مصممة خصيصاً لهذا

---

[٩٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Elcom Ltd., 203 F. Supp. 2d 1111, 1123 (N.D. Cal. 2002). https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd

See: "Steve P. Calandrillo & Ewa A. Davison:" The Dangers of the Digital Millennium Copyright Act: Much Ado about Nothing?OP. CIT., p: 410 etc.

[٩٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Dish Network L.L.C. v. Whitehead, No. 3:09-cv-532-J-32JRK, 2011 WL 6181732, at *5 (M.D. Fla. Dec. 13, 2011).
https://casetext.com/case/dish-network-llc-v-tab-whitehead-1

See: EchoStar Satellite LLC v. ViewTech, Inc., Case No. 07cv1273, 2011 WL 1522409, at *2 (S.D. Cal. April 20, 2011).
https://casetext.com/case/echostar-satellite-llc-v-viewtech-2

الغرض وأن لها استخدامات كثيرة غير مجرمة، وهذ ما أكدته محكمة المقاطعة الشمالية في ولاية كاليفورنيا في قضية Realnetworks السالف الإشارة إليها بقولها "لا يوجد أساس قانوني... للدفع بفكرة الاستخدام العادل استنادًا إلى قدرة تكنولوجيا التحايل على الاستخدام المشروع"(٩٨)، وعلي هذا النحو وجدنا العديد من أحكام القضاء الأمريكي(٩٩).

ومن أمثلة البرمجيات التي صممت خصيصاً للتحايل علي ضوابط الوصول إلي العمل المحمي، البرمجيات التي صممت للتحايل علي ضوابط الصول إلي ألعاب الفيديو المحمية بحقوق الطبع والنشر في سابقة Davidson & Assocs. v. Jung السابق ذكرها، والبرمجيات التي صممت للتحايل علي ضوابط الصول إلي محتوى الفيديو أو الموسيقى المحمي بحقوق الطبع والنشر في سابقة Streambox السابق ذكرها، والبرمجيات التي صممت للتحايل علي ضوابط الصول إلي الأفلام المحمية بحقوق الطبع والنشر والمشفرة على أقراص DVD في سابقة Reimerdes السابق ذكرها، والبرمجيات التي صممت للتحايل علي ضوابط الصول إلي برمجة الأقمار الصناعية المحمية بحقوق الطبع والنشر في سابقة Dish Network, L.L.C. v. SatFTA(١٠٠).

---

(٩٨) **راجع بشأن ذلك:**

See: Realnetworks, Inc. v. DVD Copy Control Ass'n, 641 F. Supp. 2d 913, 941 (N.D. Cal. 2009). "no grounding in law... to assert a 'fair use' defense based on circumvention technology being capable of substantial noninfringing use ".

(٩٩) **راجع بشأن ذلك:**

See: Universal City Studios, Inc. v. Reimerdes, 111 F. Supp. 2d 294, 323-24 (S.D.N.Y. 2000).

See: Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429 (2d Cir. 2001).

See: RealNetworks, Inc. v. Streambox, Inc., No. 2:99CV02070, 2000 WL 127311, at *8 (W.D. Wash. Jan. 18, 2000).

https://www.law.uh.edu/faculty/cjoyce/copyright/release10/Real.html

(١٠٠) **راجع بشأن ذلك:**

See: Dish Network, L.L.C. v. SatFTA, No. 5:08-cv-01561, 2011 WL 856268, at *3-*4 (N.D. Cal. 2011 March 9, 2011).

https://casetext.com/case/dish-network-2

(ISSN: 2537- 0758)

وتجدر الإشارة إلي أن تحديد ما إذا كان الغرض الأساسي للتكنولوجيا هو التحايل على التحكم في الوصول من عدمه يتحدد من خلال الوظيفة الأساسية لتكنولوجيا التحايل، وليس الغرض الشخصي للمتاجر بها، وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في سابقة Reimerdes بقوله أن "وظيفة المنتج وليس دافع المصمم هي التي تحدد المسئولية في قانون الألفية الرقمية"، ففي هذه القضية والتي تتعلق بنظام تشفير أقراص DVD CSS، وجدت المحكمة أن الـ CSS هو وسيلة تكنولوجية تتحكم بشكل فعال في الوصول إلى الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر للمدّعين، وأن الوظيفة الوحيدة لهذا البرنامج هي التحايل، وأن المتهمين عرضوا هذا البرنامج وقدموه من خلال نشره على موقع الويب الخاص بهم، ولذلك قضت بأنه "من الواضح تمامًا أن البرنامج صُمم في المقام الأول للتحايل على الـCSS" وجادل المتهمون بأن برنامجهم لم يتم إنشاؤه لغرض قرصنة الأفلام المحمية بحقوق الطبع والنشر، بل للسماح لمشتري أقراص DVD بتشغيلها على مشغلات أقراص DVD غير مرخصة تعمل بنظام التشغيل Linux، وقد رفضت المحكمة هذا الدفع بحجة أن الاتجار بالبرنامج هو السلوك المحظور وهو محظور بغض النظر عن سبب إنشاء البرنامج".

فقرة ختامية: أما عن الركن المعنوي لهذه الجريمة، فهذه الجريمة من الجرائم العمدية التي ترتكب عن قصد مع توافر نية تحقيق الميزة التجارية أو المكسب المالي الخاص، ونحيل في بيان ذلك لما سبق وتعرضنا له بشأن جريمة التحايل علي أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي منعاً من التكرار.

الفرع الثالث

الاتجار بالأدوات والأجهزة والخدمات للتحايل على ضوابط النسخ وفق المادتين (1)(b)1201، 1204 من قانون الألفية الرقمية

يحظر قانون الألفية الرقمية تصنيع أو الاتجار بأي تقنية تكنولوجية تتحايل على ضوابط النسخ دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر وفق نص المادة رقم (1)(b)1201، ويشترط لقيام هذه الجريمة إثبات جهة الإدعاء أن المتهم صنع أو تاجر عمدًا في تقنية أو منتج أو خدمة أو جزء منها– سواء كان مصمم أو منتج في المقام الأول لغرض التحايل على ضوابط النسخ دون إذن المالك، أو أن له غرض أو استخدام تجاري محدد ومعين بخلاف غرض التحايل أويتم تسويقه من قبل ذلك الشخص أو شخص آخر

يتصرف بالتنسيق مع ذلك الشخص وبعلم ذلك الشخص– وذلك بقصد الاستخدام في التحايل والالتفاف علي الحماية التي توفرها التدابير التكنولوجية التي تحمي بشكل فعال حق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون في عمل أوجزء منه، وذلك للحصول على ميزة تجارية أو مكسب مالي خاص".

وبشأن بيان المقصود بالتصنيع والإتجار في هذه الجريمة نحيل إلي ماسبق عرضه في شأن جريمة التصنيع والاتجار في تقنيات التحايل علي ضوابط الوصول– الصورة الثانية من صور السلوك المُجَرم في قانون الألفية الرقمية– وذلك منعاً من التكرار، وسوف نعرض فيما يلي لمدلول التحايل والإلتفاف علي ضوابط النسخ، والمقصود بالتدبير التكنولوجي (ضوابط التحكم في النسخ) الذي يحمي بفعالية حق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون، ونحيل إلي ماسبق عرضه في المبحث الأول بشأن التمييز بين مصطلح "ضوابط التحكم في الوصول" ومصطلح "ضوابط التحكم في النسخ" في إطار قانون الألفية الرقمية.

أولاً: التحايل والإلتفاف علي ضوابط النسخ في هذا الإطار: التحايل على الحماية التي يوفرها تدبير تكنولوجي كما هو منصوص عليه في المادة(2)(b) 1201 يعني تجنب أو تجاوز أو إزالة أو تعطيل أو إضعاف تدبير تكنولوجي يمنع ويتحكم في ضوابط النسخ للعمل المحمي بطريقة ما، ولإثبات هذا التحايل يجب على جهة الإدعاء أن تثبت أن المتهم تاجر في التكنولوجيا التي تسمح للمستخدم النهائي بتجاوز ضوابط النسخ الذي تحمي بشكل فعال حق مالك حقوق الطبع والنشر.

وقد وجدت المحاكم الأمريكية أن من أمثلة التقنيات التي تتحايل على ضوابط النسخ أي برنامج حاسوبي يزيل قيود المستخدم من لكتاب إلكتروني لجعل الملفات التي تحمل نسخة هذا الكتاب قابلة للنسخ بسهولة، ومن ثم يمكن إعادة توزيعها إلكترونيًا– وهذا ماقرره القضاء في سابقة Elcom السابق ذكرها–، أو أية تقنية تتجاوز ضوابط النسخ التي تمنع نسخ المحتوى المحمي بحقوق الطبع والنشر– وهذا ما أكده القضاء في سابقة، RealNetworks السابق ذكرها.

ثانياً: المقصود بالتدبير التكنولوجي (ضوابط التحكم في النسخ) الذي يحمي بفعالية حق مالك حقوق الطبع والنشر بموجب هذا القانون: يُمكن القول بأن التدبير

(ISSN: 2537- 0758)

التكنولوجي– ضوابط التحكم في النسخ– يحمي بفعالية حق مالك حقوق الطبع والنشر إذا كان قادراً في سياق عمله العادي علي منع أو تقييد أية ممارسة تعتدي علي حق مالك حقوق الطبع والنشر في إعادة إنتاج العمل المحمي، أو إعداد أعمال مشتقة بناءً على العمل المحمي، أو توزيع نسخ عن طريق البيع أو غير ذلك، أوأداء العمل المحمي علنًا، أو عرض العمل علنًا، وقد أكدت محكمة المقاطعة الفيدرالية شرق ولاية إلينوي في قضية Agfa Monotype Corp علي أنه يمكن وصف الإجراء التكنولوجي بأنه يحمي بشكل فعال حق مالك حقوق الطبع والنشر إذا كان في سياق عمله العادي يمنع أو يقيد أو يحد بطريقة أخرى من ممارسة أي من الحقوق المنصوص عليها في القانون، وعلي ذلك فإن "تقنيات تحميل صور وأشكال الخطوط في الكمبيوتر لا تحمي حقوق مالك حقوق الطبع والنشر حيث لا تمنع إجراءات النسخ، فيمكن لبرامج الكمبيوتر ببساطة أن تقوم بنسخ بيانات الخط بغض النظر عن إعدادات الحروف"[١٠١].

فقرة ختامية: أما عن الركن المعنوي لهذه الجريمة، فهذه الجريمة من الجرائم العمدية التي ترتكب عن قصد مع توافر نية تحقيق الميزة التجارية أو المكسب المالي الخاص، ونحيل في بيان ذلك لما سبق وتعرضنا له بشأن جريمة التحايل علي أدوات التحكم في الوصول إلي العمل المحمي منعاً من التكرار.

---

[١٠١] **راجع بشأن ذلك:**

See: Agfa Monotype Corp. v. Adobe Sys., Inc., 404 F. Supp. 2d 1030, 1039 (N.D. Ill. 2005). "holding that computer font embedding bits do not protect the rights of a copyright owner where such embedding bits do not prevent copying, and a computer program can simply proceed to copy the... font data regardless of the setting of the bit".
https://casetext.com/case/agfa-monotype-corp-v-adobe-systems

See: David L. Hayes, Esq: "ADVANCED COPYRIGHT ISSUES ON THE INTERNET "April 2020, P: 337.
file:///C:/Users/Administrator/Downloads/0cedd57d-14a2-4483-8f0f-cd57596cc141.pdf

الفرع الرابع
الاتجار في مسجلات أشرطة الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديوإذا كانت متوافقةً مع تكنولوجيا التحكم في النسخ للعمل المحمي قانوناً (بموجب المادة رقم (1201(b))

لقد حظر الكونجرس الأمريكي الاتجار في مسجلات أشرطة الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديوإذا كانت متوافقةً مع تكنولوجيا التحكم في النسخ للعمل المحمي قانوناً، وقد يبدو للوهلة الأولي أن الإتجار بالتكنولوجيا التناظرية غير غير مرتبط بقانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر، غير أن المادة رقم 1201(k)(5) من قانون الألفية الرقمية فيما يتعلق بعناصر التحكم في النسخ على بعض أجهزة التسجيل التناظرية قررت أن الاتجار في أي مسجل أشرطة فيديو تناظرية بتنسيق VHS أو Beta أو كاميرا فيديو تناظرية بتنسيق ٨ مم أو أي مسجل فيديو تناظري يسجل باستخدام مدخل فيديو بتقنية NTSC أو بتقنية VHS يعد مجرماً إذا كان لغرض التحايل علي ضوابط التحكم في النسخ.

الفرع الخامس
تزوير أو تغيير أو إزالة المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر وفق نص المادة رقم 17 U.S.C. § 1202

يُجَرِم المشرع الأمريكي بموجب المادة رقم ١٢٠٢ من قانون الألفية الرقمية القيام عمداً بتزوير أو إزالة أو تغيير المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر، ومن أمثلة المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر: عنوان العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر أو إشعار حقوق الطبع والنشر أو المؤلف، متي كان ذلك بقصد التحريض على الإعتداء علي حقوق المالك أو تمكينه أو تسهيله أو إخفائه.

وكذلك يُجَرِم المشرع الأمريكي أيضًا التسهيل العمدي للإعتداء حقوق المالك من خلال توزيع أو نشر المعلومات الزائفة المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر أو المتعلقة بإدارة حقوق التوزيع للعمل المحمي مع العلم بأن هذه المعلومات قد تم تزويرها أو تغييرها دون إذن مالك العمل المحمي قانوناً 17U.S.C. § 1202(a)(2), (b)(2).

وكذلك يُجَرِم المشرع الأمريكي أيضًا التسهيل العمدي للإعتداء حقوق المالك من خلال توزيع أو عرض أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر أو نسخ من هذه الأعمال أو

(ISSN: 2537- 0758)

تسجيلات صوتية منها مع العلم بأن المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر الخاصة بها قد تم تزويرها أو إزالتها أو تغييرها دون إذن مالكها 17U.S.C. § 1202(b)(3).

وفي ضوء ما سبق يتلاحظ لنا أن المادة رقم ١٢٠١ تستهدف في المقام الأول أجهزة وتقنيات التحايل علي ضوابط التحكم في الوصول أو النسخ من التصنيع أو الإتجار وغيره، في حين أن المادة رقم ١٢٠٢ تستهدف تقرير المسئولية عن أفعال محددة كما سبق وأوضحنا بعاليه، وتجدر الإشارة إلي أن التطبيق العملي للمادة رقم ١٢٠٢ من قانون الألفية الرقمية أمر نادر.

ويجب على جهة الإدعاء في ضوء نص المادة رقم ١٢٠٢ إثبات أن المتهم قدم عن علم معلومات حقوق طبع ونشر زائفة؛ وأنه فعل ذلك بقصد التحريض علي أو التمكين من أو تسهيل أو إخفاء الإعتداء علي العمل المحمي قانوناً، وهذا ما أكدته الدائرة الثانية بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضيةKrechmer v. Tantaros[١٠٢].

وقد إشترط المشرع في هذه الأفعال أن تقع عمداً وبقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب خاص وهذا ما سبق وأوضحنا، ونحيل لما سبق منعاً من التكرار.

ومن التطبيقات العملية في هذا الصدد قضية Stevens v. CoreLogic[١٠٣]، وتتلخص وقائع القضية في أن تدير شركة CoreLogic تقوم بخدمة عمل قوائم متعددة للعقارات، وتتضمن أعمالهم التقاط صور للعقارات لصالح وكلاء العقارات ولترخيصها وليس بيعها– تحتفظ الشركة بملكية حقوق الطبع والنشر– بحيث يستخدم وكلاء العقارات– عندما يحصلون على قائمة عقارية جديدة– صورة واحدة أو أكثر لتسويق العقار على خدمة القوائم المتعددة للعقارات الخاصة بالمتهم، وتعد خدمة القوائم المتعددة للعقارات في الأساس رمزًا برمجيًا يأخذ الصور ويختصرها إلى صور مصغرة، في هذه

---

[١٠٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: Krechmer v. Tantaros, 747 Fed.Appx. 6, 9 (2nd Cir. 2018).
https://casetext.com/case/krechmer-v-andrea-k-tantaros-astero-llc

[١٠٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: Stevens v. CoreLogic, Inc., No. 16-56089 (9th Cir. 2018).
https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/ca9/16-56089/16-56089-2018-06-20.html

العملية تم تجريد بعض أو كل البيانات الوصفية للصورة (المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر)، وقد اعترض المدعي علي ذلك مدعياً مخالفة أو انتهاك المادة رقم ١٢٠٢ من قانون الألفية الرقمية.

وقد دفع المتهم التهمة بعدم وجود نية لانتهاك حقوق الطبع والنشر لأي شخص أو المساعدة في حث الآخرين على انتهاك الصورة، ووافقت المحكمة على الدفع لأن المدعين لا يستطيعون إثبات أو على الأقل لم يثبتوا تعمد الفعل، فعلي المدعي أن يثبت أن المتهم كان يعلم أو كان لديه سبب لمعرفة أن إزالة CMI[١٠٤] لحقوق الطبع والنشر يؤدي إلى التحريض على الانتهاك أو تمكينه منه أو تسهيله أو إخفائه، فعندما يتم تغيير حجم الصور باستخدام البرنامج، لا يتم الاحتفاظ بالبيانات الوصفية المرفقة بالصور.

فقرة ختامية: العقوبات المقررة في قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية لعام ١٩٩٨: تنص المادة رقم 17 U.S.C. § 1204[١٠٥] علي معاقبة كل من يخالف أحكام قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بإرتكاب أياً من

---

[١٠٤] **تجدر الإشارة إلي أنه:**

See: (CMI) means "COPYRIGHT MANAGEMENT INFORMATION ".
See: Steve Vondran: "DMCA COPYRIGHT 1202 claims explained Stevens v. CoreLogic (9th Cir. 2018), Vondran Legal Jul. 26, 2018.
https://www.vondranlegal.com/dmca-copyright-1202-claims-explained-stevens-v-corelogic-9th-circuit

[١٠٥] **وفيما يلي نورد نص هذه المادة:**

See: 17 U.S. Code § 1204- Criminal offenses and penalties:
(Added Pub. L. 105–304, title I, § 103(a), Oct. 28, 1998, 112 Stat. 2876; amended Pub. L. 106–113, div. B, § 1000(a)(9) [title V, § 5004(b)], Nov. 29, 1999, 113 Stat. 1536, 1501A–593; Pub. L. 111–295, § 6(f)(3), Dec. 9, 2010, 124 Stat. 3181.)
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1204

وفيما يلي نورد نص هذه المادة:

See: 17 U.S. Code § 1204 (a): In General.—Any person who violates section 1201 or 1202 willfully and for purposes of commercial advantage or private financial gain—
1) shall be fined not more than $500,000 or imprisoned for not more than 5 years, or both, for the first offense; and
2) shall be fined not more than $1,000,000 or imprisoned for not more than 10 years, or both, for any subsequent offense.

(ISSN: 2537- 0758)

الجرائم المنصوص عليها في المادتين 1202 -1201 § 17 U.S.C. وذلك في حالة إرتكاب الجريمة للمرة الأولي بعقوبة الغرامة التي لا تزيد عن خمسمائة ألف دولار أو بعقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً، وفي حالة العود إلي إرتكاب الجريمة تكون العقوبة الغرامة لا تزيد عن مليون دولار أو بعقوبة السجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً.

المطلب الثاني

تجريم أعمال البث غير القانوني (القرصنة) للمواد الرقمية باستخدام خدمات النقل الرقمي في ضوء قانون حماية البث القانوني

تقسيم: نعرض في هذا الموضع من الدراسة لماهية القرصنة الرقمية وضرورة التوعية بأخطارها، وذلك في الفرع الأول، ثم نعرض لجريمة عرض أو توفير خدمات النقل الرقمي المستخدمة في عمليات البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الإنترنت دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر (القرصنة)، وذلك في الفرع الثاني:

الفرع الأول

ماهية القرصنة الرقمية وضرورة التوعية بأخطارها

أولاً: التعريف بالقرصنة الرقمية وضرورة مكافحتها:

يقصد بالقرصنة الرقمية نسخ المواد الرقمية المحمية بحقوق التأليف والنشر أو توزيعها غير المشروعين عبر شبكة الإنترنت، كما أن انتشار القرصنة الرقمية– بغض النظر عن جهود الهيئة التشريعية ضد القرصنة الرقمية واستمرار التكنولوجيا في التطور بسرعة– أدى إلي اندلاع خيارات المستهلكين وانتشار التوزيع غير القانوني للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر أكثر من أي وقت مضى.

وقد شهدت الولايات المتحدة على وجه الخصوص، زيادة في القرصنة الرقمية، فهي صاحبة المركز الأول لطلب جمهور القرصنة، حيث تتجاوز المعدلات بها تلك الموجودة في الدولة التي تحتل المرتبة الثانية وهي الهند بأكثر من ٧٠٪[١٠٦].

---

[١٠٦] **راجع بشأن ذلك:**

See: MUSO, PIRACY REPORT, 9 (2022). https://www.thecinemafoundation.org/wpcontent/uploads/2023/03/MUSO-Piracy-Report-1.pdf [https://perma.cc/26E7- 4S5Z] [hereinafter MUSO, PIRACY REPORT]..

ثانياً: الحاجة إلى التثقيف ضد القرصنة الرقمية لتفعيل قانون حماية البث القانوني:

على الرغم من أن القانون الأمريكي يهدف إلى معالجة قضية البث غير القانوني من خلال استهداف خوادم القرصنة، إلا أنه فشل في الحد من القرصنة الرقمية بشكل فعال لأنه لم يعالج جذر المشكلة هو الطلب من المستهلكين علي المواد المقرصنة، فتركيز القانون على معاقبة خوادم القرصنة يشبه معالجة الأعراض بدلاً من السبب الأساسي، كما فشل في الاعتراف بطبيعة القرصنة المدفوعة بالطلب، فمن الناحية الاقتصادية ينص المبدأ الأساسي على أنه حيث يوجد طلب سيكون هناك حتما عرض.

وفي حال استهداف الموردين فقط في هذه الحالة– خوادم القرصنة– دون معالجة الطلب من المستهلكين، من المرجح أن يعاني هذا التشريع من أجل خلق رادع كبير، وهذا مهم جداً بشكل خاص في مجتمع أصبحت فيه القرصنة الرقمية طبيعية، وهو ما يتجلى في المشاركة الواسعة النطاق في البث غير القانوني.

وقد استشهد الباحثون في هذا المجال بستة أسباب منطقية تشجع البث غير القانوني للمحتوى المحمي بحقوق الطبع والنشر: التبرير، والحوافز الاقتصادية، والانتشار المعتقد من قبل الأقران، والأسباب التجريبية، والافتقار المعتقد للمخاطر، والبراعة التكنولوجية[١٠٧]، وتشكل هذه العوامل مجتمعة شبكة معقدة من الدوافع.

ويشير مفهوم التبرير إلى أن الأفراد يجدون أسبابًا سواء أخلاقية أو غير ذلك لتبرير مشاركتهم في البث غير القانوني، وتشير الحوافز الاقتصادية إلى أن جاذبية الوصول المجاني إلى المحتوى تساهم في انتشار هذا السلوك، بالإضافة إلي الاعتقاد بأن العديد من الأقران يشاركون أيضًا في البث غير القانوني يمثل بُعدًا اجتماعيًا لهذه الممارسة،

---

[١٠٧] **راجع بشأن ذلك:**

See: Kevin J. Shanahan and Michael R. Hyman: "Motivators and Enablers of SCOURing: A Study of Online Piracy in the US and UK" journal of business research Sebtemder-October 2010, volume 63, issue 9-10, pages: from 1095 to 1102.
https://www.sciencedirect.com/journal/journal-of-business-research/vol/63/issue/9

(ISSN: 2537- 0758)

وتشير الأسباب التجريبية إلى أن الأفراد قد يفضلون، أو اعتادوا، على تجربة المستخدم التي تقدمها منصات البث غير القانونية، ويشير الاعتقاد بعدم وجود مخاطرإلى أن العديد من الأفراد يدركون عواقب ضئيلة لأفعالهم، وأخيرًا، يشير مصطلح البراعة التكنولوجية إلى أن الأفراد ذوي الكفاءة التكنولوجية هم أكثر عرضة للانخراط في البث غير القانوني.

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى ترسيخ البث غير القانوني باعتباره ممارسة طبيعية ومقبولة على نطاق واسع، ومتجذرة بعمق في سلوك المستهلك الأمريكي، ولمكافحة القرصنة بفعالية، ينبغي أن يتضمن النهج الشامل تثقيف الجمهور حول الآثار والعواقب السلبية للقرصنة الرقمية، وفهم التداعيات الاقتصادية، مثل الخسارة المقدرة للوظائف وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي أبرزته غرفة التجارة الأمريكية، يمكن أن يكون بمثابة حافز قوي للمستهلكين لإعادة النظر في مشاركتهم في المحتوى المقرصن.

وعلي ذلك فإن تبني وتنفيذ المبادرات التعليمية التي تعالج العوامل التحفيزية الستة أمر ضروري لإعادة تشكيل مواقف المستهلكين تجاه القرصنة الرقمية، كما إن اتخاذ مسار تعليمي للردع ليس بالأمر الجديد بالنسبة للسلطة التشريعية في الولايات المتحدة[١٠٨].

الفرع الثاني

جريمة عرض أو توفير خدمات النقل الرقمي المستخدمة في عمليات البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الإنترنت دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر (القرصنة)

النص التشريعي: تنص المادة رقم 18 USC 2319C– قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠– علي تجريم خدمات النقل الرقمي غير المشروعة الواقعة علي المواد الرقمية المحمية قانوناً عبر الإنترنت، حيث تنص المادة رقم(b)(C)2319 USC 18

---

[١٠٨] **راجع بشأن ذلك:**

See: Melissa Rezzag: "Legislative Report: Protecting Lawful Streaming Act of 2020" OP. CIT., p: 249-250.

علي أنه "يحظر علي أي شخص أن يعرض أو يوفر للجمهور عمدًا ولأغراض تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص أية خدمة من خدمات النقل الرقمية التالية:

- خدمات النقل الرقمي التي تكون قد صممت خصيصاً لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها؛
- خدمات النقل الرقمي التي ليس لها غرض أو استخدام تجاري محدد بخلاف الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها؛ أو
- خدمات النقل الرقمي التي يتم تسويقها بصورة عمدية من قبل ذلك الشخص للترويج لاستخدامها لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية بموجب القسم السابع عشر من القانون الأمريكي باستخدام خدمات النقل الرقمي دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر أو القانون[١٠٩].

---

[١٠٩] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** (b)(C)2319:

See: 18 USC 2319C: Illicit digital transmission services:

(b) Prohibited Act.-It shall be unlawful for a person to willfully, and for purposes of commercial advantage or private financial gain, offer or provide to the public a digital transmission service that-

(1) is primarily designed or provided for the purpose of publicly performing works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law؛

(2) has no commercially significant purpose or use other than to publicly perform works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law; or

(3) is intentionally marketed by or at the direction of that person to promote its use in publicly performing works protected under title 17 by means of a digital transmission without the authority of the copyright owner or the law.

(Added Pub. L. 116–260, div. Q, title II, §211(a), Dec. 27, 2020, 134 Stat. 2175 .)

https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title18-section2319C&num=0&edition=prelim

(ISSN: 2537- 0758)

وكذلك تنص المادة رقم 18 USC 2319(C)(c) علي أنه "يعاقب كل من يخالف الفقرة السابقة بالإضافة إلي العقوبات المنصوص عليها في القسم السابع عشر من القانون الأمريكي– عقوبات الإعتداء علي الأعمال المحمية قانوناً– أو العقوبات المنصوص عليها في أي قانون آخر بالعقوبات التالية:

- الغرامة بموجب هذا القانون، والسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً؛
- الغرامة بموجب هذا القانون، والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بكلتا العقوبتين، إذا ارتكبت الجريمة فيما يتعلق بإعداد واحد أو أكثر من الأعمال المعدة للأداء التجاري العلني؛ وكان الشخص مرتكب الفعل يعلم أو كان يجب أن يعلم أن هذا العمل قيد الإعداد للأداء التجاري العلني؛ و
- الغرامة بموجب هذا القانون، أو السجن لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات، أو كليهما، إذا كانت الجريمة في حالة العود بموجب هذا القانون"[١١٠].

في ضوع هذا النص يحظر المشرع الأمريكي علي أي شخص أن يعرض أو يوفر للجمهور عمدًا وبغرض تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص أية خدمة من خدمات النقل الرقمية التي تكون قد صممت خصيصاً لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر

---

[١١٠] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** 2319(C)(c):

See: 18 USC 2319C: Illicit digital transmission services:

(c) Penalties.-Any person who violates subsection (b) shall be, in addition to any penalties provided for under title 17 or any other law-

(1) fined under this title, imprisoned not more than 3 years, or both؛

(2) fined under this title, imprisoned not more than 5 years, or both, if-

A- the offense was committed in connection with 1 or more works being prepared for commercial public performance; and

B- the person knew or should have known that the work was being prepared for commercial public performance; and

(3) fined under this title, imprisoned not more than 10 years, or both, if the offense is a second or subsequent offense under this section or section 2319(a).

(Added Pub. L. 116–260, div. Q, title II, §211(a), Dec. 27, 2020, 134 Stat. 2175 .)

https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title18-section2319C&num=0&edition=prelim

لها؛ أوخدمات النقل الرقمي التي ليس لها غرض أو استخدام تجاري محدد بخلاف الأداء العلني للأعمال المحمية قانوناً عن طريق الإرسال الرقمي لهذه الأعمال بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها؛ أوخدمات النقل الرقمي التي يتم تسويقها بصورة عمدية من قبل ذلك الشخص للترويج لاستخدامها لغرض الأداء العلني للأعمال المحمية باستخدام خدمات النقل الرقمي دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر أو القانون.

أولاً: **الركن المادي للجريمة**: (عرض أو توفير خدمات النقل الرقمية التي تعمل بطريقة الإرسال الرقمي والمخصصة لإجراء أو أداء العرض العلني للمواد الرقمية المحمية بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها): يتضح لنا مما سبق أن الركن المادي لهذه الجريمة يقوم بأعمال العرض أو التوفير أو الترويج للإستخدام للجمهور وينصب فعل العرض أو التوفير علي خدمة ما من خدمات النقل الرقمي التي تقوم عن طريق الإرسال الرقمي بإجراء أداء أو عرض علني لمواد رقمية محمية بموجب القانون عبر الإنترنت بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها، وسواء كانت هذه الخدمات– خدمات النقل الرقمي– قد صممت خصيصاً لغرض الأداء العلني، أو أن ليس لها غرض أو استخدام تجاري محدد بخلاف الأداء العلني.

ولبيان ذلك يجب التعرض للمقصود بأعمال العرض أو توفير أو تزويد الجمهور بخدمات النقل الرقمية التي تستخدم في عمليات البث غير القانوني، ثم نعرض بعد ذلك للمقصود بخدمات النقل الرقمية التي تعمل بطريقة الإرسال الرقمي والتي تستخدم في عمليات البث غير القانوني، ثم نعرض لغرض الجريمة المتمثل في إجراء أداء أو عرض علني للمواد الرقمية محل الإعتداء بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها.

١– المقصود بأعمال العرض أو توفير أو تزويد الجمهور بخدمات النقل الرقمية التي تستخدم في عمليات البث غير القانوني:

لم يضع المشرع تعريفا محددا لفعل عرض وتوفير خدمات النقل الرقمية المستخدمة في عمليات البث غير القانوني، غير أنه في ضوء التعريفات التي أوردها المشرع الأمريكي في النصوص ذات الصلة يمكننا تعريف فعل العرض بأنه عرض نسخة من تلك الخدمات أو التقنيات بأي شكل سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك في ضوء تعريف المادة رقم 17 U.S. Code § 101 لمصطلح "عرض العمل المحمي" بأنه عرض نسخة من العمل، سواء كان ذلك بشكل مباشر عن طريق عرض فيلم أو شريحة أو صورة تلفزيونية أو أي جهاز أو عملية أخرى، وذلك في حالة الفيلم السينمائي

(ISSN: 2537- 0758)

أو أي عمل سمعي بصري آخر، أو بشكل غير مباشر من خلال عرض صور فردية بشكل غير متسلسل(١١١).

وكذلك يمكننا تعريف فعل التوفير للجمهور (النشر) بأنه توزيع نسخ من تلك الخدمات الرقمية التي تستخدم في عمليات البث غير القانوني سواء علي سبيل البيع أو الإيجار أو العارية، وذلك في ضوء تعريف المادة رقم 17 U.S. Code § 101 لعملية "نشر العمل المحمي" بأنها توزيع نسخ أو تسجيلات صوتية من عمل ما على الجمهور عن طريق البيع أو نقل الملكية بطريقة أخرى، أو عن طريق الإيجار أو الإقراض(١١٢).

٢- المقصود بخدمات النقل الرقمية التي تعمل بطريقة الإرسال الرقمي والتي تستخدم في عمليات البث غير القانوني:

عرفت المادة رقم 18 U.S. Code § 2319 C (a) (2) "خدمة النقل الرقمي" بأنها أية خدمة رقمية أو إلكترونية يكون الغرض الأساسي منها الأداء العلني للأعمال عن طريق النقل أو الإرسال الرقمي(١١٣)؛ ويقصد بالإرسال الرقمي أي عملية إرسال كلي أو جزئي بتنسيق رقمي أو أي تنسيق غير تناظري آخر(١١٤).

---

(١١١) **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 101: To "display" a work means to show a copy of it, either directly or by means of a film, slide, television image, or any other device or process or, in the case of a motion picture or other audiovis-ual work, to show individual images nonsequentially.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/101

(١١٢) **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 101: Publication" is the distribution of copies or phonorecords of a work to the public by sale or other transfer of ownership, or by rental, lease, or lending.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/101

(١١٣) **راجع بشأن ذلك:**

See: 18 U.S. Code § 2319 C (a) (2): The term "digital transmission service" means a service that has the primary purpose of publicly performing works by digital transmission.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/2319C

(١١٤) **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 101: A "digital transmission" is a transmission in whole or in part in a digital or other non-analog format.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/2319C

٣- المقصود بإجراء أداء أو عرض علني للمواد الرقمية محل الإعتداء بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها:

يقصد بأداء العمل بصفة عامة وبحسب نص المادة 17 U.S. Code § 101 تلاوته أو تقديمه أو تشغيله أو الرقص عليه أو تمثيله، إما بشكل مباشر أو بواسطة أي جهاز أو عملية أخري، وفي حالة الفيلم السينمائي أو أي عمل سمعي بصري آخر، يتم ذلك بعرض صوره في أي تسلسل أو جعل الأصوات المصاحبة له مسموعة(١١٥).

ويقصد بـ "الأداء العلني" العرض أو الأداء العلني للحقوق الحصرية لمالك حقوق الطبع والنشر، والمقررة بموجب الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة رقم ١٠٦ (المتعلقة بالحقوق الحصرية في الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر) من القسم السابع عشر من القانون الأمريكي، وكذلك بموجب المواد من ١٠٧ إلى ١٢٢ من ذات القسم(١١٦).

ويقصد بمالك حقوق الطبع والنشر مالك الحقوق الحصرية المضمنة في حقوق الطبع والنشر، يشير إلى مالك هذا الحق المعين، وهو من له حق التصر ف فيه(١١٧).

ثانياً: **الركن المعنوي للجريمة**: أما الركن المعنوي لهذه الجريمة يتمثل في القصد الجنائي فهي جريمة عمدية، يشترط لقيامها علم الجاني بأنه يقوم بأعمال العرض أو

---

(١١٥) **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 101: To "perform" a work means to recite, render, play, dance, or act it, either directly or by means of any device or process or, in the case of a motion picture or other audiovisual work, to show its images in any sequence or to make the sounds accompanying it audible.

(١١٦) **راجع بشأن ذلك:**

See: 18 U.S. Code § 2319 C (a) (3) :The terms "publicly perform" and "public performance" refer to the exclusive rights of a copyright owner under paragraphs (4) and (6) of section 106 (relating to exclusive rights in copyrighted works) of title 17, as limited by sections 107 through 122 of title 17.

(١١٧) **راجع بشأن ذلك:**

See: 17 U.S. Code § 101: "Copyright owner", with respect to any one of the exclusive rights comprised in a copyright, refers to the owner of that particular right.

(ISSN: 2537- 0758)

التوفير أو الترويج للإستخدام للجمهور وينصب فعل العرض أو التوفير علي خدمة ما من خدمات النقل الرقمي التي تقوم عن طريق الإرسال الرقمي بإجراء أداء أو عرض علني لمواد رقمية محمية بموجب القانون عبر الإنترنت بدون إذن مالك حقوق الطبع والنشر لها، وإرادته تحقيق النتيجة المعاقب عليها وهي البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الإنترنت (القرصنة)، وذلك لغرض تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص (ونحيل في بيان معني القصد وبيان غرض تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص لما سبق منعا من التكرار).

فقرة ختامية: العقوبات المقررة لجريمة عرض أو توفير خدمات النقل الرقمي المستخدمة في عمليات البث غير القانوني للمواد الرقمية عبر الإنترنت دون إذن مالك حقوق الطبع والنشر (القرصنة) وفق قانون حماية البث القانوني لعام 2020: لقد حددت الفقرة الثالثة من المادة رقم 18 USC 2319(C)(c) العقوبات واجبة التطبيق علي كل من يخالف الفقرة السابقة، وهذا بالإضافة إلي العقوبات المنصوص عليها في القسم السابع عشر من القانون الأمريكي– عقوبات الإعتداء علي الأعمال المحمية قانوناً– أو العقوبات المنصوص عليها في أي قانون آخر.

وتتمثل هذه العقوبات في: الغرامة، والسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً؛ وإذا ارتكبت الجريمة فيما يتعلق بإعداد واحد أو أكثر من الأعمال المعدة للأداء التجاري العلني؛ وكان الشخص مرتكب الفعل يعلم أو كان يجب أن يعلم أن هذا العمل قيد الإعداد للأداء التجاري العلني فإن العقوبة تكون الغرامة، والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بكلتا العقوبتين،؛ و إذا كانت الجريمة في حالة العود فإن العقوبة تكون الغرامة، أو السجن لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات، أو كليهما، بموجب هذا القانون"[١١٨].

---

[١١٨] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم** (c)(C)2319:

See: 18 USC 2319C: Illicit digital transmission services:

(c) Penalties.-Any person who violates subsection (b) shall be, in addition to any penalties provided for under title 17 or any other law-

(1) fined under this title, imprisoned not more than 3 years, or both؛

(2) fined under this title, imprisoned not more than 5 years, or both, if-

المطلب الثالث
الدفوع القانونية ذات الصلة بقانون الألفية لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية

تقسيم: سوف نعرض للدفوع القانونية ذات الصلة بقانون الألفية الرقمية الجديد في فرعين: نعرض في الفرع الأول: للدفوع القانونية التي قررها المشرع وتمثل استثناءات علي تطبيق القانون، وفي الفرع الثاني نعرض للدفوع ذات الصلة بدستورية قانون الألفية الرقمية لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية، **وذلك فيما يلي:**

الفرع الأول
الدفوع القانونية ذات الصلة التي تشكل إستثناءً من تطبيق قانون الألفية الرقمية

تقديم: ينص قانون الألفية الرقمية على العديد من الدفوع أو الدفاعات القانونية والاستثناءات أو الإعفاءات من حظر التحايل الاتجار المنصوص عليهم في المادة ١٢٠١، وسيتصح لنا فيما يلي أن هذه الدفوع لا تنطبق على كل أحكام مكافحة التحايل الواردة بالمادة 1201(a)(1)(A)، وكذلك مكافحة الاتجار الواردة بالمادة 1201(a)(2)(b)، **وسوف نعرض لهذه الدفوع فيما يلي:**

١) الدفع بعد جواز تحريك الدعوي لسقوطها بالنقادم (التقادم الخمسي): ينص القسم 1204(c) من قانون الألفية الرقمية على أنه "لا يجوز رفع دعوى جنائية بموجب هذا القسم ما لم يتم البدء في مثل هذا الإجراء في غضون ٥ سنوات بعد نشوء سبب

A- the offense was committed in connection with 1 or more works being prepared for commercial public performance; and

B- the person knew or should have known that the work was being prepared for commercial public performance; and

(3) fined under this title, imprisoned not more than 10 years, or both, if the offense is a second or subsequent offense under this section or section 2319(a).

(Added Pub. L. 116–260, div. Q, title II, §211(a), Dec. 27, 2020, 134 Stat. 2175 .)

https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title18-section2319C&num=0&edition=prelim

(ISSN: 2537- 0758)

الدعوى" (c)1204 §U.S.C 17، وعلي ذلك لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الألفية الرقمية بعد فوات خمس سنوات من تاريخ نشوء سبب تحريك الدعوي– إرتكاب الفعل المجرم– ولا شك أن ذلك رغبة من المشرع في إستقرار المراكز والأوضاع القانونية.

٢) الدفع بأن الفعل تم في إطار الإعفاءات التنظيمية التي يقررها أمين مكتبة الكونجرس والتي يصدر بها قرار كل ثلاث سنوات: يصدر أمين مكتبة الكونجرس إعفاءات تنظيمية كل ثلاث سنوات من المسئولية عن الأفعال المنصوص بالمادة 1201(a)(1)(A)، وقد سبق وتعرضنا لها في موضع سابق، بحيث لا ينطبق هذا النص علي الأشخاص الذين يستخدمون عملاً محميًا بحقوق الطبع والنشر في فئة معينة من الأعمال متي كان هؤلاء الأشخاص في فترة الثلاث سنوات التالية، وبحيث تتأثر سلبًا بحكم هذا الحظر قدرتهم على استخدام أعمال غير مخالفة لتلك الفئة المعينة من المصنفات تحت هذا القانون كأمين مكتبة الكونجرس، وذلك بناءً على توصية سجل حقوق التأليف والنشر وبالتشاور مع مساعد وزير الاتصالات والمعلومات لتقديم مثل هذه التوصية.

ويجب أن يتخذ القرار بعد فحص ما يلي: مدى توافر الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر؛ ومدى توافر المصنفات لاستخدامها في أغراض الأرشفة والحفظ والتعليم غير الهادفة للربح؛ ومدي تأثير الحظر المفروض على التحايل على التدابير التكنولوجية المطبقة على الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر على النقد أو التعليق أو التقارير الإخبارية أو التدريس أو المنح الدراسية أو البحث؛ ومدي تأثير التحايل على التدابير التكنولوجية على سوق الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر أو قيمتها؛ والعوامل الأخرى التي يراها أمين المكتبة مناسبة.

وينشر أمين المكتبة أي فئة من هذه الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والتي قرر أمين المكتبة وفقًا لوضع القواعد التي تم إجراؤها بموجب الاستثناء السابق، أن الاستخدامات غير المنتهكة من قبل الأشخاص الذين يستخدمون عملاً محميًا بحقوق الطبع والنشر هي، أو من المحتمل أن تكون، تتأثر سلبًا، ولا ينطبق الحظر الوارد في هذه المادة على هؤلاء المستخدمين فيما يتعلق بهذه الأعمال لفترة الثلاث سنوات التالية لصدور القانون، والتي يمكن مدها.

٣) الدفع بأن الفعل تم في إطار الإعفاء الخاص ببعض الكيانات غير الربحية: لقد أعفت المادة 17 U.S.C§ 1204(b) جميع المكتبات غير الربحية أو الأرشيفات أو المؤسسات التعليمية أو كيانات البث العام من العقوبات المقررة في البند 1204(a) من ذات المادة والمقررة لإنتهاك الأفعال المحددة بالمادة 1201[١١٩]، وقد قررت الفقرة الرابعة من المادة 1201(d) ذات الإعفاء[١٢٠] بقولها أنه بشأن الإعفاء المقرر للمكتبات أو الأرشيفات أو المؤسسات التعليمية غير الربحية والتي يكون لها حق الوصول إلى عمل محمي بموجب حقوق الطبع والنشر – يتم استغلاله تجاريًا– فيجب أن يتم استخدام هذا الحق بحسن نية وللغرض التعليمي المشروع

---

[١١٩] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم (b)1204:**

See: 17 U.S. Code § 1204- Criminal offenses and penalties:

(b) Limitation for Nonprofit Library, Archives, Educational Institution, or Public Broadcasting Entity.: Subsection (a) shall not apply to a nonprofit library, archives, educational institution, or public broadcasting entity (as defined under section 118(f)).

(Added Pub. L. 105–304, title I, § 103(a), Oct. 28, 1998, 112 Stat. 2876; amended Pub. L. 106–113, div. B, § 1000(a)(9) [title V, § 5004(b)], Nov. 29, 1999, 113 Stat. 1536, 1501A–593; Pub. L. 111–295, § 6(f)(3), Dec. 9, 2010, 124 Stat. 3181.)

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1204

[١٢٠] **وفيما يلي نورد نص المادة رقم (d)1201:**

See: 17 U.S. Code § 1201- Circumvention of copyright protection systems:

(d) Exemption for Nonprofit Libraries, Archives, and Educational Institutions.—

(1)A nonprofit library, archives, or educational institution which gains access to a commercially exploited copyrighted work solely in order to make a good faith determination of whether to acquire a copy of that work for the sole purpose of engaging in conduct permitted under this title shall not be in violation of subsection (a)(1)(A). A copy of a work to which access has been gained under this paragraph— (A)may not be retained longer than necessary to make such good faith determination; and (B)may not be used for any other purpose.

(Added Pub. L. 105–304, title I, § 103(a), Oct. 28, 1998, 112 Stat. 2863; amended Pub. L. 106–113, div. B, § 1000(a)(9) [title V, § 5006], Nov. 29, 1999, 113 Stat. 1536, 1501A–594.)

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1201

(ISSN: 2537- 0758)

المسموح به وفق هذا القانون، وعلي ذلك لا يجوز الاحتفاظ بنسخة من العمل الذي تم الوصول إليه بموجب هذه الفقرة لفترة أطول من اللازم وإلا أنتفي حسن النية؛ ولا يجوز استخدام النسخة التي تم الحصول عليها لأي غرض آخر، وعلي أن يتم ذلك بالإلتزام بالضوابط الواردة في المادة رقم 17 U.S.C. § 118[١٢١].

---

[١٢١] **وقد نصت المادة رقم 17 U.S.C. § 118 علي أنه:**

يجوز لكيانات البث العام، بعد الامتثال لأحكام هذا القسم، بما في ذلك مسألة الأسعار والشروط القيام بالأنشطة التالية فيما يتعلق بالأعمال الموسيقية غير الدرامية المنشورة والأعمال التصويرية والرسومية والنحتية المنشورة:

- أداء أو عرض عمل بواسطة أو أثناء البث الذي يتم بواسطة محطة بث تعليمية غير تجارية مذكورة في الفقرة الفرعية (و)؛ و
- إنتاج برنامج بث، وإعادة إنتاج نسخ أو تسجيلات صوتية لبرنامج البث هذا، وتوزيع هذه النسخ أو التسجيلات الصوتية، حيث يتم هذا الإنتاج أو إعادة الإنتاج أو التوزيع من قبل مؤسسة أو منظمة غير ربحية فقط لغرض البث المحدد في الفقرة (١)؛ وعمل نسخ طبق الأصل من برنامج بث بواسطة هيئة حكومية أو مؤسسة غير ربحية في نفس وقت بثه كما هو محدد في الفقرة (١)، وأداء أو عرض محتويات هذا البرنامج وفقًا للشروط المحددة في الفقرة (١) من المادة ١١٠، ولكن فقط إذا تم استخدام النسخ للعروض أو العروض لفترة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ البث المحدد في الفقرة (١)، وتم إتلافها قبل أو في نهاية هذه الفترة. لا يتحمل أي شخص يقدم، وفقًا للفقرة (٢)، نسخة طبق الأصل من برنامج بث إلى هيئات حكومية أو مؤسسات غير ربحية بموجب هذه الفقرة أي مسئولية نتيجة لفشل هذه الهيئة أو المؤسسة في تدمير هذه النسخة: بشرط أن تكون قد أخطرت هذه الهيئة أو المؤسسة بمتطلب هذا التدمير وفقًا لهذه الفقرة: يبشرط أيضًا أنه إذا فشلت هذه الهيئة أو المؤسسة نفسها في تدمير هذه النسخة، فيعتبر أنها انتهكت القانون.

د) باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الفقرة الفرعية، لا ينطبق هذا القسم على أعمال أخرى غير تلك المحددة في الفقرة الفرعية (ب). يجوز لمالكي حقوق الطبع والنشر في الأعمال الأدبية غير الدرامية وكيانات البث العام، أثناء سير المفاوضات الطوعية، الاتفاق فيما بينهم على الشروط والأسعار دون تحمل المسئولية بموجب القانون.

See: 17 U.S.C. § 118- U.S. Code- Unannotated Title 17. Copyrights § 118. Scope of exclusive rights: Use of certain works in connection with

٤) الدفع بأن الفعل تم في إطار الإعفاء الأمني وبخصوص البرامج والأنظمة الحاسوبية الحكومية: تنص المادة رقم 1201(e) علي أنه "لا يحظر هذا القسم أي نشاط تحقيقي أو وقائي أو أمن معلوماتي أو استخباراتي مصرح به قانونًا من قبل ضابط أو وكيل أو موظف في الولايات المتحدة أو إحدى الولايات أو أحد الأقسام السياسية التابعة للدولة أو شخص يتصرف بموجب عقد مع الولايات المتحدة أو إحدى الولايات أو أحد الأقسام السياسية التابعة للدولة. لأغراض هذا القسم الفرعي، ويعني مصطلح" أمن المعلومات "الأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل تحديد ومعالجة نقاط الضعف في جهاز كمبيوتر حكومي أو نظام كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر".

وفي ضوء هذا النص فإن أي نشاط تحقيقي أو وقائي أو أمني معلوماتي أو استخباراتي مصرح به قانونًا من قبل ضابط أو وكيل أو موظف" أو متعاقد مع الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية معفى من الخضوع لصور الجرائم الثلاثة الواردة في المادة ١٢٠١ طالما تمت هذه الأعمال في إطار مسألة الأمن المعلوماتي وعلى جهاز كمبيوتر حكومي أو نظام كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر.

وهذا الإعفاء أضيق مما قد يبدو للقارئ للوهلة الأولى، فالكونجرس يقصد من هذا الإعفاء السماح لسلطات إنفاذ القانون بتعطيل تدابير الحماية التكنولوجية التي تحمي الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر بشكل قانوني (مثل تدابير حماية الوصول إلى برامج الكمبيوتر المحمية بحقوق الطبع والنشر) لاستكشاف أنظمة الكمبيوتر الحكومية الداخلية للتأكد من أنها ليست عرضة للاختراق، وبالتالي فإن "الأمن المعلومات "يتألف من الأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل تحديد ومعالجة نقاط الضعف في جهاز كمبيوتر حكومي أو نظام كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر حكومية" (راجع التقرير التشريعي H.R. Conf. Rep. No. 105-796, at 8 السالف الإشارة إليه).

٥) الدفع بأن الفعل تم استخداماً لبرامج الهندسة العكسية والتشغيل البيني لبرامج الكمبيوتر: يجوز استثناءًا للشخص الذي حصل بشكل قانوني على الحق في استخدام نسخة من برنامج كمبيوتر معين التحايل على تدبير تكنولوجي ما يتحكم

---

noncommercial broadcasting (Current as of January 01, 2024 | Updated by FindLaw Staff).
https://codes.findlaw.com/us/title-17-copyrights/17-usc-sect-118/

(ISSN: 2537- 0758)

هذا التدبير بشكل فعال في الوصول إلى جزء معين من هذا البرنامج، بشرط أن يكون هذا التحايل لغرض وحيد هو تحديد وتحليل تلك العناصر من البرنامج التي تعد ضرورية لتحقيق قابلية التشغيل البيني للبرنامج الذي يحق له قانوناً استخدامه 17 USC 1201(f)، وفي ذلك قضت محكمة الإستئناف الفيدرالية بأن الهندسة العكسية في هذه الفرضية يمكن أن تلبي استثناء الاستخدام العادل القانوني[١٢٢].

ويقصد بمصطلح "التشغيل البيني" قدرة برامج الكمبيوتر على تبادل المعلومات، وقدرة هذه البرامج على استخدام المعلومات المتبادلة 17 USC 1201(f)(4)، ويشترط أن يكون هذا التحايل من أجل تمكين التشغيل البيني لبرنامج الكمبيوتر الذي تم إنشاؤه بشكل مستقل مع برامج أخرى، فإذا لم تكن هذه الوسائل ضرورية لتحقيق هذا التشغيل البيني فإن ذلك يشكل انتهاكًا للقانون 17 USC 1201(f)(2).

ويقتصر نطاق هذه الإعفاءات صراحةً على "برامج الكمبيوتر" ولا يجيز التحايل على ضوابط الوصول التي تحمي فئات أخرى من الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر مثل الأفلام مثلا وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في سابقة Reimerdes السابق الإشارة إليها، وتجدر الإشارة إلي أنه لا ينطبق هذا الإعفاء على الشخص الذي يحصل على نسخة من برنامج الكمبيوتر بشكل غير قانوني.

وعلى الرغم من المتطلب الصريح في القانون بأن هذا الدفاع لا ينطبق إلا إذا كانت هذه الوسائل ضرورية لتحقيق هذا التشغيل البيني، فقد قضت الدائرو السادسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية.Lexmark Int'l, Inc بأن "القانون صامت بشأن الدرجة التي يجب أن تكون بها "الوسائل التكنولوجية" ضرورية، وما إذا كانت ضرورية على الإطلاق للتشغيل البيني أم لا"[١٢٣].

---

[١٢٢] **راجع بشأن ذلك:**

See: Bowers v .Baystate Techs., Inc., 320 F.3d 1317, 1325 (Fed. Cir. 2003).
https://casetext.com/case/bowers-v-baystate-technologies-inc-3

[١٢٣] **راجع بشأن ذلك:**

See: Lexmark Int'l, Inc. v. Static Control Components, Inc., 387 F.3d 522, 551 (6th Cir. 2004).
https://casetext.com/case/lexmark-intern-v-static-control-components

ويُخول للشخص الذي يحصل على معلومات من خلال الإستثناء المقرر في المادة 17 USC 1201(f)(2) جعل هذه المعلومات والوسائل التقنية المسموح بها متاحة للآخرين لغرض تمكين التوافق بين برنامج كمبيوتر الذي تم إنشاؤه بشكل مستقل مع برامج أخرى، وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في سابقتي Reimerdes، Corley، وكذلك قضي في سابقة Lexmark Int'l, Inc السالف ذكرها بأن "الشخص الذي أنتج شريحة كمبيوتر تسمح لخرطوشة طابعة مُعاد تصنيعها بالتفاعل مع طابعة أخرى مصنعة في الأصل، لم يرتكب انتهاكًا لأن برنامج الكمبيوتر الذي نسخه هذا الشخص من المدعي لم يكن محميًا بحقوق الطبع والنشر".

وعلى النقيض من ذلك لتحديد ما إذا كان المتهمون يستوفون شروط الإعفاء من أجل التشغيل البيني، يجب على المدعين تحديد ما إذا كان دافع المتهم لتطوير أو الاتجار بالوسائل التكنولوجية للتحايل على التحكم في الوصول أو النسخ "فقط لغرض" تحقيق أو تمكين التشغيل البيني أم لا؟، لذلك تطبق المحاكم بشكل صارم الشرط الذي ينص على أن التحايل والنشر يحدث فقط لغرض تحقيق التشغيل البيني وليس لتسهيل انتهاك حقوق الطبع والنشر، فعلى سبيل المثال، قضت محكمة المقاطعة الفيدرالية شرق ولاية Missouri بأن "التحايل على ضوابط الوصول إلى لعبة كمبيوتر محمية بحقوق الطبع والنشر لغرض تطوير ونشر نسخة أو "محاكي" متطابقة بشكل أساسي مع الأصل ولكنها تفتقر إلى التحكم في الوصول الأصلي، يشكل أكثر من تمكين التشغيل البيني المعفي بموجب المادة 1201(f) ويمتد إلى نطاق انتهاك حقوق الطبع والنشر"[١٢٤].

---

[١٢٤] **راجع بشأن ذلك:**

See: Davidson & Assocs., Inc. v. Internet Gateway, Inc ،.334 F. Supp. 2d 1164, 1185-87 (E.D. Mo. 2004) "The defendants' purpose in developing the bnetd server was to avoid the anti-circumvention restrictions of the game and to avoid the restricted access to Battle.net. Thus, the sole purpose of the emulator was not to enable interoperability ".

https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp2/334/1164/2520607/

See: Michael Seringhaus: "E-BOOK TRANSACTIONS: AMAZON"KINDLES" THE COPY OWNERSHIPDEBATE "Yale Journal of Law and Technology 2010, Volume 12, Issue 1, Article 4, pages: 148 to 207, p: 187.

https://core.ac.uk/reader/72831610

(ISSN: 2537- 0758)

٦) الدفع بأن الفعل تم في إطار إجراء الأبحاث العلمية في مجال التشفير: إذا قام المتهم بالتحايل على تدبير تكنولوجي مطبق على نسخة أو تسجيل صوتي أو أداء أو عرض عمل منشور في سياق عمل من أعمال البحث في مجال التشفير فإنه يستثني من تطبيق المادة رقم 1201، ويُقصد بمصطلح "تقنية التشفير" تشفير المعلومات وفك تشفيرها باستخدام الصيغ أو الخوارزميات الرياضية 1201(g)(1)(b)[١٢٥]، ويُقصد بمصطلح "أبحاث التشفير" تلك الأنشطة اللازمة لتحديد وتحليل العيوب والثغرات في تقنيات التشفير المطبقة على الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر 1201(g)(1)(a)[١٢٦]، فإذا تم إجراء هذه الأنشطة لتعزيز حالة المعرفة في مجال تقنية التشفير أو للمساعدة في تطوير منتجات التشفير فإنه تستثني من التجريم الواد بالمادة 1201؛ ويشترط لتطبيق هذ الإستثناء توافر الشروط التالية 1201(g)(2)[١٢٧]:

---

[١٢٥] **وفيما يلي نورد التعريف التشريعي لتقنيات التشفير** 1201(g)(1)(b):

The term “encryption technology” means the scrambling and descrambling of information using mathematical formulas or algorithms.

[١٢٦] **وفيما يلي نورد التعريف التشريعي لمصطلح أبحاث التشفير** 1201(g)(1)(a):

The term “encryption research” means activities necessary to identify and analyze flaws and vulnerabilities of encryption technologies applied to copyrighted works, if these activities are conducted to advance the state of knowledge in the field of encryption technology or to assist in the development of encryption products;

[١٢٧] **وفيما يلي نورد الشروط التي أوردها المشرع في المادة رقم** 1201(g)(2):

Permissible acts of encryption research.—Notwithstanding the provisions of subsection (a)(1)(A), it is not a violation of that subsection for a person to circumvent a technological measure as applied to a copy, phonorecord, performance, or display of a published work in the course of an act of good faith encryption research if—

A) the person lawfully obtained the encrypted copy, phonorecord, performance, or display of the published work؛

B) such act is necessary to conduct such encryption research؛

C) the person made a good faith effort to obtain authorization before the circumvention; and

D) such act does not constitute infringement under this title or a violation of applicable law other than this section, including section 1030 of title 18

- أن يحصل الشخص بشكل قانوني وبحسن نية على النسخة المشفرة أو التسجيل الصوتي أو الأداء أو عرض العمل المنشور؛
- أن يكون هذا الفعل ضروريًا لإجراء بحث التشفير هذا؛
- بذل الشخص جهدًا– حسن النية– للحصول على إذن قبل التحايل؛ و
- ألا يشكل الفعل المراد القيام به انتهاكًا لهذا القانون أو انتهاكًا لأي قانون أخر معمول به بخلاف هذا القانون بما في ذلك المادة رقم 1030 USC 18 (قانون الاحتيال وإساءة استخدام الكمبيوتر لعام ١٩٨٦).

وقد حدد المشرع عدداً من العوامل لتحديد مدي توافر هذا الإعفاء أو الإستثناء من عدمه وذلك في المادة 1201(g)(2)، وتتمثل هذه العوامل في[١٢٨]:

- ما إذا كانت المعلومات المستمدة من بحث التشفير قد تم نشرها، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت قد تم نشرها بطريقة محسوبة بشكل معقول لتعزيز حالة المعرفة أو تطوير تكنولوجيا التشفير، أم ما إذا كانت قد تم نشرها بطريقة تسهل انتهاك القانون، بما في ذلك انتهاك الخصوصية أو خرق الأمن؛

---

and those provisions of title 18 amended by the Computer Fraud and Abuse Act of 1986.

[١٢٨] **وفيما يلي نورد الضوابط التي أوردها المشرع في المادة** 1201(g)(3):

3) Factors in determining exemption.—In determining whether a person qualifies for the exemption under paragraph (2), the factors to be considered shall include—

A)whether the information derived from the encryption research was disseminated, and if so, whether it was disseminated in a manner reasonably calculated to advance the state of knowledge or development of encryption technology, versus whether it was disseminated in a manner that facilitates infringement under this title or a violation of applicable law other than this section, including a violation of privacy or breach of security؛

B)whether the person is engaged in a legitimate course of study, is employed, or is appropriately trained or experienced, in the field of encryption technology; and

C)whether the person provides the copyright owner of the work to which the technological measure is applied with notice of the findings and documentation of the research, and the time when such notice is provided.

(ISSN: 2537- 0758)

- ما إذا كان الشخص منخرطًا في مسار دراسي مشروع، أو موظف، أو مدرب أو ذو خبرة مناسبة، في مجال تكنولوجيا التشفير؛
- ما إذا كان الشخص يقدم لمالك حقوق الطبع والنشر للعمل الذي يتم تطبيق التدبير التكنولوجي عليه إشعارًا بنتائج وتوثيق البحث، والوقت الذي يتم فيه تقديم هذا الإشعار.

وإمعاناً في الحماية قرر البند الخامس من تلك الفقرة 1201(g)(5) تقديم تقرير إلى الكونجرس– في موعد لا يتجاوز عامًا واحدًا من تاريخ سن هذا القانون– بحيث يجب على مسجل حقوق الطبع والنشر ومساعد وزير الاتصالات والمعلومات في وزارة التجارة تقديم تقرير مشترك إلى الكونجرس حول التأثير الذي أحدثته هذه الفقرة الفرعية على: البحث في التشفير وتطوير تكنولوجيا التشفير؛ ومدي كفاية وفعالية التدابير التكنولوجية المصممة لحماية الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر؛ وحماية أصحاب حقوق الطبع والنشر ضد الوصول غير المصرح به إلى أعمالهم المحمية بحقوق الطبع والنشر المشفرة[١٢٩].

٧) الدفع بأن الفعل تم في إطار تقييد وصول القُصَّر إلى الإنترنت: يمنح المشرع بموجب المادة رقم 1201(h) المحكمة سلطة تقديرية لعدم العقاب حال انتهاكات القسمين 1201(a)(1)(A)، 1201(a)(2) بحيث لا يتم تطبيق هذه المحظورات علي نحو يجعل من غير القانوني للآباء حماية أطفالهم من المواد الإباحية وغيرها من المواد غير المناسبة المتاحة على الإنترنت، أو يكون لها عواقب قانونية غير

---

[١٢٩] **وفيما يلي نورد النص التشريعي للمادة** 1201(g)(5):

(5) Report to congress.—Not later than 1 year after the date of the enactment of this chapter, the Register of Copyrights and the Assistant Secretary for Communications and Information of the Department of Commerce shall jointly report to the Congress on the effect this subsection has had on—

A) encryption research and the development of encryption technology؛

B) the adequacy and effectiveness of technological measures designed to protect copyrighted works; and

C) protection of copyright owners against the unauthorized access to their encrypted copyrighted works.

The report shall include legislative recommendations, if any..

مقصودة على مصنعي المنتجات المصممة فقط لتمكين الآباء من حماية أطفالهم "(راجع التقرير البرلماني سالف الذكر H.R. Rep. No. 105-551 (II), at 45 (1998)).

فإذا قام أحد الوالدين التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب القانون 1201(a)(1)(A)، أو قام بتصنيع أو استيراد أو عرض أو توفير أو الاتجار بأي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منه، مصمم أو منتج في المقام الأول لغرض التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب القانون؛ أوله غرض أو استخدام تجاري محدود مهم بخلاف التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب القانون؛ متي كان ذلك لغرض الوحيد وهو منع وصول القاصرين إلى المواد الموجودة على الإنترنت فإن لاعقاب علي تلك الأفعال.

ومن الجدير بالذكر أن الكونجرس كان قلقًا من أنه إذا تم تطوير أدوات تصفية الإنترنت في المستقبل والتي تتضمن جزءًا أو مكونًا يتحايل على ضوابط الوصول إلى عمل محمي بحقوق الطبع والنشر من أجل تزويد الوالد بالمعلومات الضرورية للتأكد مما إذا كانت هذه المواد مناسبة لطفله، فإن هذا الحكم يخول المحكمة أن تأخذ في الاعتبار ضرورة عدم العقاب.

٨) الدفع بأن الفعل قد تم بقصد حماية المعلومات الشخصية التي تحدد الهوية: تنص المادة رقم 1201(i) علي أنه لا يُعد انتهاكًا للقانون أن يتحايل شخص على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب القانون، متي كان:

- هذا التدبير التكنولوجي، أو العمل الذي يحميه، يحتوي على القدرة على جمع أو نشر معلومات تعريف شخصية تعكس الأنشطة عبر الإنترنت لشخص طبيعي يسعى إلى الوصول إلى العمل المحمي؛
- في سياق عمله الطبيعي، يجمع التدبير التكنولوجي، أو العمل الذي يحميه، أو ينشر معلومات تعريف شخصية عن الشخص الذي يسعى إلى الوصول إلى العمل المحمي، دون تقديم إشعار واضح بمثل هذا الجمع أو النشر لهذا الشخص، ودون تزويد هذا الشخص بالقدرة على منع أو تقييد مثل هذا الجمع أو النشر؛

(ISSN: 2537- 0758)

- أن يكون لفعل التحايل الأثر الوحيد المتمثل في تحديد وتعطيل القدرة الموضحة في الفقرة الفرعية (أ)، وليس له أي تأثير آخر على قدرة أي شخص على الوصول إلى أي عمل؛ و
- يتم تنفيذ فعل التحايل فقط لغرض منع جمع أو نشر معلومات التعريف الشخصية عن شخص طبيعي يسعى إلى الوصول إلى العمل المحمي، ولا يشكل انتهاكًا لأي قانون آخر.

وفي ضوء هذا النص التشريعي لا يشكل انتهاكًا للقانون التحايل على عنصر من عناصر التحكم في الوصول بغرض تعطيل الملفات التي تجمع معلومات تعريف شخصية مثل "ملفات تعريف الارتباط"– والتي يتم إيداعها تلقائيًا على محركات الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمستخدمين الذين يزورون مواقع الويب العالمية".

ومع ذلك، إذا أعلن مالك حقوق الطبع والنشر بشكل واضح أن عنصر التحكم في الوصول الخاص به يحتوي أيضًا على إمكانية جمع البيانات الشخصية، وتم منح المستهلك القدرة على منع جمع أو نشر المعلومات الشخصية بشكل فعال، فإن هذا الاستثناء لا ينطبق ولا يُسمح له بأي تحايل (راجع التقرير البرلماني سالف الإشارة H.R. Rep. No. 105-551 (II))، وعلاوة على ذلك، إذا أعلن مالك حقوق الطبع والنشر بشكل واضح أن عنصر التحكم في الوصول أو العمل الذي يحميه لا يجمع معلومات تعريف شخصية، عندئذٍ لا يُسمح بهذا التحايل، ولا ينطبق هذا الاستثناء على حظر الاتجار بتقنيات التحايل.

الفرع الثاني
الدفوع ذات الصلة بدستورية قانون الألفية الرقمية لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية

تقديم: طعن المتهمون مرارًا وتكرارًا في دستورية قانون الألفية الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بالمادة 1201(a)(2)، والمادة 1201(b)، كما طعن المتهمون في سلطة الكونجرس وأحقيته في القيام بسن قانون الألفية الرقمية بموجب بند التجارة وبند الملكية الفكرية، غير أنه لم تنتصر أي من هذه الطعون، **وهذا سنتعرض له بالتفصيل فيما يلي:**

أولاً: السلطة الدستورية للكونجرس في إصدار قانون الألفية الرقمية استعمالاً للسلطة المخولة له في بند التجارة بالمادة الأولي من الدستور: سن الكونجرس المادة ١٢٠١ بموجب سلطته بموجب بند التجارة المنصوص عليه الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة في المادة الأولى، الفقرة رقم ٨، البند رقم ٣؛ وقد أيدت المحاكم الفيدرالية هذه السلطة بشكل موحد. ومن قبيل ذلك الحكم الصادر في سابقة Elcom سالف الإشارة إليها، حيث قررت المحكمة أنه "من الواضح أن الكونجرس لديه السلطة لسن قانون الألفية الرقمية بموجب بند التجارة"، وكذلك الحكم الصادر في سابقة Studios v. Metro Goldwyn Mayer Studios سالف الإشارة إليها والتي قررت ذات القضاء، وكذلك الحكم الصادر من الدائرة الخامسة بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في سابقة United States v. Lopez، حيث قررت المحكمة أن "المادة الأولى، القسم ٨، البند ٣ من الدستور تفوض الكونجرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المختلفة، ومع القبائل الهندية، وعليه لم يتجاوز الكونجرس سلطته بموجب بند التجارة حيث يوجد أساس منطقي لاستنتاج أن النشاط المنظم يؤثر بشكل كافٍ على التجارة بين الولايات"(١٣٠).

ويحظر قانون الألفية الرقمية التحايل على ضوابط الوصول والاتجار بالتكنولوجيا التي تسهل التحايل على ضوابط الوصول أو النسخ- وهو نوع السلوك الذي له تأثير كبير على التجارة بين الولايات والتجارة مع الدول الأجنبية، وهذا ما أكده القضاء الأمريكي في سابقة Studios 321 السالف الإشارة إليها. والأمر الأكثر أهمية هو الحد من الحالات التي تمكن فيها أجهزة التحايل المجرمين من الانخراط في القرصنة من

---

(١٣٠) **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Lopez, 514 U.S. 549, 558 (1995).

"Article I, Section 8, Clause 3 of the Constitution delegates to Congress the power "[t]o regulate Commerce with foreign Nations, and among the several States, and with the Indian Tribes." Congress does not exceed its Commerce Clause authority where a rational basis exists "for concluding that a regulated activity sufficiently affected interstate commerce."

https://tile.loc.gov/storageservices/service/ll/usrep/usrep514/usrep514549/usrep514549.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

خلال نسخ وتوزيع أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر بشكل غير قانوني، فإن بيع مثل هذه الأجهزة له تأثير مباشر على قمع سوق النسخ المشروعة للأعمال، وفقًا لذلك، كان لدى الكونجرس أساس منطقي لاستنتاج أن المادة 1201 تنظم النشاط الذي يؤثر بشكل كبير على التجارة بين الولايات وبالتالي تصرف ضمن سلطته بموجب بند التجارة.

ثانياً: السلطة الدستورية للكونجرس في إصدار قانون الألفية الرقمية استعمالاً للسلطة المخولة له في بند الملكية الفكرية: رفضت المحاكم على نحو مماثل الحجة القائلة بأن قانون الألفية الرقمية ينتهك بند الملكية الفكرية، حيث يخول بند التجارة للكونجرس سن تشريعات تحمي حقوق الملكية الفكرية، حتى عندما لا يوفر بند الملكية الفكرية وحده سلطة كافية لمثل هذا التشريع، ولقد أدركت المحاكم الفيدرالية منذ فترة طويلة أنه في حين أن كل سلطة من سلطات الكونجرس بديلة لجميع السلطات الأخرى، فإن "ما لا يمكن القيام به بموجب واحدة منها قد يكون قابلاً للتنفيذ بموجب أخرى"، وهذا ما أكدته الدائرة الحادية عشر بمحكمة الإستئناف الفيدرالية في قضية Moghadam[١٣١].

وفي ذات السابقة أكدت المحكمة أن بند الملكية الفكرية في حد ذاته مُصاغ بعبارات إيجابية، من شأنها توسيع نطاق الحماية القانونية لحقوق الطبع والنشر، ولذلك كان سن قانون الألفية الرقمية بموجب بند التجارة صحيحًا لأنه لا يتعارض جوهريًا مع الغرض من بند الملكية الفكرية في الستور الفيدرالي، وقد أكد القضاء الأمريكي في سابقة Elcom سالف الإشارة إليها علي حماية حقوق أصحاب حقوق الطبع والنشر ضد القرصنة غير القانونية من خلال منع الاتجار بالأدوات التي من شأنها تمكين القرصنة على نطاق واسع والانتهاك غير القانوني (أي أدوات التحايل) تتفق مع منح بند الملكية الفكرية للكونجرس سلطة ""تعزيز الفنون والعلوم المفيدة"" من خلال منح حقوق حصرية للمؤلفين في كتاباتهم".

---

(١٣١) **راجع بشأن ذلك:**

See: United States v. Moghadam, 175 F.3d 1269, 1277 (11th Cir. 1999).
"what cannot be done under one of them may very well be doable under another."
https://www.quimbee.com/cases/united-states-v-moghadam

المبحث الثالث
صور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الملكية الفكرية المصري

تقديم وتقسيم: جرم المشرع المصري الإعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بالمادة رقم ١٨١ منه، والتي تنص على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولاً: بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون، أو طرحة للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانياً: تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

ثالثاً: التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

رابعاً: نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

خامساً: التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سادساً: الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سابعاً: الاعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.....".

(ISSN: 2537- 0758)

ومن الجدير بالذكر أن المادة رقم ١٨١ سالفة الذكر تقابل المادة رقم ٤٧ من قانون حماية حق المؤلف الملغي رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، ويتضح لنا وجود تشابه في الخطوط العريضة بين المادتين ١٨١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والمادة رقم ٤٧ من قانون حق المؤلف الملغي، وإن كان هذا التشابه لا ينفي الاختلاف الواضح بين المادتين خاصة فيما استحدثته المادة رقم ١٨١ من جرائم لم ترد في الماده رقم ٤٧ سالف الإشارة إليها[١٣٢].

وفي هذا الموضع يتبين لنا أن كل فقرة من فقرات الماده رقم ١٨١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية تمثل جريمة قائمة ومستقلة بذاتها.

ولذا سنتعرض في هذا الجزء من الدراسة ل صور السلوك المجرم المتعلقة بالاعتداء على الأعمال الرقمية المحمية بموجب هذا القانون بالمقارنة مع التشريع الأمريكي وذلك في أربع مطالب مستقلة:

المطلب الأول

جريمة نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي بالقانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو المعلومات أو الإتصالات دون إذن مالكها

جرمت الفقرة الرابعة من المادة رقم ١٨١ من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ القيام بنشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي بالقانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو المعلومات أو الاتصالات دون إذن مالكها حيث نصت علي أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون أخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولاً:..... ثانياً:..... ثالثاً:.....

رابعاً: نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو

[١٣٢] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان "الجرائم المعلوماتية"، دار الجامعة الجديدة طبعة ٢٠٠٤، ص ١٧٨.**

شبكات الإتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.....".

ويتلاحظ لنا في هذا الشأن أن المشرع المصري قد تعرض لمسألة تجريم أعمال القرصنة الرقمية في فقرة واحدة– الفقره الرابعة من المادة رقم ١٨١ من قانون الملكية الفكرية المصري– والذي لم يرد عليه أية تعديلات على مر أكثر من عقدين من الزمن منذ صدوره، وكان الاحري بمشرعنا المصري أن يجري تعديلات تشريعية في هذا الصدد يفرد فيها تشريعا يتعلق بمكافحة وتجريم القرصنة الرقمية وعمليات البث غير القانونية للمواد الرقمية المحمية قانونا، وذلك أسوة بنظيره الأمريكي الذي أصدر قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ والذي أضاف بموجبه المادة رقم ٢٣١٩ القسم الثامن عشر من القانون الجنائي الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن العقوبات التي قررها المشرع في المادة رقم ١٨١ سالف الإشارة إليها بعاليه هي من الضعف بما كان على نحو لا يحقق الردع اللازم في مواجهة مثل هذه الظاهرة، فقد عاقب المشرع على تلك الأفعال بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، وعلى ذلك فإن هذه العقوبة لا تحقق أغراضها في مواجهة المكاسب المالية الطائلة التي تتحقق من جراء عمليات البث غير القانونية.

ونهيب بالمشرع المصري تعديل تلك العقوبات وخاصة أنه مر على إصدار هذا القانون حوالي اثنتي وعشرون عاماً، وكذلك ضرورة تشديد العقاب على نحو يتناسب مع خطورة تلك الأفعال، وذلك أسوة بالمشرع الأمريكي حيث تنص المادة رقم 18 USC 2319(C)(c) والتي تجرم أعمال القرصنة الرقمية علي أنه "يعاقب كل من يخالف الفقرة السابقة بالإضافة إلي العقوبات المنصوص عليها في القسم السابع عشر من القانون الأمريكي– عقوبات الإعتداء علي الأعمال المحمية قانوناً– أو العقوبات المنصوص عليها في أي قانون آخر بالعقوبات التالية:

- الغرامة بموجب هذا القانون، والسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بكلتا العقوبتين معاً؛
- الغرامة بموجب هذا القانون، والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو بكلتا العقوبتين، إذا ارتكبت الجريمة فيما يتعلق بإعداد واحد أو أكثر من الأعمال المعدة

(ISSN: 2537- 0758)

للأداء التجاري العلني؛ وكان الشخص مرتكب الفعل يعلم أو كان يجب أن يعلم أن هذا العمل قيد الإعداد للأداء التجاري العلني؛ والغرامة بموجب هذا القانون، أو السجن لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات، أو كليهما، إذا كانت الجريمة في حالة العود بموجب هذا القانون".

ولا شك أنه من الواضح الفارق الكبير بين العقوبات في التشريع المصري والتشريع الأمريكي كما سبق وذكرنا.

ويتمثل جوهر هذه الجريمة في التشريع المصري في تجريم عمليات النشر التي تقع على مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء بحيث يتم ذلك باستخدام الوسائل التقنية الحديثة كالحاسب الآلي وشبكات الإنترنت وشبكات المعلومات وشبكات الإتصالات بدون إذن صاحب الحق عليها[١٣٣].

ويقصد بالنشر وفق ما قررته الفقرة العاشرة من المادة رقم ١٣٨ من قانون حماية الملكية الفكرية كل عمل من شأنه إتاحة المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو الأداء للجمهور بأي طريقة من الطرق، بحيث يجب أن تكون إتاحة المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو صاحب حقوق الطبع والنشر عليه، وكذلك تكون إتاحة التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداء بموافقة منتجها أو خلفه.

وقد يتم النشر بطريقة مباشرة وهذا ما يطلق عليه الأداء العلني والذي يتحقق بأي عمل من شأنه إتاحة المصنف بأي صورة من الصور للجمهور مثل التمثيل أو الإلقاء أو العزف أو البث، بحيث يتصل الجمهور بالمصنف عن طريق الأداء أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو المسموع اتصالاً مباشراً **(الفقرة الخامسة عشرة من المادة رقم ١٣٨ من قانون الملكية الفكرية ٨٢ لسنة ٢٠٠٢)**.

وقد يتم النشر بطريقة غير مباشرة وهذا ما يطلق عليه حق النسخ والذي يتحقق بتثبيت المصنف مادياً وعمل نسخ منه وفق أي طريقة من شأنها نقله إلى الجمهور، ويتحقق النسخ باستحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف أو تسجيل صوتي بأي طريقة وفي أي شكل بما في ذلك التخزين الإلكتروني الدائم أو الوقتي للمصنف أو

---

[١٣٣] **راجع في ذلك: د. سلوى جميل أحمد حسن: "الحماية الجنائية للملكية الفكرية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ١٩٣- ١٩٤. وكذلك راجع: الأستاذ/ خاطر لطفي: "موسوعة حقوق الملكيه الفكرية"، طبعة ٢٠٠٣، ص ٥٩١، ٥٩٢.**

التسجيل الصوتي **(الفقرة التاسعة من الماده رقم ١٣٨ من قانون الملكية الفكرية ٨٢ لسنة ٢٠٠٢)**[١٣٤].

ويشترط لتجريم أعمال النشر الواقعة على تلك المواد أن تكون خاضعة للحماية طبق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، ويتحقق ذلك بأن يتوافر بشأنها الاشتراطات والمقومات المتطلبة في هذا القانون، وأن يتم نشرها بدون إذن مالكها أو صاحب الحق عليها، ويشترط في الإذن الصادر من صاحب الحق أن يكون مكتوباً وأن يكون سابقاً للنشر أو معاصرا له، فلا يعتد بالإذن غير المكتوب أو الاذن اللاحق على إرتكاب السلوك المجرم، فهو لا يزيل وصف التجريم عن الفعل[١٣٥].

مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك خلافاً حول مدى كفاية الإذن المعاصر لعملية النشر، فيرى البعض كفايه الإذن المعاصر لإزالة وصف التجريم عن الفعل في هذه الحالة، في حين يرى البعض الأخر عدم كفايه ذلك الإذن وأن العبره في ذلك هي بضرورة صدور الإذن قبل تمام فعل النشر، فإذا صدر الإذن بعد تمام إجراءات النشر صار لاحقاً، ولا ينفي وقوع الجريمة.

ولم يشترط المشرع المصري للمسئولية عن القيام بنشر عمل محمي عبر أي وسيلة للنشر مثل الإنترنت وغيره أن يحقق الجاني ربحاً من الجريمة، فهذه الجريمة من الجرائم الشكلية جرائم السلوك أو الخطر، فلا يتطلب المشرع تحقق نتيجة إجرامية مادية معينة منها[١٣٦].

ومن الجدير بالذكر هنا أن ثمة فارقاً بين القانونين المصري والأمريكي في هذه المسألة، فقد اشترط المشرع الأمريكي لقيام جريمة القرصنة الرقمية أن تتم الأفعال المجرمة في قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ بقصد تحقيق منفعة تجارية أو مكسب مالي خاص، مع العلم بأن المشرع لا يقصد بذلك الشرط أن يحقق الجاني من جريمته الربح فعلياً، و إنما يكفي فقط توافر نية أو قصد تحقيق المنفعة التجارية أو المكسب المالي الخاص، وأن المشرع الأمريكي حال اشتراط توافر تلك النية فان ذلك

---

[١٣٤] **راجع في ذلك: د. أسامه أحمد بدر: "تداول المصنفات عبر الإنترنت" دار الجامعة الجديدة للنشر طبعة ٢٠٠٤، ص ٨٢.**

[١٣٥] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ١٨٨.**

[١٣٦] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ١٨٨.**

(ISSN: 2537- 0758)

بقصد أو لغرض تشديد العقاب، وذلك بالنظر إلى إباحة بعض هذه الأفعال متى كانت بقصد أو لغرض الاستعمال الشخصي.

ولذلك يتعين على المشرع المصري أن يعدل العقوبات الخاصة بتلك الأعمال على نحو يتناسب مع آثارها الضارة البالغة، وذلك بتشديد العقوبات في حال توافر نية أو قصد تحقيق الربح أو المكسب المالي الخاص أسوة بالمشرع الأمريكي.

أما بخصوص إشكالية إباحة القانون الحق للأفراد في عمل نسخة من الأعمال المحمية قانوناً متى كان ذلك لغرض الاستعمال الشخصي أو الخاص، وكان هذا الاستثناء بقصد تشجيع واثراء الحركة الثقافية ونشر العلم والمعرفة، وهذا ما يتحقق في هذه الفرضية بقيام الشخص بعمل نسخه عن طريق الاستنساخ الرقمي وتخزينها رقمياً على جهاز الحاسب الخاص به، غير أن هذه المسألة أدت إلى وجود ظاهرة عمل نسخ من المصنفات المنشورة عبر الإنترنت على نحو اثرى صناع الحواسيب الإلكترونية ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت على حساب حقوق المؤلف(١٣٧).

وقد رأى البعض أنه يمكن مواجهة هذه الإشكالية من خلال إتخاذ تقنيات وضوابط منع النسخ من المواد الرقمية(١٣٨).

غير أنه قد تدق المشكلة اذا قام أحد المستخدمين بعمل نسخة وحيدة تم وضعها على صفحته الخاصة على شبكة الإنترنت، وأتاح للآخرين الدخول على تلك الصفحة والاستفادة من ذلك العمل المحمي، بل والأكثر من ذلك فقد يقوم الأخرين بنفس العمل على نحو يضر بحقوق مالك تلك المواد الرقمية، فما الحل؟ والإجابة على هذا التساؤل تقتضي التمييز بين صورتي النشر المباشر والغير مباشر، فالنشر المباشر يتحقق حيث يتصل الجمهور بالمصنف اتصالاً مباشراً دون عمل نسخة منه، و إنما من خلال عرض أو أداء العمل ذاته، أما النشر غير المباشر يتحقق من خلال الاتصال بالعمل المحمي عن طريق النسخ.

---

(١٣٧) **راجع في ذلك: د. أسامه أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١.**

(١٣٨) **نفس المرجع السابق، ص ٩١: ٩٤.**

وعلى ذلك فإن عمل نسخة بدون حق من الأعمال المحمية ونشرها عبر الوسائل الحديثة يعد فعلاً واحدا تقوم به جريمتين الأولى هي جريمة تقليد المصنف، والثانية هي جريمه النشر بالوسائل الحديثة، وهذا يعد من قبيل حالات التعدد المعنوي، اما القيام بنشر العمل الأصلي أو نسخة أصلية منه بدون موافقة صاحبه يشكل جريمة النشر المنصوص عليها في الفقرة الرابعة أنفة الذكر.

وبالتالي فإن قيام الشخص بعمل نسخة من العمل ثم بعد ذلك السماح للجمهور بعمل نسخة منها من خلال إتاحتها على موقعه بدون مقابل يعد نشرا للمواد المحمية عبر أجهزة الحاسب[١٣٩].

ويتمثل الركن المعنوي لهذه الجريمة بوصفها جريمة عمدية في القصد الجنائي، والذي قوامه العلم والإرادة دون اشتراط القصد الخاص، ويتحقق العلم متى علم الجاني أنه يقوم بنشر عملا من الأعمال المحمية عبر وسيلة من وسائل النشر الحديثة دون إذن مكتوباً وسابق من صاحبه أو مالكه مع إرادة إرتكاب ذلك الفعل.

وتجدر الإشارة بشأن هذه الجريمة أن المشرع المصري قد جرم القيام بنشر الأعمال الرقمية المحمية من خلال الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وشبكات المعلومات والإتصالات بدون إذن مالكها أو صاحب الحق عليها، غير انه لم يشمل بهذا التجريم تجريم القيام بعرض أو توفير خدمات النقل الرقمية التي تقوم من خلال الإرسال الرقمي بإجراء أو أداء أو عرض علني للمواد الرقمية المحمية قانوناً دون إذن مالكها.

ويقصد بخدمات النقل الرقمي أي خدمه رقمية أو إلكترونية يكون الغرض الأساسي منها الأداء العلني للأعمال أو المواد الرقميه المحمية عن طريق الإرسال الرقمي الذي يتحقق في اية عملية إرسال كلي أو جزئي تتم بشكل رقمي أو غير تناظري.

ولذلك نهيب بالمشرع المصري أن يقوم بإجراء تعديل تشريعي يجرم فيه القيام بعرض أو توفير خدمات النقل الرقمية التي تتم من خلال الإرسال الرقمي بإجراء أداء أو عرض علني للمواد الرقمية المحمية قانوناً دون إذن مالكها أسوة بنظيره الأمريكي.

---

[١٣٩] **نفس المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧.**

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني

جريمة تصنيع أو تجميع أو إستيراد أية أجهزة أو وسائل معدة و مصممة للتحايل على الحماية التقنية التي اتخذها مالك حقوق الطبع والنشر على المواد الرقمية متى كان ذلك لغرض البيع أو التأجير

قد يقوم صاحب الحق على المواد الرقمية باستخدام بعض الوسائل التقنية لحماية تلك الأعمال أو المواد الرقمية كبرمجيات التشفير غيرها من البرمجيات والوسائل والتقنيات الإلكترونية بقصد التحكم في عمليات الوصول والنسخ من تلك المواد الرقمية.

وفي الإتجاه المعاكس قد يقوم الجاني باستخدام أية وسائل تقنية بقصد التحايل على وسائل الحماية التي اتخذها مالك الحق على تلك المواد الرقمية وذلك بغيه الوصول إليها أو نسخها دون دفع المقابل المالي المحدد من مالك تلك المواد نظير أو لقاء الإستفادة منها.

وفي ضوء التعارض الواضح بين المصالح مع التقرير بمشروعية مصلحة مالك الحق على المواد الرقمية وبعدم مشروعية التحايل الذي يقوم به البعض بقصد الوصول أو النسخ بدون مقابل من تلك الأعمال، تدخل المشرع المصري وجرم أعمال التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بقصد أو بغرض البيع أو التأجير لأي وسيلة أو جهاز أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على الحماية التقنية التي اتخذها مالك حقوق الطبع والنشر على المواد الرقمية أو صاحب هذه الحقوق.

ويقصد بالتصنيع في هذا الصدد عمل جهاز أو وسيلة أو أداة يتم تصميمها من أجل الاحتيال على تقنيات التأمين المستخدمة من مالك المواد الرقمية المحمية في ذلك. وفي ذلك نرى أنه كان على المشرع المصري حال صياغته لتلك الفقرة– الفقرة الخامسة من المادة رقم ١٨١– حيث انه نص على عبارة "جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية..." وكان عليه أن يضيف إلى ذلك النص كلمة "أو تقنية".

حيث ان النص على الوسيلة أو الأداة أو الجهاز قد يوحي باشتراط المشرع أن تقع أعمال التحايل من خلال تلك الوسائل فقط، وإن كان المشرع قد أوردها على سبيل المثال للحصر، كما أنه وإن كان لفظ الوسيلة يتسع ليشمل التقنيات غير أنه من الأولى النص على لفظ التقنية بعبارة صريحة خاصة وأن معظم الوسائل التي يستعملها

أصحاب الحقوق على المواد الرقمية بغرض حماية حقوقهم تتمثل في تقنيات رقمية يتم التحايل عليها أيضا بتقنيات رقمية أخرى.

ولذلك نهيب بالمشرع المصري أن يقوم بتعديل هذا النص بإضافة عباره "أو تقنية"، وذلك أسوة بالمشرع الأمريكي الذي نص صراحة على تجريم تصنيع أو إستيراد أو عرض أو توفير أو الاتجار بأي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، وذلك في الماده رقم 17 USC 1201(a)(2).

ويقصد بالتجميع في هذا الشأن تركيب عدة أجزاء تتعامل فيما بينها على نحو يكون جهاز أو وسيلة أو أداة لتحقيق الغرض المتمثل في التحايل على الحماية التقنية، ويقصد بالاستيراد عبور أية أجهزة أو وسائل أو أدوات عبر الحدود إلى إقليم الدولة المصرية بأية وسيلة كانت، وذلك بهدف التحايل علي وسائل الحماية التقنية لصاحب الحقوق على المواد الرقمية(١٤٠).

ويشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون التصنيع أو التجميع والاستيراد لهذه الأجهزة والمعدات بغرض بيعها أو تأجيرها، كذلك تقوم المسئولية الجنائيه عن أفعال التصنيع أو التجميع والاستيراد لهذه الأجهزة أو المعدات أو الوسائل حتى ولو لم يحدث البيع أو التأجير فعلياً، المهم أن تتم عمليات التصنيع والتجميع والاستيراد لهذا الغرض(١٤١).

*** إشكالية إشتراط المشرع المصري قصد البيع أو التأجير للعقاب علي أعمال التصنيع أو التجميع أو الإستيراد للأجهزة المعدة للتحايل علي الحقوق الطبع والنشر الرقمية: ويعاب على هذا النص ان المشرع قد جرم أفعال التصنيع أو التجميع والاستيراد التي تتم بغرض البيع أو التأجير وهذا حسن غير أنه ما الحكم بشأن قيام شخص باستيراد أو تجميع أو تصنيع أداة أو وسيلة أو جهاز أو تقنيه تحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية دون قصد البيع أو إعادة التأجير، وإنما بقصد الاستخدام الشخصي أو حتى بقصد طرحها للاستعمال المجاني للجمهور لتحقيق غرض الشهرة أو لإلحاق بعض الأضرار بأصحاب حقوق الطبع والنشر الرقمية؟

وقبل التعرض للإجابة على هذا التساؤل أود أن أشير إلى أن المشرع الأمريكي قد جرم القيام بتصنيع أو استيراد أو عرض أو توفير أو بالاتجار بأي تقنية أو منتج أو

(١٤٠) **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ١٨٩.**

(١٤١) **راجع في ذلك: د. سلوى جميل أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٣.**

(ISSN: 2537- 0758)

خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، سواء تم تصميمها بشكل رئيسي لغرض التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو كان لها غرض أو استخدام تجاري معين ومحدد بخلاف التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون؛ أو تم تسويقه من قبل ذلك الشخص أو شخص آخر بالتنسيق معه وبعلمه لاستخدامه في التحايل على تدبير تكنولوجي يتحكم بشكل فعال في الوصول إلى عمل محمي بموجب هذا القانون.

وعلي ذلك يتضح لنا أن المشرع الأمريكي جرم مجرد التصنيع أو الاستيراد أو العرض أو التوفير لهذه التقنيات أو الأجهزة أو الوسائل المعدة لغرض التحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية أو حتى تلك الأفعال متي وردت على جزء من تلك الأجهزة أو الوسائل كذلك جرم أعمال الإتجار في هذه الوسائل والأدوات كعمل منفرد بذاته يشكل الركن المادي للجريمة الواردة في المادة رقم(2)(a)1201 §§ .U.S.C 17، وهي جريمة التصنيع أو الإتجار في تقنيات أو أدوات التحايل علي ضوابط الوصول للعمل المحمي بقصد تحقيق ميزة تجارية أو مكسب مالي.

وفي ضوء ذلك نجد أن المشرع المصري بهذا النص قد قيد واسعا حيث اشترط أن تتم أعمال التصنيع أو التجميع والاستيراد لغرض البيع أو التأجير وكان عليه أن يجرم مجرد التصنيع أو التجميع أو الاستيراد لهذه التقنيات أو الوسائل او الأدوات بشكل مجرد،

كان عليه أيضا أن يفعل ما فعله نظيره الأمريكي من تجريم أعمال الإتجار التي ترد على تلك الأدوات أو المعدات أو التقنيات في جريمة مستقلة بذاتها.

أما عن الإجابة على هذا التساؤل فتتمثل في ضرورة تدخل المشرع المصري بإجراء تعديل تشريعي بمقتضاه يتم تجريم مجرد التصنيع أو التجميع أو الاستيراد أو الإتجار في الوسائل والأجهزة والأدوات والتقنيات التي تستخدم للتحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية أسوة بنظيره الأمريكي.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن شرع المصري لم يميز بين فكرة التحايل على ضوابط الوصول وضوابط النسخ لهذه الأعمال الرقمية المحمية قانونا كما فعل المشرع الأمريكي الذي جرم التصنيع أو الإتجار في تقنيات أو أدوات التحايل على ضوابط

الوصول للعمل المحمي في المادة رقم (2)(a)1201 §§ .17 U.S.C، وكذلك جرم أعمال الإتجار بالأدوات والأجهزة والخدمات المعدة للتحايل على ضوابط النسخ وفق المادة رقم (1)(b)1201 §§ .17 U.S.C.

كذلك جرم أعمال الإتجار في أية أدوات تتوافق مع تكنولوجيا التحكم في النسخ من مسجلات أشرطة في الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديو إذا كانت متوافقه مع تكنولوجيا التحكم في النسخ للعمل المحمي قانونا وذلك بالمادة رقم(b)1201 §§ .17 U.S.C.

وبغير هذا التعديل سيفلت من العقاب والمسئولية كل من قام بأعمال التصنيع أو التجميع أو الاستيراد للوسائل أو الأدوات والأجهزة المعدة للتحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية متى قام بتلك الأفعال دون توافر غرض أو قصد البيع أو إعادة التأجير.

وفي ضوء ذلك نهيب بالمشرع المصري أيضاً القيام بتجريم الإتجار في مسجلات أشرطة الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديو الرقمية التي تتوافق مع تقنيات التحايل على تقنيات التحكم في النسخ للأعمال الرقمية المحمية أسوة بالمشرع الأمريكي متى كان الغرض منها التحايل على ضوابط التحكم في النسخ للأعمال المحمية.

*** إشكالية عدم شمول حماية نص الفقره الخامسة من المادة رقم ١٨١ لحقوق المتصرف إليه أو الشخص الذي أنتقل إليه الحقوق المتعلقة بالمواد الرقمية المحمية قانوناً: تنص المادة رقم ١٨١ في فقرتها الخامسة على أنه "..... للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور....."، وكان على المشرع المصري أن ينص على أن الحماية تشمل المتصرف إليه أو الشخص الذي انتقل إليه الحق أو الحقوق على المواد الرقمية المحمية قانوناً.

وعلى ذلك فإن التمسك بظاهر هذا النص سيؤدي إلى عدم حماية المتصرف إليه أو من انتقلت إليه الحقوق في هذه الحالة، غير أنه قد يرى بعض الفقه– ونؤيده بحق– أن روح النص وقواعد المنطق تؤدي إلى شمول المتصرف إليه ومن انتقلت اليه الحقوق بحسب أنه أصبح يتمتع بالحقوق التي كان يتمتع بها المؤلف وصاحب الحق المجاور[١٤٢]، ولكن يظل الحل الأولى هو التعديل التشريعي على نحو يجعل النص مانعاً من أي نقص.

---

[١٤٢] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ١٩١، وكذلك راجع: الأستاذ/ خاطر لطفي، مرجع سابق، ص ٥٩٦.**

(ISSN: 2537- 0758)

وينشأ عن تلك الإشكالية فرضية قيام أحد المستخدمين بتوصيل جهاز أو وسيلة أو أداة معدة للتحايل بالجهاز الخاص به لغرض التحايل فهل يعد هذا الشخص مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في الماده رقم ١٨١ في فقرتها الخامسة، وهل يدخل ذلك في إطار التصنيع وفي شأن الإجابة على هذا التساؤل يرى بعض الفقه أن قيام المستخدم بتوصيل جهاز لفك شفرة القنوات التلفزيونية ووضعه في حاله التشغيل لا يمكن أن يعتبر من قبيل أفعال التصنيع وذلك بالنظر الى أن توصيل المستخدم لهذا الجهاز يعد من قبيل الاستعمال الشخصي، كذلك لعدم توافر قصد أو غرض البيع أو التاجير.

ولا شك ان هذه الفرضية تقودنا إلى التعرض لمسألة عدم تجريم المشرع المصري للتحايل على ضوابط الوصول وضوابط النسخ للاعمال الرقميه المحمية قانونا كما فعل المشرع الأمريكي والتي سنتعرض لها في المطلب التالي.

المطلب الثالث

جريمه إزالة أو تعطيل أو تعييب الحماية التقنية التي اتخذها مالك المواد الرقمية المحمية لحماية حقوقه

يتمثل جوهر الركن المادي لهذه الجريمة في القيام بعدد من الأعمال– الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية– لأي حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

ويقصد بالإزالة كل عمل يؤدي إلى فك تقنيات الحماية المتخذة من المالك بحيث لم يعد لها وجود، أما التعطيل فهو كل فعل يؤدي إلى عدم قيام تقنيات الحماية المتخذة بوظيفتها المقصودة، ويختلف التعطيل عن الإزالة في امكانيه اعاده التقنيات المعطلة للعمل من خلال التدخل الفني أو التقني من قبل المالك وهو ما لا يتحقق في الإزالة.

أما التعييب فهو كل عمل يؤدي إلى عدم إمكانية قيام تقنيات الحماية بوظيفتها والتعييب والإزالة يتفقان في عدم إمكانية عودة التقنيات المستخدمة من المالك للعمل مره أخرى[١٤٣].

ومن المتصور في هذه الجريمة أن يرد الإعتداء على الكيان المادي للحماية التقنية أي الأداة أو الوسيلة التي تقوم بالحماية، بأن يتم إتلافها أو تخريبها، وفي هذه الفرضية تقوم جريمة الإتلاف ويطبق نص المادة رقم ٣٦١ من قانون العقوبات المصري[١٤٤].

---

[١٤٣] **راجع في ذلك: د. سلوى جميل أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٤.**

*** التمييز بين الجريمتين الواردتين في الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة رقم ١٨١ من قانون الملكية الفكرية: يرى البعض أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة رقم ١٨١ هي جريمة وقائية تجرم أعمالاً تحضيرية هي التصنيع أو التجميع أو الاستيراد للأجهزة أو الأدوات بقصد التحايل على التقنيات التي يتخذها صاحب العمل المحمي لتأمين الوصول والنسخ لعمله الرقمي المحمي قانوناً، أما الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السادسة فهي تجرم أعمال أو أفعال الإزالة أو التعطيل أو التعييب الفعلي لتلك التقنيات.

وعلى ذلك فإن الجريمة الثانية المنصوص عليها في الفقرة السادسة تعد من جرائم الضرر خلافاً للأولى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة التي تعد من جرائم الخطر، كما أن هناك علاقة ترابط بين الجريمتين فالجريمة الواردة في الفقرة الخامسة وهي التصنيع أو التجميع أو الاستيراد لأجهزة أو أدوات التحايل على الحماية التقنية المتخذة من مالك العمل تسهل في كثير من الحالات وقوع الجريمة الثانية وهي الإزالة أو التعطيل أو التعييب[١٤٥].

وهنا يُثار التساؤل الذي مفاده: هل يمكن القول بأن المشرع المصري قد جرم التحايل على التقنيات الحمائية التي يتخذها صاحب حقوق الطبع والنشر الرقمية في ضوء الجريمتين السابقتين أم لا؟ والإجابة على هذا التساؤل تكون بالنفي، فتجريم الاستيراد والتصنيع والتجميع للأدوات والأجهزة التي تستخدم في التحايل على تقنيات

---

[١٤٤] **راجع في ذلك: أ/ خاطر لطفي، مرجع سابق، ص ٥٩٦.**

تنص المادة رقم ٣٦١ من قانون العقوبات علي أنه " كل من خرب او اتلف عمدا اموالا ثابتة او منقولات لا يمتلكها او جعلها غير صالحة للاستعمال او عطلها باية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين.

فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيها او اكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه اذا نشا عن الفعل تعطيل او توقيف اعمال مصلحة ذات منفعة عامة او اذا ترتب عليه جعل حياة الناس او صحتهم او امنهم فى خطر".

[١٤٥] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ١٩١.**

(ISSN: 2537- 0758)

الحماية التي يتخذها مالك العمل المحمي، وكذلك تجريم أفعال الإزالة أو التعطيل أو التعييب لتلك التقنيات الحمائية لا يعد تجريما للتحايل بشكل مباشر، وإن أمكن اعتباره تجريما غير مباشراً، فتجريم الإزالة أو التعطيل أو الإتلاف يعد من قبيل أفعال التحايل غير أنه كان الأجدر بالمشرع المصري أن يفرد نصاً لتجريم التحايل في حد ذاته على تلك التقنيات الحمائية التي تتخذ بشأن المواد الرقمية أسوة بما فعله نظيره الأمريكي، حيث جرم التحايل على أدوات التحكم في الوصول إلى العمل المحمي بالمادة 17 U.S.C. §§ 1201(a)(1)، فقد جرم المشرع الأمريكي بهذه المادة التحايل على تلك التقنيات من خلال فك تشفير الأعمال المشفرة أو تجنب أو تجاوز أو إزالة أو تعطيل أو إضعاف التدابير التقنية الحمائية دون إذن المالك.

هذا إلى جوار تجريمه لأعمال التصنيع والاتجار في كل ما يتعلق من أجهزة أو تقنيات أو وسائل أو أدوات تستخدم لغرض التحايل على ذلك.

ولذلك نهيب بالمشرع المصري القيام بإجراء تعديل تشريعي يجرم فيه وبصورة واضحة ومباشرة التحايل على التقنيات الحمائية التي يتخذها مالك الحقوق على الأعمال الرقمية المحمية أسوة بالمشرع الأمريكي.

مع ضروره النص صراحة على تجريم الإتجار في التكنولوجيا أو المنتجات أو الخدمات التي تتحايل على ضوابط الوصول للأعمال المحمية سواء كانت هذه المنتجات في صورتها التقليدية أو الإلكترونية- البرامج- وذلك دون اشتراط أن تكون هذه المنتجات قد تم إنتاجها خصيصاً لغرض التحايل وذلك أسوة بما فعله المشرع الأمريكي في المادة رقم 17 U.S.C. §§ 1201، وسواء كان هذا التحايل واقعاً على ضوابط الوصول 17 U.S.C. §§ 1201(a)(2) أو ضوابط النسخ 17 U.S.C. §§ 1201(b)(1).

*** إشكالية عدم تطرق المشرع المصري لتجريم التلاعب بالتزوير أو التغيير أو الإزالة للمعلومات المتعلقه بإدارة حقوق الطبع والنشر الرقمية: يتبين لنا من خطة المشرع الامريكي في حماية حقوق الطبع والنشر الرقمية من كافة صور الإعتداء الواقع عليها أنه جرم تزوير أو تغيير أو إزالة المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر بموجب نص المادة رقم 17 U.S.C. § 1202، حيث يُجَرم المشرع الأمريكي بموجب هذه المادة القيام عمداً بتزوير أو إزالة أو تغيير المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع

والنشر، ومن أمثلة المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر: عنوان العمل المحمي بحقوق الطبع والنشر أو إشعار حقوق الطبع والنشر أو المؤلف، متي كان ذلك بقصد التحريض على الإعتداء علي حقوق المالك أو تمكينه أو تسهيله أو إخفائه.

وكذلك يُجَرم المشرع الأمريكي أيضًا التسهيل العمدي للإعتداء حقوق المالك من خلال توزيع أو نشر المعلومات الزائفة المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر أو المتعلقة بإدارة حقوق التوزيع للعمل المحمي مع العلم بأن هذه المعلومات قد تم تزويرها أو تغييرها دون إذن مالك العمل المحمي قانوناً 17U.S.C. § 1202(a)(2), (b)(2).

وكذلك يُجَرم المشرع الأمريكي أيضًا التسهيل العمدي للإعتداء حقوق المالك من خلال توزيع أو عرض أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر أو نسخ من هذه الأعمال أو تسجيلات صوتية منها مع العلم بأن المعلومات المتعلقة بإدارة حقوق الطبع والنشر الخاصة بها قد تم تزويرها أو إزالتها أو تغييرها دون إذن مالكها 17U.S.C. § 1202(b)(3).

ويتلاحظ لنا أن المشرع المصري لم يقم بتجريم تلك الأفعال، ولذلك نهيب بالمشرع المصري بإجراء تعديلا تشريعا يجرم فيه التلاعب بالتزوير أو التغيير أو الإزالة للمعلومات المتعلقه بإدارة حقوق الطبع والنشر الرقمية أسوة بنظيره الأمريكي.

المطلب الرابع
جريمة الإعتداء على أي حق أدبي أو مالي لأصحاب حقوق الملكية الأدبية والفنية

تنص المادة رقم ١٨١ في فقرتها السابعة على أنه "يعاقب كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية: أولاً:..... ثانياً:..... ثالثاً:..... رابعاً:..... خامساً:..... سادساً:..... سابعاً: الإعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

وبالنظر في صياغة هذه الفقرة يتبين لنا أنها جاءت على نحو يختلف عن الفقرات الأخرى السابقة عليها الوارده بالمادة رقم ١٨١، حيث أنها قامت بالإحالة إلى نصوص أخرى في قانون حماية الملكية الفكرية، وهي النصوص التي توضح أو تتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فكل فعل إعتداء يقع على تلك الحقوق يصلح لقيام الركن

(ISSN: 2537- 0758)

المادي للجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابعة، ولا شك أن هذه الصياغة جاءت عامه وشاملة بشكل واسع.

حيث يصعب حصر صور الإعتداء التي يمكن أن تقع على هذه الحقوق، وهنا قد يثار التساؤل هل تخالف هذه الصياغة الواسعة مبدأ الشرعية الذي يشترط وضوح الجريمة واستعمال ألفاظ دقيقة واضحة ومحددة في صياغتها؟

الإجابة على هذا التساؤل تكون بالنفي، بحسب أن المشرع قد حدد ما هية تلك الحقوق في نصوص أخرى في ذات القانون، ويرى البعض أن هذه الطريقة تثير عدداً من الإشكاليات مرجعها إلي أن الحقوق المالية والأدبية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية والأدبية ما زالت في مرحلة التطور من حيث صور الإعتداء التي يقع عليها، والتي لا يمكن للعقل حاليا أن يتصورها في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الملحوظ والمتسارع في عالمنا المعاصر، ويترتب على ذلك نتيجتين رئيسيتين: **النتيجة الأولى:** تتمثل في حدوث تداخل في نطاق التجريم بين الفقرة السابعة من المادة رقم ١٨١ والفقرات السابقة عليها، حيث أن كافة الجرائم المنصوص عليها في الفقرات السابقة على تلك الفقرة تعد في حقيقتها جزء من تلك الجريمة، ولا شك أن حل هذه الإشكالية يعتمد على تطبيق القاعدة الأصولية التي تقول أن النص الخاص يقيد النص العام، ومن ثم يمكن النظر إلى الفقرات السابقة على الفقرة السابعة من المادة رقم ١٨١ بأنها أكثر تخصيصا من الفقرة السابعة ومن ثم يتم تطبيقها طالما توفرت أركان الجرائم الواردة بها، أما إذا تخلفت أركان تلك الجرائم كان من الواجب في هذه الحالة تطبيق أحكام الفقرة السابعة من المادة رقم ١٨١.

أما **النتيجة الثانية:** هي اتساع نطاق التجريم في هذه الفقرة على نحو يشمل كل صور الإعتداء حتى ولو كان تافهة أو بسيطة على نحو لا يستأهل الجزاء الجنائي أو يكفي فيه المسئولية المدنية، وهذا ما قد يدعو القضاء والمحاكم إلى الإحجام عن تطبيق أحكام هذه الفقرة والقضاء بالبراءة.

مع ضرورة الإشارة إلى أن السبب الذي حدا بالمشرع إلى صياغة هذه الفقرة هو رغبته في حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من التطورات المتلاحقة في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وخشيته من أن تكون الجرائم المنصوص عليها في الفقرات السابقة على الفقرة السابعة غير كافيه للحماية المنشودة، فهي بمثابة خط دفاع ثاني يستخدم حال عجز الجرائم المنصوص عليها في الفقرات السابقة على الفقرة السابعة عن

توفير الحماية[١٤٦]، وكان الأولي بالمشرع المصري أن يسن تشريعاً مطوراً لمواجهة هذه الجرائم أسوة بنظيره الأمريكي.

هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يقوم ركنها المعنوي على القصد الجنائي العام الذي يتوافر متي علم الجاني أن ما يأتيه من افعغال يشكل إعتداء على حق من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة مع إرادة ذلك، وقد يرى بعض الفقه أن قيام الجاني بارتكاب فعلاً من أفعال الإعتداء على أي من هذه الحقوق يعد قرينة على توافر القصد، غير أنها قرينة بسيطه تقبل إثبات العكس[١٤٧]، في حين يرى البعض الأخر أنه لا يوجد في النص ما يؤيد أو يدل على افتراض المشرع للقصد الجنائي في هذه الجريمة، ومن ثم لابد من توفر العلم والإرادة فعلياً لقيام القصد الجنائي فيها[١٤٨].

فقرة ختامية: (العقوبات المقررة في المادة رقم ١٨١ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية): مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الواردة في تلك المادة بقفراتها السبع.

وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين (ثانياً– وثالثاً) من هذه المادة، وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

---

[١٤٦] **راجع في ذلك: د. سلوى جميل أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٢١٨.**

[١٤٧] **راجع في ذلك: الأستاذ/ محمد علي العريان، مرجع سابق، ص ٢١٠.**

[١٤٨] **راجع في ذلك: د. سلوى جميل أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٢١٨.**

(ISSN: 2537- 0758)

الخاتمة والتوصيات

أنصبت هذه الدراسة علي المواجهة التشريعية لأعمال الإعتداء علي حقوق الطبع والنشر الرقمية وأعمال القرصنة الرقمية في ضوء قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية Digital Millennium Copyright Act (2010) وقانون حماية البث القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية Protecting Lawful (2020) Streaming Act بالمقارنة مع قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

حيث أن حماية حماية حقوق الطبع والنشر بصفة عامة وحقوق طبع ونشر المواد الرقمية بصفة خاصة بموجب النصوص التشريعية ذات الصلة يعزز من التقدم والابتكار والمساعي الفنية من خلال السماح للمبدعين بنحقيق الربح من خلال منحهم الحق الحصري في السيطرة على هذا العمل التي تمثل ثمرة إبداعهم، وبدون تقرير حقوق الطبع والنشر فهذا يعني على الفور حرية نسخ هذه الأعمال من قبل الآخرين، وهذا من شأنه أن يقلل الحافز علي الإبداع.

وقد تعرضت الدراسة لخطة المشرع الأمريكي في حماية المواد الرقمية في ضوء التشريعات ذات الصلة، وكذلك لصور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في ضوء التشريعات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً لصور السلوك المجرم بشأن الإعتداء علي المواد الرقمية في قانون الملكية الفكرية المصري.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات نوردها فيما يلي:

- إصدار المشرع المصري تشريعا يتعلق بمكافحة وتجريم القرصنة الرقمية وعمليات البث غير القانونية للمواد الرقمية المحمية قانونا، وذلك أسوة بنظيره الأمريكي الذي أصدر قانون حماية البث القانوني لعام ٢٠٢٠ والذي أضاف بموجبه المادة رقم ٢٣١٩ إلي القسم الثامن عشر من القانون الجنائي الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً التعرض لمسألة تجريم أعمال القرصنة الرقمية في فقرة واحدة– الفقره الرابعة من المادة رقم ١٨١ من قانون الملكية الفكرية المصري– والذي لم يرد عليه أية تعديلات على مر أكثر من عقدين من الزمن منذ صدوره.
- تشديد العقوبات بشأن جرائم الاعتداء علي حقوق الطبع والنشر الرقمية وأعمال القرصنة الإلكترونية على نحو يتناسب مع خطورة تلك الأفعال، حيث أن العقوبات

التي قررها المشرع في المادة رقم ١٨١ هي من الضعف بما كان على نحو لا يحقق الردع اللازم في مواجهة مثل هذه الظاهرة، فهذه العقوبة لا تحقق أغراضها في مواجهة المكاسب المالية الطائلة التي تتحقق من جراء عمليات البث غير القانونية، وخاصة أنه مر على إصدار هذا القانون حوالي اثنتي وعشرون عاماً، وذلك أسوة بالمشرع الأمريكي حيث تنص المادة رقم(c)(C)2319 USC 18 والتي تجرم أعمال القرصنة الرقمية علي عقوبة السجن والغرامة.

- تشديد العقوبات الخاصة بأعمال القرصنة الرقمية على نحو يتناسب مع آثارها الضارة البالغة في حال توافر نية أو قصد تحقيق الربح أو المكسب المالي الخاص أسوة بالمشرع الأمريكي علي نحو يزيد من مقدار العقوبة عن حالة عدم توافر تلك النية.
- إجراء تعديلاً تشريعياً لتجريم القيام بعرض أو توفير خدمات النقل الرقمية التي تقوم من خلال خدمة الإرسال الرقمي بإجراء أو أداء أو عرض علني للمواد الرقمية المحمية قانوناً دون إذن مالكها، حيث المشرع المصري القيام بنشر الأعمال الرقمية المحمية من خلال الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وشبكات المعلومات والإتصالات بدون إذن مالكها أو صاحب الحق عليها، غير انه لم يشمل بهذا التجريم تجريم القيام بعرض أو توفير خدمات النقل الرقمية التي تقوم من خلال الإرسال الرقمي بإجراء أو أداء أو عرض علني للمواد الرقمية المحمية قانوناً دون إذن مالكها.
- تعديل نص الفقرة الخامسة من المادة رقم ١٨١ بإضافة عباره " أو تقنية "، وذلك أسوة بالمشرع الأمريكي الذي نص صراحة على تجريم تصنيع أو إستيراد أو عرض أو توفير أو الاتجار بأي تقنية أو منتج أو خدمة أو جهاز أو مكون أو جزء منها، وذلك في الماده رقم (2)(a)1201 USC 17.
- إجراء تعديلاً تشريعياً بمقتضاه يتم تجريم مجرد التصنيع أو التجميع أو الاستيراد أو الإتجار في الوسائل والأجهزة والأدوات والتقنيات التي تستخدم للتحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية دون إشتراط توافر غرض أو قصد البيع أو إعادة التأجير أسوة بنظيره الأمريكي، حتي لايفلت من العقاب والمسئولية كل من قام بأعمال التصنيع

(ISSN: 2537- 0758)

أو التجميع أو الاستيراد للوسائل أو الأدوات والأجهزة المعدة للتحايل على حقوق الطبع والنشر الرقمية متى قام بتلك الأفعال دون توافر غرض أو قصد البيع أو إعادة التأجير.

- تجريم الإتجار في مسجلات أشرطة الفيديو التناظرية وكاميرات الفيديو الرقمية التي تتوافق مع تقنيات التحايل على تقنيات التحكم في النسخ للأعمال الرقمية المحمية أسوة بالمشرع الأمريكي متى كان الغرض منها التحايل على ضوابط التحكم في النسخ للأعمال المحمية، حيث لم يتعرض المشرع المصري لتلك المسألة.
- إجراء تعديلاً تشريعياً بمقتضاه يتم تجريم قيام أحد المستخدمين بتوصيل جهاز أو وسيلة أو أداة معدة للتحايل بالجهاز الخاص به لغرض التحايل مثل قيام المستخدم بتوصيل جهاز لفك شفرة القنوات التلفزيونية ووضعه في حاله التشغيل، ومن ثم تجريم التحايل على ضوابط الوصول وضوابط النسخ للاعمال الرقميه المحمية في حد ذاته ولو كان لغرض الإستعمال الشخصي، فالأجدر بالمشرع المصري أن يفرد نصاً لتجريم التحايل في حد ذاته على تلك التقنيات الحمائية التي تتخذ بشأن المواد الرقمية أسوة بما فعله نظيره الأمريكي.
- تجريم الإتجار في التكنولوجيا أو المنتجات أو الخدمات التي تتحايل على ضوابط الوصول للأعمال المحمية سواء كانت هذه المنتجات في صورتها التقليدية أو الإلكترونية– البرامج– وذلك دون اشتراط أن تكون هذه المنتجات قد تم إنتاجها خصيصاً لغرض التحايل وذلك أسوة بما فعله المشرع الأمريكي في المادة رقم 17 U.S.C. §§ 1201، وسواء كان هذا التحايل واقعاً على ضوابط الوصول أو ضوابط النسخ.
- تجريم التلاعب بالتزوير أو التغيير أو الإزالة للمعلومات المتعلقه بإدارة حقوق الطبع والنشر الرقمية أسوة بالمشرع الأمريكي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- د. أسامه أحمد بدر "تداول المصنفات عبر الإنترنت" دار الجامعة الجديدة للنشر ط ٢٠٠٤.
- الأستاذ/ خاطر لطفي "موسوعة حقوق الملكيه الفكرية"، طبعة ٢٠٠٣.
- د. سلوى جميل أحمد حسن "الحماية الجنائية للملكية الفكرية"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
- الأستاذ/ محمد علي العريان "الجرائم المعلوماتية"، دار الجامعة الجديدة طبعة ٢٠٠٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) A.H. Rajani: Davidson & Associates v. Jung. (Re)interpreting Access Controls, Berkeley Technology Law Journal, Vol. 21, No. 1, ANNUAL REVIEW OF LAW AND TECHNOLOGY (2006), pp. 365-394 (30 pages). https://www.jstor.org/stable/24119555
2) Adam Mossof: "Congress Should Protect the Rights of American Creators with Site-Blocking Legislation " LEGAL MEMORANDUM No. 349 | February 14, 2024 EDWIN MEESE III CENTER FOR LEGAL & JUDICIAL STUDIES. https://www.heritage.org/sites/default/files/2024-02/LM349.pdf
3) Alessandra Garbagnati: " The Wrath of the Blizz King: How the Ninth Circuit's Decision in MDY Industries, Inc. v. Blizzard Entertainment May Slay the Game Genie " HASTINGS COMM/ENT L.J 2012, volume 345, Number 3, article 1, pages: from 313 to 340. https://repository.uclawsf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1773&context=hastings_comm_ent_law_journal
4) American Civil Liberties Union, SOPA and PIPA Votes Delayed Indefinitely. https://www.aclu.org/news/free-speech/sopa-and-pipa-votes-delayed-indefinitely.
5) DEVLIN HARTLINE AND MATTHEW BARBLAN: "PROTECTING AUTHORS AND ARTISTS BY CLOSING THE STREAMING LOOPHOLE "2015. https://sls.gmu.edu/cpip/wpcontent/uploads/sites/31/2014/04/Hartline-Barblan-Protecting-Authors-andArtists-by-Closing-the-Streaming-Loophole.pdf [https://perma.cc/56P3-FYUV].

(ISSN: 2537- 0758)

6) Eric Wanner: " NAVIGATING THE NEXUS: DMCA AntiCircumvention Protection of Computer Software "ARIZONA STATE LAW JOURNAL 2012, pages: 1081to1106. https://deliverypdf.ssrn.com/delivery.php?ID=1&EXT=pdf&INDEX=TRUE
7) Glenn M. Schley: " The Digital Millennium Copyright Act and the First Amendment: How Far Should Courts Go to Protect Intellectual Property Rights? "JOURNAL OF HIGH TECHNOLOGY LAW 2004, volume 3, pages: from 115-140. https://bpb-use1.wpmucdn.com/sites.suffolk.edu/dist/5/1153/files/2018/02/Schley-Note-PDF-1xoqnnx.pdf
8) Guy A. Rub: " COPYRIGHT SURVIVES: RETHINKING THE COPYRIGHTCONTRACT CONFLICT " Virginia Law Review 2017, volume 103, pages: from 1141 to 1248. https://www.virginialawreview.org/wp-content/uploads/2020/12/Rub_Online.pdf
9) Jacob M. Abdo: "Keeping Princess Peach Locked in Her Castle: Criminal Liability for Trafficking Circumvention Technology—United States v. Reichert "WILLIAM MITCHELL LAW REVIEW 2015, volume 41, issue 4, article 6, pages: 1470 to1499. https://open.mitchellhamline.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2906&context=wmlr
10) Jerome H. Reichman et al.,: " A Reverse Notice and Takedown Regime to Enable Public Interest Uses of Technically Protected Copyrighted Works ", 22 BERKELEY TECH. L.J. (Summer 2007). https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2509&context=faculty_scholarship
11) John Haubenreich: "The iPhone and the DMCA: Locking the Hands of Consumers "Vanderbilt Law Review 2008, Volume 61 Issue 5, Issue 5, pages: 1508- 1553. https://core.ac.uk/download/pdf/230476192.pdf
12) Kevin J. Shanahan and Michael R. Hyman:" Motivators and Enablers of SCOURing: A Study of Online Piracy in the US and UK " journal of business research Sebtemder-October 2010, volume 63, issue 9-10, pages: from 1095 to 1102.

https://www.sciencedirect.com/journal/journal-of-business-research/vol/63/issue/9

13) Lindsey M. Shinn: " Passwords and Keys under the DMCA: A Call for Clarification from the Courts or Congress "HASTINGS LAW JOURNAL 2009, volume 60, article 6, issue 5, pages: from 1173 to1202. https://repository.uclawsf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3742&context=hastings_law_journal
14) Melissa Rezzag: " Legislative Report: Protecting Lawful Streaming Act of 2020 " CYBARIS (AN INTELLECTUAL PROPERTY LAW REVIEW) Mitchell Hamline School of Law 2024, volume 15, article 15, issue 2, pages: from 233 to 250. https://open.mitchellhamline.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1132&context=cybaris
15) Michael J. Derderian: "Reimerdes, Chamberlain, and RealDVD: The DMCA and a Doctrine of Nonsubstantial Infringing Uses "NOTRE DAME LAW REVIEW 2011, volume 86, issue 2, article 9, pages: 851 to 878. https://scholarship.law.nd.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1070&context=ndlr
16) Michael Seringhaus: "E-BOOK TRANSACTIONS: AMAZON"KINDLES" THE COPY OWNERSHIPDEBATE "Yale Journal of Law and Technology 2010, Volume 12, Issue 1, Article 4, pages: 148 to 207. https://core.ac.uk/reader/72831610
17) MUSO, PIRACY REPORT, 9 (2022). https://www.thecinemafoundation.org/wpcontent/uploads/2023/03/MUSO-Piracy-Report-1.pdf [https://perma.cc/26E7- 4S5Z] [hereinafter MUSO, PIRACY REPORT]..
18) Paul Goldstein: " Goldstein on Copyright " Third Edition 2005, Aspen publishers on line. https://books.google.com.eg/books?id=KaXXAr1ywaMC&pg=SA7PA399&lpg=SA7PA399&dq=CoxCom,+Inc.+v.+Chaffee,+536+F.3d+101,+110+(1st+Cir.+2008)&source=bl&ots=da_n08dJcB&sig=ACfU3U2rDStUUYdQ-1S8i-ZIJQtU-gYWTg&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiL_KGwnvH8AhViSfEDHXu9DIQ6AF6BAgUEAM#v=onepage&q=CoxCom%2C%20Inc.%20v.%20Chaffee%2C%20536%20F.3d%20101%2C%20110%20(1st%20Cir.%202008)&f=false

(ISSN: 2537- 0758)

19) Press Release, Senator Thom Tillis, Tillis Releases Text of Bipartisan Legislation to Fight Illegal Streaming by Criminal Organization (Dec. 10, 2020). https://www.tillis.senate.gov/2020/12/tillis-releases-text-of-bipartisan-legislationto-fight-illegal-streaming-by-criminal-organizations [https://perma.cc/5DSK
20) Rebecca Sundin: "Next Generation Copyright Misuse "Chicago-Kent Journal of Intellectual Property (Chicago-Kent College of Law), Volume 13, issue 1, article 11, pages: 279 to 297. https://scholarship.kentlaw.iit.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1108&context=ckjip
21) Robert C. Denicola: "Fair's Fair: An Argument for Mandatory Disclosure of Technological Protection Measures" Michigan Telecommunications and Technology Law Review 2004, volume 11 m issue 1, pages: 1 to22. https://repository.law.umich.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1121&context=mttlr
22) Ryan Iwahashi: "HOW TO CIRCUMVENT TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES WITHOUT VIOLATING THE DMCA: AN EXAMINATION OF TECHNOLOGICAL PROTECTION MEASURES UNDER CURRENT LEGAL STANDARDS " Berkeley technology law journal 2012 volume 26, University of California, Berkeley School of Law, pages: from 491 to526. https://www.btlj.org/data/articles2015/vol26/26_1_AR/26-berkeley-tech-l-j-0491-0526.pdf
23) Salsabilla Deniesa1& ETC: "Copyright Protection for Creators of Digital Artwork" INDONESIAN COMPARATIVE LAW REVIEW Volume 4, Issue 1, 2021, pages: from 43 to 58. file:///C:/Users/Administrator/Downloads/Copyright_Protection_for_Creators_of_Digital_Artwo.pdf
24) Steve P. Calandrillo & Ewa A. Davison:" The Dangers of the Digital Millennium Copyright Act: Much Ado about Nothing? "William and Mary Law Review 2008, VOLUME 50, pages: from 349 to 415. https://digitalcommons.law.uw.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1132&context=faculty-articles

25) Steve Vondran: "DMCA COPYRIGHT 1202 claims explained Stevens v. CoreLogic (9th Cir. 2018), Vondran Legal Jul. 26, 2018. https://www.vondranlegal.com/dmca-copyright-1202-claims-explained-stevens-v-corelogic-9th-circuit
26) Sunoo Park & Kendra Albert- Harvard Law School: "A Researcher's Guide to Some Legal Risks of Security Research" Cyberlaw Clinic at Harvard Law School & Electronic Frontier Foundation (EFF), October 2020. https://clinic.cyber.harvard.edu/wpcontent/uploads/2020/10/Security_Researchers_Guide-2.pdf
27) Susan A. Mort,: "The WTO, WIPO & the Internet: Confounding the Borders of Copyright and Neighboring Rights", 8 FORDHAM INTELL. PROP. MEDIA & ENT. L.J. (Fall 1997). https://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1148&context=iplj
28) Susanna Monseau: "Fostering Web 2.0 Innovation" "The Role of the Judicial Interpretation of the DMCA Safe Harbor, Secondary Liability and Fair Use" , 12 J. MARSHALL REV. INTELL. PROP. L. (2012), pages: from 71 to 117. https://repository.law.uic.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1262&context=ripl
29) Xavier P. Diokno: Healthcar Healthcare Advocates, Inc. v ocates, Inc. v. Harding, Earle ding, Earley, Follmer & F ollmer & Frailey 497 F.SUPP.2D 627 (E.D. PA. 2007), DePaul Journal of Art, Technology & Intellectual Property Law 2007, volume 18, article 9, issue 1, pages: from 221to234. https://via.library.depaul.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1141&context=jatip

ثالثاً: الأحكام القضائية الأجنبية في الولايات المتحدة (مرتبة حسب ورودها في الدراسة):

1) United States v. LaMacchia, 871 F. Supp. 535 (D. Mass. 1994). https://case-law.vlex.com/vid/us-v-lamacchia-crim-895401086
2) United States v. Elcom Ltd., 203 F. Supp. 2d 1111, 1129-30 (N.D. Cal. 2002). https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd.
3) Universal City Studios, Inc. v. Corley, 273 F.3d 429, 440 (2d Cir. 2001). https://casetext.com/case/universal-city-studios-inc-v-corley;

(ISSN: 2537- 0758)

4) Microsoft Corp. v. AT&T Corp., 550 U.S. 437 (2007). https://supreme.justia.com/cases/federal/us/550/437/
5) CoxCom, Inc. v. Chaffee, 536 F.3d 101 (2008), Aug. 4, 2008 · United States Court of Appeals for the First Circuit · Nos. 07-2030, 07-2031,536 F.3d 101. https://cite.case.law/f3d/536/101/
6) Real Networks, Inc. v. DVD Copy Control ASSOCIATION, n: 641 F. Supp. 2d 913, 924 (N.D. Cal. 2009). https://www.courtlistener.com/opinion/1483100/realnetworks-inc-v-dvd-copy-control-assn/
7) Apple, Inc. v. Psystar Corp., 673 F. Supp. 2d 931, 941 (N.D. Cal. 2009). https://itlaw.fandom.com/wiki/Apple_v._Psystar
8) MGE UPS Sys., Inc. v. GE Consumer and Indus., Inc., 622 F.3d 361, 365 (5th Cir. 2010). https://casetext.com/case/mge-ups-systems-v-ge-consumer-and-indus
9) Davidson & Assocs. v. Jung, 422 F.3d 630, 640 (8th Cir. 2005). https://casetext.com/case/davidson-associates-v-jung
10) Craigslist, Inc. v. Naturemarket, Inc., 694 F. Supp. 2d 1039, 1056 (N.D. Cal. 2010). https://casetext.com/case/craigslist-inc-v-naturemarket
11) Sony Corp. of America v. Universal City Studios, Inc., 464 U.S. 417 (1984). https://supreme.justia.com/cases/federal/us/464/417/
12) RealNetworks, Inc. v. Streambox, Inc., No. 2:99CV02070, 2000 WL 127311, at *7 (W.D. Wash. Jan. 18, 2000). https://www.cs.jhu.edu/~mjacobs/rda/RealNetworks_v._Streambox.doc
13) Chamberlain Group, Inc. v. Skylink Techs., Inc., 381 F.3d 1178 ، 1195-96 (Fed. Cir. 2004).Para. 1196: " https://casetext.com/case/chamberlain-group-v-skylink-technologies
14) United States v. Elcom Ltd., 203 F.. Supp. 2d 1111, 1121 (N.D. Cal. 2002). https://casetext.com/case/us-v-elcom-ltd
15) United States v. Crippen, No. 09-703 ،2010 WL 7198205, at *2 (C.D. Cal. Nov. 23, 2010). https://casetext.com/case/us-v-crippen
16) Storage Tech. Corp. v. Custom Hardware Eng'g & Consulting, Inc. ("StorageTek"), 421 F.3d 1307, 1318 (Fed. Cir. 2005). https://case-law.vlex.com/vid/storage-tech-v-custom-894541111
17) Chamberlain Group, Inc. v. Skylink Techs., Inc., 381 F.3d 1178, 1203 (Fed. Cir. 2004). https://casetext.com/case/chamberlain-group-v-skylink-technologies

18) MDY Indus., LLC v. Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 950 (9th Cir. 2010). https://www.quimbee.com/cases/mdy-indus-llc-v-blizzard-entertainment-inc
19) I.M.S. Inquiry Manag. Systems v. Berkshire Inform. https://case-law.vlex.com/vid/i-m-s-inquiry-889610195
20) Egilman v. Keller & Heckman, 401 F. Supp. 2d 105, 113 (D.D.C. 2005). https://www.casemine.com/judgement/us/59147356add7b0493438e02f
21) Healthcare Advocates, Inc. v. Harding, Earley, Follmer & Frailey, 497 F. Supp. 2d 627, 644 (E.D. Pa. 2007). https://casetext.com/case/healthcare-advocates-v-harding-earley
22) UNIVERSAL CITY STUDIOS, INC. v. ERIC CORLEY 273 F.3d 429 (2d Cir. 2001). https://cyber.harvard.edu/people/tfisher/IP/2001%20Corley%20Abridged.pdf
23) R.C. Olmstead, Inc. v. CU Interface LLC, 657 F. Supp. 2d 878, 889 (N.D. Ohio 2009 .)https://casetext.com/case/rc-olmstead-inc-v-cu-interface
24) I.M.S. Inquiry Mgmt. Sus. v. Berkshire Info. Sys., 307 F. Supp. 2d 521, 532–33 (S.D.N.Y. 2004). https://casetext.com/case/ims-inquiry-manag-systems-v-berkshire-inform
25) Ground Zero Museum Workshop v. Wilson, 813 F. Supp. 2d 678, 692 (D.Md. 2011). https://casetext.com/case/ground-zero-museum-workshop-v-wilson-4
26) Actuate Corp. v. INTERNATIONAL BUSINESS MACHINES CORP., No. C-09-05892 JCS (N.D. Cal. Apr. 5, 2010). https://casetext.com/case/actuate-corp-v-international-business-machines-corp
27) Microsoft Corp. v. EEE Bus. Inc., 555 F. Supp. 2d 1051, 1059 (N.D. Cal. 2008). https://casetext.com/case/microsoft-corporation-v-eee-business-inc-2
28) MDY Indus., LLC v .Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 954 n.16 (9th Cir. 2010). https://casetext.com/case/mdy-indus-llc-v-blizzard-entmt-inc
29) Studios v. Metro Goldwyn Mayer Studios, Inc., 307 F. Supp. 2d 1085, 1096 (N.D. Cal. 2004). https://casetext.com/case/321-studios-v-metro-goldwyn-mayer-studios

(ISSN: 2537- 0758)

30) Davidson & Assocs. v. Jung, 422 F.3d 630, 641 (8th Cir. 2005). https://casetext.com/case/davidson-associates-v-jung
31) Apple, Inc. v. Psystar Corp., 658 F.3d 1150 (9th Cir. 2011). https://casetext.com/case/apple-inc-v-psystar-corp-2
32) Sony Computer Entertainment America, Inc. v. Divineo, Inc., 457 F. Supp. 2d 957 (N.D. Cal. 2006). https://www.courtlistener.com/opinion/2388295/sony-computer-entertainment-america-v-divineo-inc/
33) MDY Indus., LLC v. Blizzard Entm't, Inc., 629 F.3d 928, 954 n.17 (9th Cir. 2010). https://casetext.com/case/mdy-indus-llc-v-blizzard-entmt-inc
34) Lexmark Int'l, Inc. v. Static Control Components, Inc., 387 F.3d 522, 549 (6th Cir. 2004). https://casetext.com/case/lexmark-intern-v-static-control-components
35) Auto Inspection Services ،Inc. v. Flint Auto Auction, Inc., (E.D . Mich. Dec. 4, 2006). https://casetext.com/case/automotive-inspection-services-v-flint-auto-auction
36) Spies v. United States, 317 U.S. 492, 497 (1943). https://supreme.justia.com/cases/federal/us/317/492/
37) United States v. Sherman, 576 F.2d at 297. https://www.casemine.com/judgement/us/5914940aadd7b049345b53ff
38) United States v. Manzer, 69 F.3d 222, 227-28 (8th Cir. 1995). https://www.casemine.com/judgement/us/5914bd37add7b049347a0f81
39) United States v. Hux, 940 F.2d 314, 319 (8th Cir. 1991). https://casetext.com/case/us-v-hux
40) United States v. Dadamuratov, 340 Fed. Appx. 540 (11th Cir. 2009). https://casetext.com/case/us-v-dadamuratov
41) United States v. Cross, 816 F.2d 297, 300-01 (7th Cir. 1987). https://casetext.com/case/us-v-cross-4
42) United States v. Heilman, 614 F.2d 1133, 1138 (7th Cir. 1980). https://casetext.com/case/united-states-v-heilman
43) United States v. LaMacchia, 871 F. Supp. 535, 539-40 (D. Mass. 1994). https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/871/535/1685837/
44) Herbert v. Shanley Co., 242 U.S. 591, 593-94 (1917). https://supreme.justia.com/cases/federal/us/242/591/

45) United States v. Taxe, 380 F. Supp. 1010, 1018 (C.D. Cal. 1974). https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/380/1010/1457926/
46) Universal City Studios, Inc. v. Reimerdes, 111 F. Supp. 2d 294, 325 (S.D.N.Y. 2000). https://casetext.com/case/universal-city-studios-inc-v-reimerdes-sdny-2000
47) Dish Network L.L.C. v. Whitehead, No. 3:09-cv-532-J-32JRK, 2011 WL 6181732, at *5 (M.D. Fla. Dec. 13, 2011). https://casetext.com/case/dish-network-llc-v-tab-whitehead-1
48) EchoStar Satellite LLC v. ViewTech, Inc., Case No. 07cv1273, 2011 WL 1522409, at *2 (S.D. Cal. April 20, 2011). https://casetext.com/case/echostar-satellite-llc-v-viewtech-2
49) RealNetworks, Inc. v. Streambox, Inc., No. 2:99CV02070, 2000 WL 127311, at *8 (W.D. Wash. Jan. 18, 2000). https://www.law.uh.edu/faculty/cjoyce/copyright/release10/Real.html
50) Dish Network, L.L.C. v. SatFTA, No. 5:08-cv-01561, 2011 WL 856268, at *3-*4 (N.D. Cal. 2011 March 9, 2011). https://casetext.com/case/dish-network-2
51) Agfa Monotype Corp. v. Adobe Sys., Inc., 404 F. Supp. 2d 1030, 1039 (N.D. Ill. 2005). https://casetext.com/case/agfa-monotype-corp-v-adobe-systems
52) Krechmer v. Tantaros, 747 Fed.Appx. 6, 9 (2nd Cir. 2018). https://casetext.com/case/krechmer-v-andrea-k-tantaros-astero-llc
53) Stevens v. CoreLogic, Inc., No. 16-56089 (9th Cir. 2018). https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/ca9/16-56089/16-56089-2018-06-20.html
54) Steve Vondran: "DMCA COPYRIGHT 1202 claims explained Stevens v. CoreLogic (9th Cir. 2018), Vondran Legal Jul. 26, 2018. https://www.vondranlegal.com/dmca-copyright-1202-claims-explained-stevens-v-corelogic-9th-circuit
55) Bowers v .Baystate Techs., Inc., 320 F.3d 1317, 1325 (Fed. Cir. 2003). https://casetext.com/case/bowers-v-baystate-technologies-inc-3
56) Lexmark Int'l, Inc. v. Static Control Components, Inc., 387 F.3d 522, 551 (6th Cir. 2004). https://casetext.com/case/lexmark-intern-v-static-control-components

(ISSN: 2537- 0758)

57) Davidson & Assocs., Inc. v. Internet Gateway, Inc ،.334 F. Supp. 2d 1164, 1185-87 (E.D. Mo. 2004). https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp2/334/1164/2520607/
58) United States v. Lopez, 514 U.S. 549, 558 (1995). https://tile.loc.gov/storageservices/service/ll/usrep/usrep514/usrep514549/usrep514549.pdf
59) United States v. Moghadam, 175 F.3d 1269, 1277 (11th Cir. 1999). https://www.quimbee.com/cases/united-states-v-moghadam

رابعاً: القوانين والتقارير التشريعية والإتفاقيات ذات الصلة في القانون الأمريكي:

1) Copyright Act of 1976, Pub. L. No. 94-553, 90 Stat. 2541 (1976) (codified as 17 U.S.C. §§ 101–810).
2) No Electronic Theft (NET) Act, Pub. L. No. 105-147, 111 Stat. 2678 (1997).
3) Digital Millennium Copyright Act (DMCA), Pub. L. No. 105-304, 112 Stat. 2860 (1998).
4) Stop Online Piracy Act, H.R. 3261, 112th Cong. (2010).
5) Protecting Lawful Streaming Act of 2020, Pub. L. No. 116-260, § 211(a), 134 Stat. 1182, 2175–76 (2020) (codified as 18 U.S.C. § 2319C(b)).
6) Consolidated Appropriations Act of 2021, Pub. L. No. 116-260, 134 Stat. 1182 (2020).
7) WIPO Copyright Treaty, Apr. 12, 1997, S. Treaty Doc. No. 105-17, art. 11 (1997); WIPO Performances and Phonograms Treaty, Apr. 12, 1997, S. Treaty Doc. No. 105-17, art. 18 (1997) (same with respect to performers or producers of phonograms). The United States signed these treaties on April 12, 1997, and ratified them on October 21, 1998.
8) 144 Cong. Rec. 27,708 (1998), Volume 144, Part 20B (January 27, 1998 to December 19, 1998) (Resolution of Ratification of Treaties).
9) H.R. Rep. No. 105-551 (II), at 23 (1998); S. Rep. No. 105- 190, at 8 (1998);
10) Protecting Lawful Streaming Act of 2020, Pub. L. No. 116-260, § 211(a), 134 Stat. 1182, 2175–76 (2020) (codified as 18 U.S.C. § 2319C (b)).